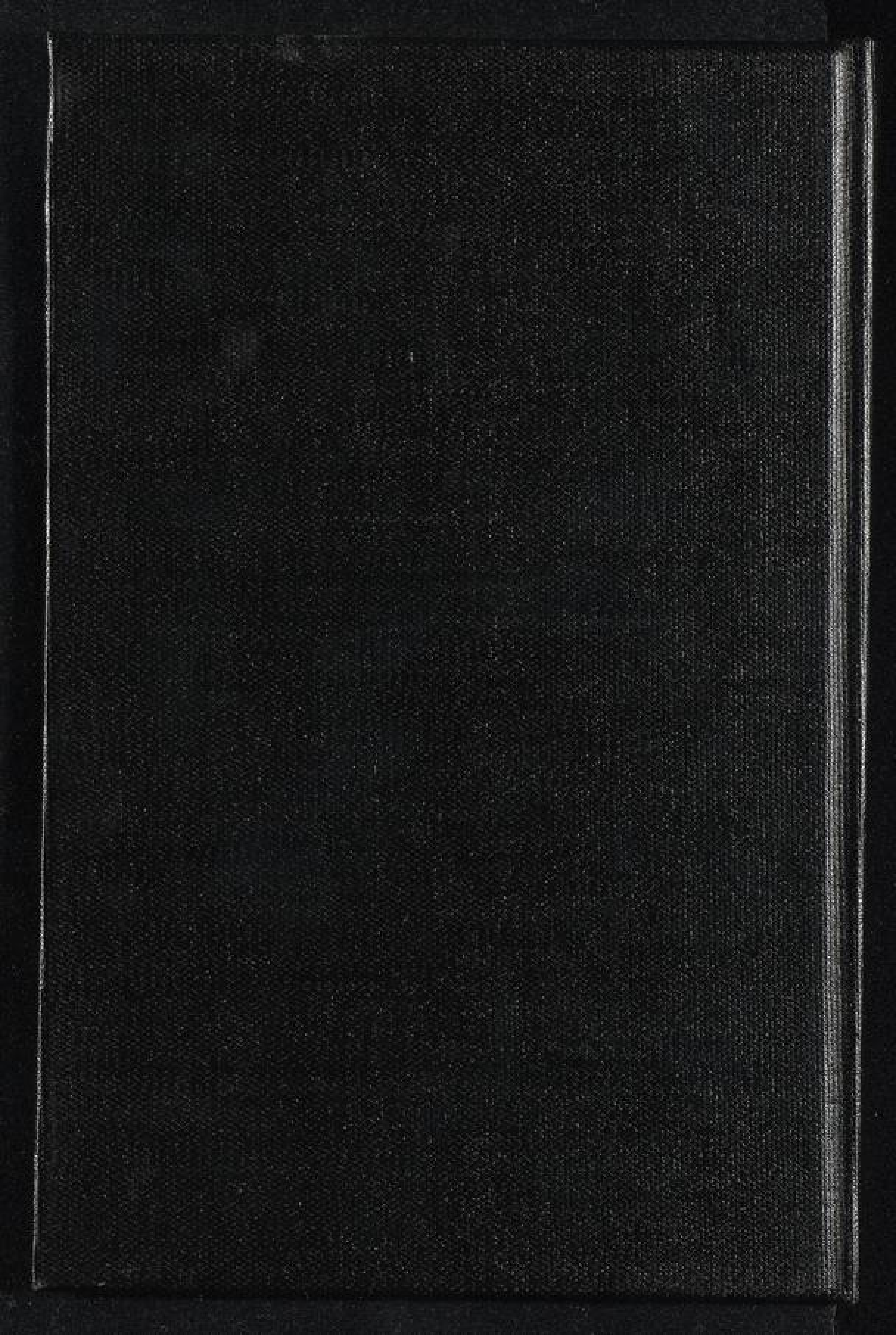
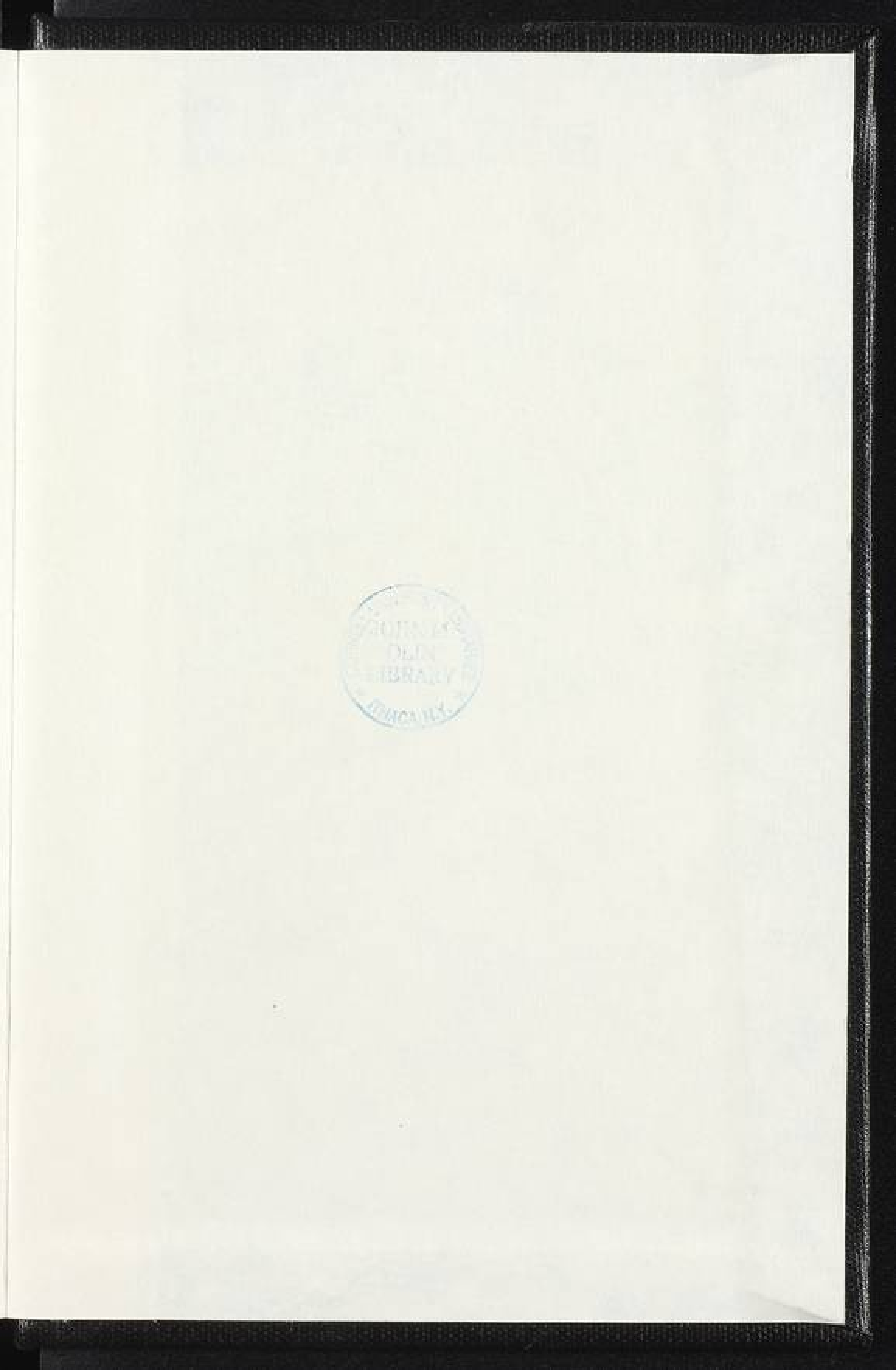
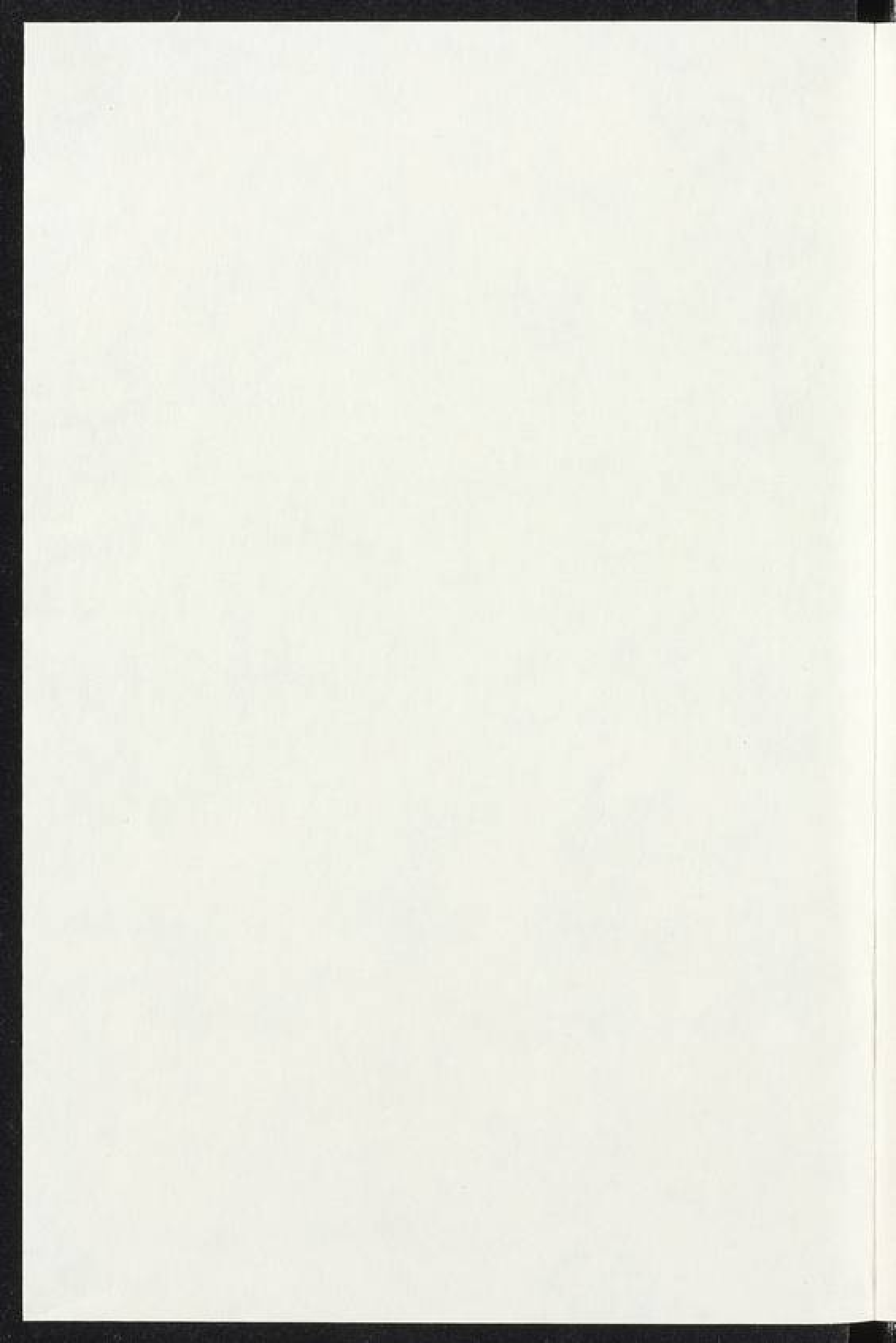
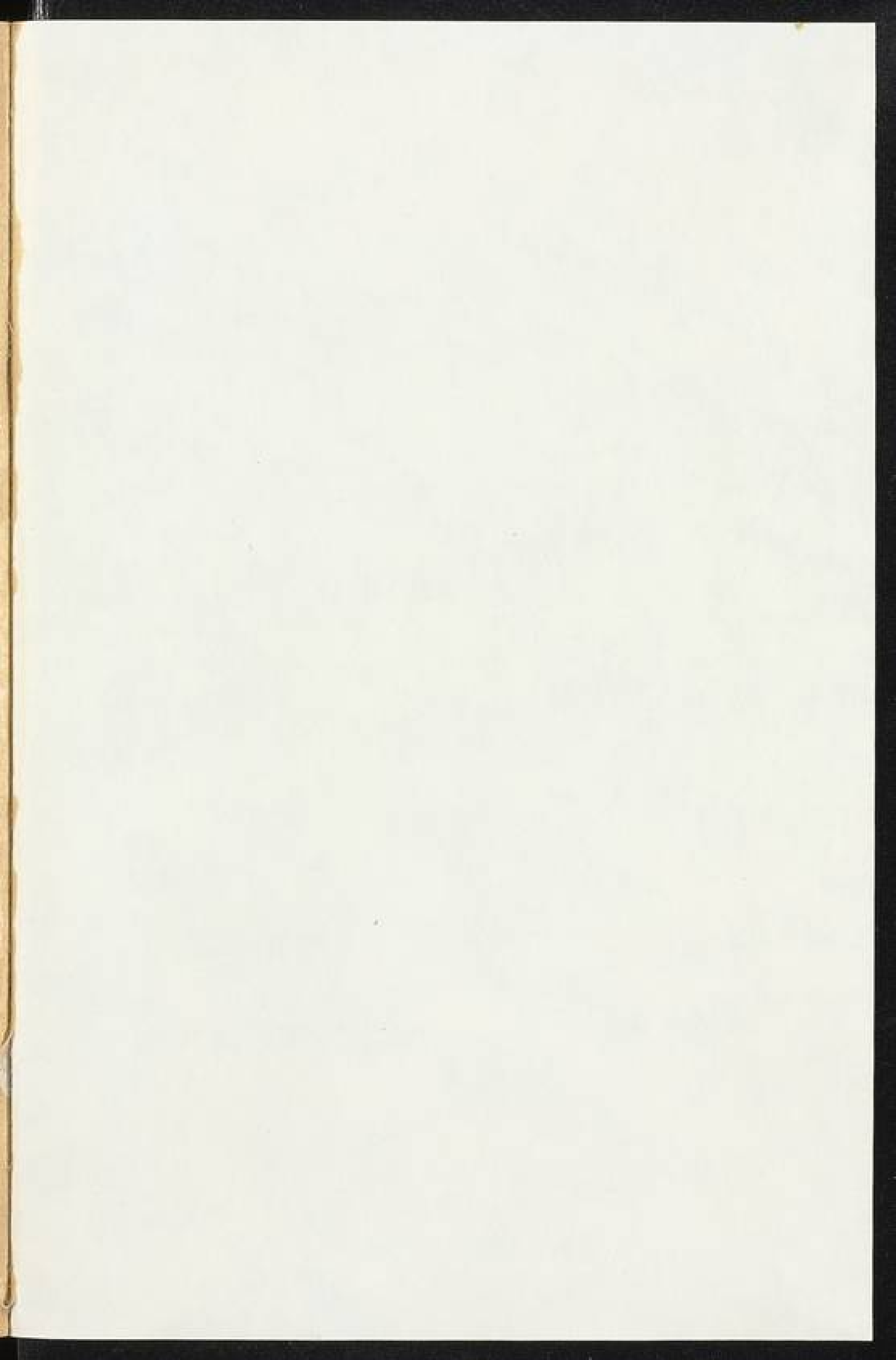








محمد ضياء الدين الريس

تاريخ
الشرق العربي والخلافة العثمانية

ملتزم الطبع والنشر

مكتبة نهضة مصر بالفجالة

هدية من المؤلف إلى الأستاذ الجليل
العالم البحاثة - الدكتور جمال الدين ...
مع خالص التحيات وأطيب التمنيات
ضياء الدين الريس ١٩٥٢/٦/١



تاريخ
الشرق العربي والخلافة العثمانية
أثناء الدور الأخير للخلافة

١٧٧٤ - ١٩٢٤

وهو يشمل تاريخ مصر ، وتركيا ، والشام ، والعراق ، وجزيرة العرب منذ أواخر القرن الثامن عشر إلى العصر الحاضر .

للدكتور
محمد ضياء الدين الريس
مدرس التاريخ الإسلامي بكلية دار العلوم
بجامعة فؤاد الأول

الجزء الأول

١٩٥٠

يطلب من ملتزمه مكتبة نهضة مصر بالفجالة

مطبعة لجنة البيان العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

فى العام الدراسى ١٩٤٧ — ١٩٤٨ عهد إلى بإلقاء محاضرات على طلبة كلية دار العلوم فى موضوع « تاريخ النهضة العربية » ؛ وقد رأيت بعد البحث أن موضوع « النهضة » فى ذاته لايصلح أن يكون هو الهدف الأساسى للدراسة ، لأن الآراء تختلف فى كنه هذه النهضة ، ومظاهرها ، ومتى ابتدأت ، وهل كانت مطردة دون أن تتخللها فترات من التأخر أو الجمود — وأن الأولى أن يحور هذا الموضوع بحيث يكون دراسة « تاريخ الشرق العربى » فى الدور الأخير أو القريب من حياته حتى العصر الحاضر فيدرس هذا التاريخ دراسة « موضوعية » مجردة تبين ما جرى من أحداث وما مرت به حياة الشرق من تطور ، ثم يمكن أن يستنتج بعد ذلك ما إذا كانت هناك نهضة أو « رجعة » ، وماذا كانت مظاهر كل ، أو الأسباب التى أدت إليها .

وقد كان اقتراح هذا الموضوع فى ذاته تجديداً فى منهج الدراسة بدار العلوم ، إذ أن الدراسة التاريخية فيها ، كما فى أكثر المعاهد العلمية فى الشرق ، غالباً ما تنحو منحى القديم : فيقتصر فى الدراسة على « العصر الجاهلى » أو « الأموى » ، أو « العباسى » ، ثم يسدل الستار فلايدرى الطالب بعد ذلك عن تاريخ الأمة « الاسلامية » أو « العربية » شيئاً ! وإذا كان التاريخ لايدرس لمجرد الذكرى أو الاعتبار ، أو لمجرد الاحتفاظ بمعلومات « أثرية » وإنما يدرس أيضاً لفائدته العملية أو « الواقعية » — لأنه يجلو غوامض الأمور ،

ويلقى الضوء على كثير من المشاكل ويشرح أصول الأشياء ، فإن العناية التى تعطى للتاريخ الحديث ينبغى أن لا تكون أقل مما يبذل لدراسة العصور القديمة إن لم يجب أن تكون أكثرلأن العصر الحديث أقرب إلينا ، وأوثق اتصالا بحياتنا ، وأشد تأثيراً فى الحاضر والمستقبل .

وقد وجدت أن تاريخ الشرق العربى فى هذا الدور يستتبع حتما دراسة تاريخ « الدولة العلية » . وهذا أمر طبيعى ، لأن الشرق كان تابعاً لها : بدأت علاقته بها منذ قرون ولم تنته هذه الصلة إلا خلال الحرب العالمية الأولى ، أى فى القرن الحالى . وهذه الدولة هى التى كانت تصوغ لبلاده قوانينها ، وتضع لها أنظمتها ، وتشرف على توجيه سياستها — فلا يمكن إذن فهم تاريخ أى منها إلا إذادرست أحوال الدولة العثمانية ،وعرفت وقائع تاريخها بالتفصيل .

وجعلت مبدأ هذا التاريخ منذ بدت جلياً على الدولة العثمانية دلائل الوهن ؛ ويتفق المؤرخون على أن ذلك كان خلال الحرب الأولى فى عهد « كاترين » التى ختمت بمعاهدة « قينارجه » أى فى عام ١٧٧٤ ، وسنبين السر فى ذلك حين نشرح حقيقة هذه المعاهدة . فمجال هـذا التاريخ إذن هو ما أسميته : « الدور الأخير للخلافة » وهو يمثل وحدة منسجمة فى تاريخ الشرق الأوسط ، تدل عليه مظاهر متشابهة وتميزه خصائص معينة ، وقد استمر نحو قرن ونصف ؛ وانتهى نهاية طبيعية حين أعلن « كمال أتاتورك » فى عام ١٩٢٤ إلغاء الخلافة فلفظت بذلك الدولة — بعد مرض طال أمده — آخر أنفاسها .

ولما كانت الحوادث كثيرةمتشعبة ، وهذا الدور يستغرق مدةطويلة ، فقد

رأيت أن أقسمه قسمين : الأول يبتدئ قبل تاريخ هذه المعاهدة بسنوات قليلة ليشرح العوامل والظروف التي دعت إلى عقدها ، وينتهي عند معاهدة لندن في عام ١٨٤١ ؛ والثاني يبتدئ من هذا التاريخ وينتهي بإلغاء الخلافة ، وهو يصل بالحوادث إلى العصر الحاضر .

وإذا كان لهذا الكتاب ميزة ينفرد بها ، فهي أنه ينظر إلى تاريخ الشرق العربي على أنه وحدة . وقد كانت العادة أن يكتب تاريخ كل قطر من أقطاره كأنه جزء منفصل ، فلا يعرف العراق عن « تاريخ مصر » أو « الشام » إلا القليل ؛ ومثل هذا القول يصدق على أهل هذين البلدين بالنسبة إلى تاريخ « العراق » . وهذه النظرة غير سليمة ولا تتفق مع الواقع ؛ وهي متأثرة بما آل إليه وضع هذه البلاد في العهد الأخير في ظل الاستعمار . أما النظرة الحقيقية والتي توافق التاريخ فهي أن هذه البلاد في أكثر أدوار حياتها كانت تمثل وحدة ؛ وفي هذا الدور بالذات كانت تتبع نظاماً واحداً ، وتسري عليها قوانين واحدة ، وتدين بالولاء لخليفة واحد فيلزم أن يدرس تاريخها معاً لأن كل جانب منه يفسر الجوانب الأخرى . وهذه النظرة إحياء لطريقة المتقدمين من المؤرخين : فإذا رجعنا إلى كتبهم عن تاريخ الإسلام في عصوره الأولى وجدنا أنهم يكتبون عن تاريخ الشام ، ومصر ، والعراق ، والحجاز في وقت واحد ، ويتتبعون الحوادث أو الأشخاص في تنقلها المستمر من المدينة ، إلى الكوفة أو بغداد ، إلى دمشق ، إلى الفسطاط أو القاهرة ، وهكذا ، ويقدمون بذلك صورة صحيحة شاملة عما كان يجري في هذا الوطن المشترك .

وقد تكون هناك ميزة أخرى ، وهى أن الكتاب يستعرض الحوادث على طريقة التحليل فهو لا يؤمن بأن مهمة «التاريخ» هى مجرد سرد الحوادث دون مراعاة لما بينها من ترابط ، والبحث عن عللها وأسبابها والوصول إلى نتائجها ، فهو يحاول أن يقدم تفسيره لكل ظاهرة ، ويكشف عن الدوافع والغايات ويصدر الأحكام على ما يعرض من مسائل ؛ وبدون هذا لا نظن أن المؤرخ تظهر شخصيته ولا يكون له من فضل غير الجمع والتسجيل ، وتصبح الحقائق خرساء لا تستطيع — أو على الأقل — لا تحسن التعبير عن نفسها .

وقد بذلت عناية خاصة لتفصيل وقائع العصر الأول ، وهو العصر الذى سبق الحملة الفرنسية ومحمد على بنحو ثلاثين سنة ، لأن أغلب المؤرخين يبتدئون « العصر الحديث » من هذين الحادثين ، ويتركون ما قبل ذلك كأنه حقبة مجهولة أو صحيفة يعسر حل رموزها . ولكن تاريخ القرن التاسع عشر فى الشرق لا يمكن فهمه بدون دراسة هذه الفترة التى تجمعت فيها مظاهر العصر الماضى ، وفيها كانت توجد جذور المستقبل ، فلعلنا نكون قد نجحنا فى إلقاء شىء من الضوء عليها .

وبعد ، فهذه هى الغايات التى قصدت إليها من هذا الكتاب ؛ وأرجو أن أكون قد وفقت فى بعض ما أردت . والله أسأل أن يحقق النفع به .

محمد ضياء الدين الريس

القاهرة { ١٢ ربيع الأول سنة ١٣٦٩
أول يناير سنة ١٩٥٠

الفصل الأول

الدولة العلية والمسألة الشرقية

تمهيد :

حين نراجع ما دونه التاريخ لننظر كيف كانت أحوال بلاد الشرق العربى فى أواخر القرن الثامن عشر ، نجد أنها كانت إلى ذلك الوقت لا تزال تابعة للدولة العلية : تكون جزءاً من إمبراطوريتها الواسعة التى كانت تمتد من شمال البلقان إلى حدود السودان ؛ ومن شواطىء المحيط الأطلسى غربا ، إلى أواسط آسيا شرقا . ولكن هذا الجزء كان واسطة العقد الذى يستدل به على مدى نفاسته ، والذى لولاه ما انتظمت حباته . وكان قد تم فتح هذه البلاد خلال النصف الأول من القرن السادس عشر : فتم فتح الشام عام ١٥١٦ م ، ثم مصر فى العام الذى يليه : ١٥١٧ ؛ وذلك على يد السلطان سليم الأول ، الذى قضى على دولة المماليك . وقيل [١] — وهذه هى رواية المؤرخين المتواترة — : إن الخلافة انتقلت حينئذ من « القاهرة » إلى « الأستانة » بتنازل آخر الخلفاء العباسيين عنها . واعترف شريف مكة

---

(١) يعارض فى هذا سير (ت . أرنولد) . أنظر كتابه :
" The Caliphate, ch. xII. P.139 " ويسوق الحجج والأدلة ليبرهن على أن واقعة التنازل هذه لم تحصل .

بتبعيته للسلطان فأضحى من حقه أن يضيف إلى ألقابه لقب « خادم الحرمين الشريفين » ، وهو من الأسس التى تستند إليها دعوى الخلافة . وفى عام ١٥٣٤ أتم السلطان سليمان القانونى فتح بلاد الجزيرة والعراق . وبذلك أصبحت هذه البلاد كلها ؛ وهى الأركان الأربعة للوطن العربى : مصر ، والحجاز ، والعراق ، والشام ؛ وهى التى تجمع بينها صلات النسب ، واللغة ، والدين ، والجوار ، والماضى المشترك — مندمجة فى أملاك الدولة العثمانية ؛ ولم يكن من رابطة بينها و بين هذه الدولة إلا عقيدة الاحتفاظ بالوحدة الدينية ، وحقيقة الاستيلاء بالقوة الحربية .

منذ القرن السادس عشر

وكانت الدولة حين ضمت إليها تلك الأقطار فى أوج مجدها وعزها : فكان جيشها أقوى جيوش أوروبا ، وأكملها نظاما ، وأوفرها عتادا . وكان اسم السلطان سليمان القانونى (١٥٢٠—١٥٦٦) أضخم إسم فى أوروبا فى القرن السادس عشر ؛ وكانت قد تمكنت بعد نجاحها في فتح القسطنطينية فى القرن السابق — ذلك الحدث الفذ الذى اعتبره بعض المؤرخين مبدأ للعصور الحديثة — من فتح جميع ولايات البلقان : مما نعرفه اليوم بأسماء رومانيا — بلغاريا — اليونان — يوجوسلافيا — ألبانيا — وبلاد المجر أيضا . وكان البحر الأسود كأنه بحيرة عثمانية ؛ وأسطولها يخوض عباب البحر الأبيض متحديا أساطيل « البندقية » و « البابا » و « الإمبراطور

شارل الخامس[١] » .

ولكن هذا المجد لم يكن ليدوم أمده طويلا ، فقد كان مجداً حربياً أساسه القوة المادية وحدها ؛ ولم يكن مستنداً إلى أسس من التقدم العلمى ، أو النهضة الاجتماعية ، أو التطور المذهبى . وكانت الروح الغالبة عليه الدافعة إليه هى روح جامدة : روح القرون الوسطى بما تمثل من نزعات المحافظة ، وسيطرة القوة على العقل ، وإيثار الواقع ، ومقاومة الإصلاح ، ولذا فإنه بعد هذا العهد سرعان ما أخذت الدولة فى التدهور ، وبدت عليها دلائل الضعف ؛ وقبل أن ينتهى القرن السادس عشر نفسه الذى شاهد كثيرا من تلك الفتوحات ، وبلغت الدولة فيه ذروتها ، استطاعت أسبانيا متحالفة مع البابا والبندقية أن تنزل بها هزيمة فادحة ، وتحطم أسطولها فى موقعة « ليبانتو[٢] » سنة ١٥٧١ ، التى يعتبرها الفرنج من المواقع البحرية الحاسمة .

ولم يكن فى طبيعة تكونها أو نظامها ما يضمن لها البقاء ، وإنما كل شىء فيها كان يتوقف على شخصية السلطان الذى يتولى أمرها — شأن كل نظام « فردى » . فإن كان ضعيفا لاهيا — وكان هذا هو الغالب — كالسلطان سليم الثانى (١٥٦٦ — ١٥٧٤) الذى وقعت تلك الكارثة فى عهده ظهرت الدولة وكأنها تسرع نحو الهلاك ؛ وإن كان حازما قديرا

---

(١) هو المعروف بشرلكان (١٥١٦ — ١٥٥٦) وكان أقوى ملك فى أوروبا إذ تجمع له عن طريق الوراثة والزواج ملك عريض فصار إمبراطورا للنمسا وأسبانيا والأراضى المنخفضة وبرغندية ونابلى فى وقت واحد .

(٢) فى مياه اليونان غربا .

— وكان هذا هو النادر — « كالسلطان مراد الرابع » (١٦٢٣ — ١٦٤٠) أو أتاح لها القدر وزراء مخلصين كرجال أسرة كبريللى[١] (١٦٤٠ — ١٦٧٦) بدت برهة وكأنها تسترد مكانتها أو تستعيد بعض مجدها. ولكن هذا لم يكن ليغير من حقيقة الواقع شيئا: وهو أن الدولة كانت متخلفة عن الزمن لا تساير ركب الحضارة؛ وأن بقاءها ظل مرتهنا بتطور الحوادث موقوفا على ظهور العوامل الخارجية. وإنما أخر ظهور هذه العوامل أن أوروبا كانت منقسمة على نفسها، وأنها ظلت طوال القرن السابع عشر مشغولة بحروب طاحنة كادت تستنفد كل قواها: وهى حروب الثلاثين سنة فى النصف الأول (١٦١٨—١٦٤٨)، وحروب لويس الرابع عشر فى النصف الآخر (١٦٦٧—١٦٩٧). ولكن كأنما أرادت الدولة أن تتعجل الأمر، وأن تكشف عن حقيقتها للعالم: ففى نشوة طارئة وكأنما مر بها طيف من الحلم فكرت فى أن تغزو « فينا » نفسها (١٦٨٣) — وكانت هذه هى المحاولة الثانية فى تاريخها[٢] — فأخفقت المحاولة إخفاقا ذريعا وبدد شمل جيشها الذى كان يقوده وزيرها « قره مصطفى[٣] » وأجبرت على أن تجلو عن بلاد المجر جميعها، ثم تكون ضدها « حلف مقدس » من « الإمبراطور » و « بولندة » و « البندقية »؛ واستمرت الحرب مشتعلة سنين عدة فى البر

(١) أشهر وزرائها اثنان هما « محمد كبريللى ١٦٥٧ — ١٦٦١ ، وأحمد كبريللى ١٦٦١ — ١٦٧٦ » وأصل الأسرة من ألبانيا.

(٢) المحاولة الأولى كانت عام ١٥٢٩.

(٣) هو الذى خلف أحمد كبريللى سنة ١٦٧٦.

والبحر ، حتى اضطرت الدولة إلى أن تسعى لطلب الصلح . وعقدت فى نهاية القرن (١٦٩٩) معاهدة « كارلوفتز » وهى معاهدة هامة كان لها أثر كبير فى تاريخها: ففيها لأول مرة رضيت بالتنازل عن مناطق واسعة من أراضيها ، وأقرت على نفسها بالهزيمة ، واعترفت بالأمر الواقع . وكان أهم مغزى لهذه الحرب أن أوروبا أيقنت أن من الممكن التغلب على تركيا ، وأن الخطر العثمانى أصبح لاوجود له .

فى القرن الثامن عشر

وهنا كانت نقطة التحول . فإن تركيا تحولت من موقف الهجوم إلى مركز الدفاع ؛ وصار هذا شأنها خلال القرن الثامن عشر . وقامت إلى جانبها دولة قوية هى « روسيا » أخذت على عاتقها أن تنازلها بالنيابة عن أوروبا وعن دول البلقان المحكومة بها ؛ وظلت تحيك المؤامرات ، وتعقد المحالفات مع النمسا ضدها ، وتبث الدسائس بين شعوبها ، وتتلمس أدنى المعاذير لإثارة الحرب . وتركزت أغراض هذه الدولة فأصبحت خططا مرسومة محددة تسعى دائبة لتنفيذها . وكانت أوروبا كلها تقف وراءها تؤيدها أدبيا فقد كانت للحرب أغراض دينية كما كانت أهدافها سياسية — وهكذا كان بدء « المسألة الشرقية » كما عرفت على مسرح السياسة الدولى بما سوف يكون لها من أهمية فى التاريخ ؛ ووضعت الفصول الأولى من قصة « الرجل المريض » ، وكانت على وشك أن تذاع فى أنحاء

أوروبا والعالم — وكل ذلك وتركيا — بالرغم من بعض انتصارات مؤقتة كانت تفوز بها بين الحين والحين — لا تملك إلا أن تدافع عن نفسها بكلتا يديها وهى تتقهقر؛ ولكنها أحست أن نهايتها فى أوروبا بدأت تقترب وأن ختام حياتها كدولة تحكم إمبراطورية شاسعة الأطراف، لم يعد أكثر من « مسألة وقت »؛ ولم يكن لها مندوحة عن أن تفكر فى الالتجاء إلى إحدى هذه الدول الأوروبية أو طائفة منها لتحتمى بها. وهى مع ذلك، ووسط كل هذه الأخطار المحدقة بها، لا تحاول أن تجدد أسلوبها أو تغير أنظمتها أو تراجع أهدافها؛ وما كانت لتستطيع أن تفعل — حتى إن حاولت — لأنها ظلت تعيش فى العصور الوسطى تفكر بعقلية بائدة، ويقعدها الجهل والذل عن أن تلحق بالأمم التى سبقتها.

وذلك بينما أوروبا قد حدثت فيها ثورة شاملة غيرت معالم الحياة فيها وكان ذلك نتيجة لنهضتها الحديثة التى ابتدأت فى القرن السادس عشر، على إثر ظهور حركتى « الرينسانس » أى البعث و« الإصلاح الدينى ». وكانت منذ ذلك الوقت قد قطعت فى طريق الحضارة شوطا بعيدا، وأدركت من أسرار الكون والحياة ما جعلها تتطلع إلى حياة أفضل وتتشوف إلى مثل أسمى. وكان القرن الثامن عشر هو وقت جنى الثمار : فكانت نتيجة « التقدم العلمى » ظهورَ المخترعات، ثم تكون العوامل التى أحدثت «الإنقلاب الصناعى». وأدى «التوسع الاقتصادى» إلى بناء الإمبراطوريات فى كندا والهند وغيرها على نحو ما فعلت إنجلترا وفرنسا؛ وكان هذا العصر

عصر المناقسة فى سبيل « الاستعمار » . واتجهت البحوث الفلسفية إلى ضرورة التسليم بسلطة العقل، وتحكيمه فى كل ما يعرض للانسان من مشاكل دينية أو اجتماعية ؛ ولذا دعى هذا العصر بحق عصر « التنور » أو « سيادة العقل » . وكانت الثمرة السياسية أبطأها نضجا ، ولكن العصر مع ذلك شاهد « نهضة روسيا » ، واستقرار « الحياة البرلمانية » فى إنجلترا ، وثورة أمريكا من أجل الحرية والاستقلال ؛ وكان يتأهب ليشهد أكبر حدث عرف فى تاريخ الحياة السياسية فى أوروبا ألا وهو : « الثورة الفرنسية » .

كل هذا والشرق العربى — أسيراً فى سجن الدولة العلية ، مغلوبا على أمره مرهقاً مكدوداً — غارق فى سبات عميق ! وماذا كانت تكون حاله غير ذلك وقد استنفدت هذه الدولة فى خدمة أغراضها كل قواه ، وهدت أعصابه واستنزفت دمه ؟ لقد كانت له سجنا حقيقيا منعه عن أن يتصل بالحياة وأبطل إرادته ، وشل حركته . ولقد ظلت تمر به تلك الأحداث وتتقلب مصائر الدول وتتغير أحوال الشعوب وهو لا يدرى مما يدور حوله شيئا . وإذا كان جمود الدولة الحاكمة وجهلها ينعكسان على الولايات الخاضعة لها فلا غرو أن يكون الظل أكثر كثافة ، وسواده أشد حلوكة ؛ ولاسيما إذا كانت الدولة — كما فى هذه الحالة — لا تهتم بمصالح رعاياها وإنما تنظر أولا إلى مصلحتها الذاتية : فقد كانت قاعدتها التى تمثل طبيعتها أنها تأخذ ولا تعطى ؛ ولقد عاصرتها هذه البلاد العربية أكثر أدوار حياتها وسايرتها على الخير والشر ، ومع ذلك فقد كان حظها دائماً أنها تشاطرها

ضراءها ولا تشترك معها فى سرائها ؛ وكان الأصل المفروض أن على هذه البلاد دائماً الغرم وليس لها أبداً شىء من الغنم . فاذا كانت حال الدولة ، وهى الأصل ، قد ساءت من جميع وجوه الحياة إلى الحد الذى وصفنا فإن حالة تلك البلاد ،وهى التوابع، لابد أنها كانت أسوأ. ولقد انتهى بها الأمر إلى أن صار الجهل رائدها ، والفقر حليفها ، والفوضى قانونها ، والذل طبيعة لها . وهذه كانت حالها خلال العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر ؛ وهذه هى الحقبة التى نعنى الآن ببيان تاريخها . فلنشرع أولا فى بيان الموقف الدولى الذى كانت تقفه تركيا والذى أدى إلى نشأة « المسألة الشرقية » ثم نأخذ فى وصف أحوال هذه الشعوب فى شىء من التفصيل ولنفتح إذن صفحة التاريخ عند عام ١٧٧٠ م .

« العلاقات بين تركيا وروسيا »

كانت الحرب ناشبة بين تركيا وروسيا فى هذا العام ؛ وكانت هذه رابعة حرب تحدث بينهما فى نفس القرن : فالأولى عام ١٧٠٩ وختمت بمعاهدة « بروث » سنة ١٧١١ ، والثانية سنة ١٧١٤ وعقدت فى إثرها معاهدة « بساروفتز » سنة ١٧١٦ ؛ والثالثة فى عام ١٧٣٥ وانتهت بمعاهدة « بلغراد » سنة ١٧٣٩ . وكانت هذه هى رابعة الحروب.

وقد تكون الأسباب المباشرة التى دعت إلى إعلان كل منها مختلفة ، ولكنها كلها ترجع إلى سبب واحد رئيسى : وهو شعور العداوة المتأصل

والمتبادل بين الدولتين . وكانت أسباب هذه العداوة طبيعية ، ومتعــددة ، لما بينهما من اختلاف : فى الجنس واللغة والدين ، والعوائد ، والمصالح ، والماضى ؛ وللمنازعات التى تنشأ بين جارين على الحدود ؛ وللمنافسة على تكوين الامبراطوريات ، والاستغلال الاقتصادى أو السياسى للمناطق القريبة منهما . ولــكن لم تظهر قوة هذه الأســباب ويبدو أثرها العملى إلا منذ أوائل القرن الثامن عشر فى عهــد بطرس الأكبر (١٦٧٩ — ١٧٢٥) منشىء روسيا الحديثة : فهو الذى أدخل فيها الأساليب الأوروبية وجدد حياتها ونظم جيشها وبنى مصانعها وبث فيها روح الطموح وجعل لها سياسة ثابتة. ومنذ عهده تكون الوعى القومى ، وبدأت روسيا تحس بنفسها كإحدى الدول الأوروبية القوية التى لها الحق فى التوسع والاستعمار . وظلت العلاقة بينها وبين تركيا ، أو الدول التى تناصرها ، أشبه بحالة حرب دائمة . وكان فى مقدمة هذه الدول : السويد وبولندة ؛ ثم حددت مبادىء هذه السياسة وعينت الوسائل العملية لتنفيذها وتركت للأجيال القادمة لتضعها موضع التحقيق . ولم تكن هذه الحروب المتوالية إلا بعض المحاولات لتنفيذها .

فلما جاءت الامبراطورة « كاترين الثانية » وقد وليت العرش عام ١٧٦٣ — وكانت طموحا عالية الهمة ذات أغراض سياسية بعيدة ، ومتفانية فى خدمة قومها — اعتبرت نفسها وريثة بطرس الأكبر ، والوصية القائمة على تحقيق مبادئه . وهذه المبادىء تتلخص : فى العمل على إضعاف جيران

روسيا ، تمهيداً للقضاء عليها واحدة إثر الأخرى ، وكانت الدول المجاورة لها هى : « السويد » ، إذ كانت تحتل المناطق الواقعة عبر البلطيق على شاطئه الشرقى ؛ و « بولنده » التى تقع أيضاً على شاطئه الجنوبى ، وذات الموقع « الاستراتيجى » الهام ، والموارد الاقتصادية الهائلة ؛ ثم « تركيا » التى تحتل جميع ولايات البلقان وتحيط أملاكها بالبحر الأسود ، وتشرف على المنافذ المؤدية إلى البحر الأبيض . وكانت روسيا تريد بعد ذلك أن تصل إلى شواطئ تلك البحار وتبنى لها قواعد حربية ، وتنشئ أسطولا تجاريًا ، وتكون صلاتها مباشرة بأوروبا وبالشرق . كما كانت تحلم إذا نجحت فى إخراج تركيا من أوروبا أن تعيد عهد الدولة « البيزنطية » القديمة وتجعل القسطنطينية قاعدة لها . وكان من الوسائل لتحقيق هذه الغايات — فيما يتعلق بتركيا — إثارة النعرات الجنسية وتحريك المشاعر القومية واستغلال العواطف الدينية إلى أقصى حد يمكن أن تستغل .

الحرب الأولى فى عهد « كاترين »

وقد قامت الحرب الرابعة فى هذا القرن ، والأولى فى عهد كاترين ، فى عام ١٧٦٨ ؛ وكان السبب المباشر لها — فوق هذه الأسباب الحقيقية الدائمة — هو اعتداء روسيا على خان « القرم » التابع لتركيا باحتلالها جزءاً من أراضيه ؛ ثم أيضاً مناصرة « بولنده » التى كانت تحمى حدودها من الشمال وكانت على وشك أن تقع فريسة لها . ولكن هذه الحرب التى

دامت نحو ست سنوات (١٧٦٨ — ١٧٧٤) لم تحقق الغرض الذى قامت من أجله بالنسبة لبولنده ؛ إذ نجحت « كاترين » بالتآمر مع بروسيا والنمسا فى اقتسامها عام ١٧٧٢ . ويعرف هذا فى التاريخ « بالتقسيم الأول » وقد فنيت بعده « بولنده » كدولة مستقلة ، فلم تقم لها قائمة إلا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى — أى فى سنة ١٩١٩ ، بمقتضى معاهدة « فرساى » . ومن حيث سير الحرب لم يكن الحظ ملازما للدولة فى بداية القتال فأصيبت بكارثتين كاد أن يقضى عليها فيهما بالهزيمة : الأولى هلاك معظم جيشها غرقاً وهو يعبر إحدى الأنهر فى جبهة القتال ، نتيجة لفيضان طارىء ، سنة ١٧٦٩ ، والثانية : إحراق أسطولها فى مياه الأناضول ، بسبب خدعة من العدو ، بعد أن كادت تتم له الغلبة وذلك سنة ١٧٧٠ ؛ وباتت « القسطنطينية » نفسها معرضة للخطر . ولكن ظهرت القوة الكامنة للدولة فى وقت الشدة ، واستدعى رجل الساعة : القبطان « حسن باشا الجزائرلى » فأحكم وسائل الدفاع عن العاصمة وعمل بهمة خارقة لإعادة بناء الأسطول ، فلم ينقض وقت قصير حتى استطاعت أن تمتلك زمام الموقف ، وأن تحرز عدة انتصارات فى البر والبحر ، فدعا ذلك روسيا إلى عقد هدنة .

وكانت الدولة أثناء ذلك قد شغلت باضطرابات داخلية خطيرة : إذ وجد دعاة الانفصال فى الحرب فرصة سانحة لانفاذ مشروعاتهم الاستقلالية ، فظهر فى فلسطين « الشيخ ظاهر العمر » وفى مصر « على بك الكبير — مما

سنفصل أمره فيما بعد — ودخلا فى مفاوضات سرية مع الامبراطورة « كاترين » فأتى الأسطول الروسى واحتل ميناء « عكا » وضرب بقنابله مدينتى « صيدا — وبيروت » سنة ١٧٧٢ . وكان « العراق » قد أصبح شبه ولاية مستقلة فى أيدى « المماليك » ؛ وظهرت الدعوة الوهابية وصارت قوة فى بلاد العرب . فكانت هذه الأمور كلها من عوامل الهزيمة ومن دلائل تحلل الدولة . ولما استؤنف القتال ظهر فى الميدان القائدان الشهيران « رمانزوف — وسواروف » وأخذا يتوغلان فى الأراضى العثمانية ؛ وكان السلطان مصطفى الثالث قد توفى أثناء ذلك (يناير سنة ١٧٧٤) وخلفه أخوه السلطان « عبد الحميد الأول » فأراد أن يبدأ عهده بالسلام ، وجدت عوامل جعلت روسيا أيضاً راغبة فى الصلح إذ قامت ثورة فى بولنده ، وأخرى بين قبائل القوزاق فى حوض نهر الدون .

معاهدة قينارجه

وبعد مفاوضات تم الاتفاق فى ٢١ يوليو سنة ١٧٧٤ على تلك المعاهدة الشهيرة التى عرفت باسم « كجك قينارجه » ، نسبة إلى بلدة صغيرة فى بلغاريا . ويعتبر المؤرخون هذه المعاهدة أهم معاهدة عقدت بين الدولتين إذ بها تأخذ العلاقات بينهما صفة دولية ، ويبدأ الدور الأول من تلك المشكلة الخطيرة التى ستعرف فى التاريخ باسم : « المسألة الشرقية » .

تألفت هذه المعاهدة من ثمان وعشرين مادة ، نالت بها روسيا امتيازات

حربية ، وأخرى دينية سياسية ؛ وكان أهمها : أن تركيا اعترفت باستقلال شبه جزيرة القرم ، وتعهدت بهدم قلاعها — فكان ذلك توطئة لاحتلالها : إذ احتلتها « كاترين » فعلا بعد تسع سنوات من إمضاء المعاهـدة دون حاجة إلى إعلان حرب؛ وتنازلت تركيا عن موانى « آزاق » و « كرتش » و « كنبورن » فصار لروسيا قواعد حربية فى شمال البحر الأسود ؛ وكُفِلت لسفنها التجارية حرية الملاحة فى البحر الأسود والمضايق وبحر الأرخبيل والدانوب . وفى نظير ذلك استردت الدولة ولايتى « الإفلاق » و « البغدان » — رومانيا — وكانت روسيا قد احتلتهما فى بداية الحرب . وأذنت تركيا لروسيا ببناء كنيسة فى الأسـتانة ؛ ووافقت على تلقيب عاهلها بلقب « باديشاه » فى جميع المـكاتبات ، وأعفت رهبانها من الرسوم أثناء الحج والإقامة .

ولـكن أخطر هذه الشروط جميعاً ، وهو الذى أعطى المعاهدة قيمتها التاريخية ، وجعل لها أثراً بعيد المدى ، هو تسليم الدولة لروسيا بأن لها الحق فى حماية « المسيحيين الأرثوذكس » من رعاياها . فإنها بذلك قد تنازلت عن جزء من « سيادتها » كدولة ، وخولت لحـكومة أجنبية أن يكون لها حق الإشراف على ماهو من أخص شئونها الداخلية ، ووضعت روسيا أيضاً فى موضع ممتاز بالنسبة إلى بلاد البلقان التى كانت كثرة شـعوبها من المسيحيين . فنظر هؤلاء إليها على أنها البطل ، أو المحامى المدافع عن حقوقهم ، ووجدت هى في ذلك الفرصة الذهبية التى طالما تمنتها فأحسنت الانتفاع

بها واستغلتها أيما استغلال . وسيكون لهذا الوضع نتائجه الخطيرة التي سيظهر أثرها في المستقبل وسيكون تدخل روسيا استناداً إلى هذه الحجة وهي الدفاع عن حقوق المسيحيين وعدوانها المتكرر على الدولة سبباً في وقوع حروب جديدة ، وعاملاً في تكدير صفو السلام الدولي . ولكننا نؤثر أن نؤجل شرح هذه المسألة حتى لا نستبق الحوادث ، وندع تركيا الآن عند هذه المرحلة كما انتهت بها الأمور إلى تلك المعاهدة — وقد أعقبتها فترة من السلام ريثما تتهيأ « كاترين » لعدوان جديد .

ونأخذ الآن في استعراض أحوال بلاد الشرق العربي لنرى كيف تأثر مصيره بتلك العوامل ، وماذا كان موقفه وسط هذه الأحداث ؟ وذلك حتى تكون لدينا الفكرة كاملة عن طبيعة الدولة ونظمها وعلاقاتها الداخلية والخارجية . وقد سبق أن أشرنا إلى أنه أثناء هذه الحرب كانت الحركات الاستقلالية ظاهرة في كل من الشام ومصر والعراق و بلاد العرب ، فماذا كانت الأسباب التي دعت إليها ، والظروف التي أحاطت بها ، والنتائج التي ترتبت عليها ؟

الفصل الثانى

مصر فى أواخر القرن الثامن عشر

نظام الحكم :

أصبحت مصر جزءاً من الدولة العلية فى عام ١٥١٧ . وقد ظل النظام الإدارى والسياسى الذى وضعه السلطان سليم الأول ، وعدله السلطان سليمان القانونى ، معمولا به منذ ذلك الوقت حتى نهاية القرن الثامن عشر ، عند مجىء الحملة الفرنسية .

وكان هذا النظام يقضى بأن تتألف هيئة الحكم : من الوالى وهو « الباشا » الذى يعينه السلطان العثمانى ليكون نائبا عنه ؛ ومقره القلعة بالقاهرة . وإلى جانبه الأمراء المماليك ويلقبون « بالصناجق » وهم الحكام المحليون ؛ ثم رؤساء « الوجاقات » أى فرق الجيش ، وكان عددها سبعا أشهرها فرقتان : « الينكشرية » و « العزب » ؛ ثم ممثلو الشعب وهم : العلماء وعلى رأسهم « شيخ الأزهر » ، ونقيب الأشراف ، ومشايخ الطرق ، ومعهم كبار التجار والأعيان . ومن هؤلاء جميعاً يتألف « الديوان الكبير » . وهو يفصل فى الأمور الهامة والقضايا الكبيرة : كمسائل الحرب والسلم والصلح فى المنازعات بين الأحزاب ، وفرض الضرائب الجديدة أو رفعها .

ومن الهيئات الأولى، أى ماعدا ممثلى الشعب، يعقد « الديوان الصغير . وهو ينظر فى المسائل الإدارية وينجز الأعمال ويصدر القرارات فى كل الأمور الجزئية التى تعرض للدولة ولا يكون لها آثار عامة فى حياة الأمة . وكان هذا هو الوضع على الأقل من الناحية النظرية أو الدستورية .

ويمكن — مع الفارق الكبير من حيث قاعدة التمثيل النيابى وأصل استمداد السلطة — تشبيه الديوان الكبير من بعض وجوه الاختصاص « بالبرلمان » ، والديوان الصغير بمجلس الوزراء . وكان « الصناجق » أى كبار المماليك يتوزعون فيما بينهم الاختصاصات التى يضطلع بأمثالها اليوم وزراء هذا المجلس : فأحدهم هو « الدفتردار » وهو فى مقام وزير المالية ، وذاك « أمير الحج » ، وهذا هو « الخازندار » أو « السردار » إلى غير ذلك . وكان أرفعها رتبة ، من حيث الشرف ونباهة الذكر ، « إمارة الحج » ، وهى التى كانت تدل على مركز الزعامة .

المماليك

خلال القرن الثامن عشر حدث تغير فى هذا الوضع من الناحية العملية اختلف به توزيع السلطات بين تلك الهيئات : فبينما كان الوالى يعد صاحب الكلمة العليا فى البلاد ، لأنه هو الذى يمثل الخليفة ويرمز بوجوده إلى العلاقة القائمة بين الدولة والولاية — إذا به يفقد سلطته على التدريج ، ويتضاءل نفوذه ، حتى لم تعد اختصاصاته فى القرن الثامن عشر تتجاوز

الإشراف على جمع الضرائب وتصديرها إلى الأستانة ، ثم تبليغ الأوامر أو المراسيم التى ترد من السلطان — وأخذت السلطة الفعلية تنتقل إلى أيدى المماليك : فقد أصبح هؤلاء فى هذا العصر قوة يخشى بأسها واشتدت شوكتهم وعز جانبهم ، ونمت شخصية الزعيم الذى يختارونه ، أو الذى يفرض نفسه عليهم بالقوة ، حتى حلت محل شخصية الوالى .

وكان من أكبر العوامل التى أدت إلى انتقال السلطة إليهم : الضعف العام الذى نزل بالدولة أثناء هذا القرن وانشغالها بالحروب واحدة إثر الأخرى واستنزاف مواردها واضطرارها إلى توجيه قواها نحو المسائل الخارجية وتنظيم الدفاع — ثم كانت الحرية مطلقة للماليك ليبتاعوا ما يشاءون من جنسهم من أسواق الرقيق : فجلبوا العدد الكثير وصار لكل رئيس منهم جيش خاص من الأتباع يدين لصاحبه بالولاء ويدافع عنه ويشترك معه فى الحروب وإن كان أحيانا يخونه — وكانت سوق الرقيق نافقة فى ذاك الوقت مفتحة الأبواب . بل كانت هذه هى أهم تجارة دولية فى ذلك العهد فكان الأرقاء يجلبون من جهات متعددة وأجناس متباينة : فمنهم من كان يرجع إلى أصل « كرجى » أو « شركسى » أو « بشناق » أو « ألبانى » أو غير ذلك . وهذه كانت أصول « المماليك » الذين حكموا البلاد قرونا عدة . وقد أصبحوا يكونون طبقة أرستقراطية حربية لها تقاليدها وأوضاعها . وهم كبار الملاك : يتقاسمون الأراضى مع الأوقاف وبعض قبائل « العربان » ولكن لهم النصيب الأوفر ؛ والقوة الاقتصادية يتبعها حتما القوة السياسية .

ولقد أحرزوا أول نصر لهم فى مطلع هذا القرن حين استطاعوا أن يتحدوا — وكانوا من قبل فرقتين : « قاسمية » و « فقارية » — وتغلبوا على طائفة « الانكشارية » التى كانت سند النفوذ العثمانى والقوة التى يعتمد عليها الوالى ، فصارت منذ ذلك الحين خاضعة لهم يولون ضباطها ورؤساءها كما يريدون — و بعد فترة عادت الفرقتان فيها إلى الشحناء والبغضاء ووقعت بينهم الحروب — وذلك بإيعاز من الولاة — انتهى الأمر بتغلب الحزب « الفقارى » وزالت دولة « القاسمية » من الوجود . حدث هذا كله فى النصف الأول من القرن الثامن عشر ، وأصبح المماليك منذ ذلك الحين إلى نهاية القرن حزباً واحداً أو نوعاً واحداً فكان هذا قوة لهم ، وانحصر النزاع بينهم فى التنافس الفردى ، من أجل الزعامة أو المنصب .

ظهور « إبراهيم بك » :

وفى عام ١٧٤٥ عينت الدولة على مصر والياً يعد من كبار رجالها وهو « محمد راغب باشا » الذى كان قبل ذلك رئيساً للكتاب واشترك فى المفاوضات التى أدت إلى عقد معاهدة « بلغراد » الشهيرة ووصل بعد إلى منصب « الصدارة العظمى » — حضر هذا الوالى ومعه مشروع خطير هو إعداد مذبحة للمماليك يقضى فيها على رؤسائهم وتستعيد الدولة على إثر ذلك هيبتها ومكانتها . و بعد أن نجح فعلا فى قتل عدد كبير منهم أدرك « إبراهيم بك ، ورضوان بك » — وهما من زعماء المماليك — ما يراد بهما فأسرعا إلى احتلال القلعة ، وانضم إليهما الجند ، وأجبروا

« الوالى » على النزول — وكان معنى ذلك العزل — ولما امتنع أطلقوا عليه النار فاضطر إلى الخضوع ، و بعد أن سجنوه قليلا سمحوا له بمغادرة البلاد ففارقها ولم يتم تنفيذ مشروعه . وكان ذلك عام ١٧٤٨ . فمن ذلك الوقت — على حد تعبير « الجبرتى » — خلصت « رياسة » مصر « و إمارتها » إلى إبراهيم جاويش ، ورضوان كتخدا . و إبراهيم بك هذا ، هو أستاذ جميع الأمراء الذين حكموا مصر إلى مجىء نابليون ؛ وهو مولى « على بك الكبير » وهو الذى مهد له الطريق ، وأقام أمامه النموذج ليحتذيه .

ومن هذا الحين صارت سلطة الولاة إسمية والحكام الحقيقيون هم « المماليك » وأصبح زعيمهم يلقب « بشيخ البلد » أو الأمير على إطلاقه وتعددت حوادث عزل الولاة فإذا اتبع أحدهم سياسة تغضبهم سرعان ما يعقدون « جمعية » فى بيت كبيرهم و يقول قائلهم : « قوموا بنا نعزل الباشا » ثم يظل محاصراً فى أحد البيوت القديمة ريثما يرسلون إلى الباب العالى يطلبون مصادرة أمواله وتعيين غيره . و يظهر أن الباب العالى لم يكن يعنى بأشخاص الولاة ، وكل ما كان يهمه هو استمرار وصول الضرائب إليه و إرسال فرق الجند حين يكون مشتبكا فى حرب مع بلاد « الموسقو » أو « العجم » — وهذا كان فى نظره هو رمز الولاء ودليل التبعية للدولة لا شخص الوالى نفسه . وعلى كل فلم يكن الوالى ، لهذا السبب أو لغيره ، يمكث فى ولايته — فى الغالب — أكثر من عامين . وكثيراً ما كان الباب العالى نفسه هو الذى يرسل ليطلب مصادرة أمواله ، متهماً إياه بالاختلاس

أو الرشوة . وهذا كله يدل على مبلغ اضطراب الأمور وفساد الأحوال .
ولذا فإننا نجد أنه توالى على مصر خلال هذا القرن ما لا يقل عن خمسين
والياً (باشا) .

على بك الكبير

هكذا كانت الأحوال و إلى هذا انتهت أوضاع الحكم حين استطاع
« على بك » أن يتغلب على أقرانه و يصل إلى منصب « مشيخة البلد »
وكان هذا فى عام ١٧٦٣ . وعلى بك هو — كما قدمنا — مملوك « إبراهيم بك » ،
و « إبراهيم بك » تابع سليمان جاويش ، وسليمان تابع مصطفى بك كتخدا
« القازدغلى » ، وهو رأس الأسرة التى أصبحت تنسب إلى إسمه . وقد
مات هذا فى مطلع القرن عام ١٧٠٤ وكان « كتخدا » أى وكيل باب
« مستحفظان » الذى كان به « وجاق » الإنكشارية ؛ وكان فى الأصل
رومى الجنس ومن كبار الطائفة « الفقارية » . وكل الأمراء الذين حكموا
مصر منذ عام ١٧٣٠ إلى تاريخ مجئ « الحملة الفرنسية » ينسبون إليه فهم ،
« قازدغلية » .

ولم تكن الصلة التى بين هؤلاء صلة وراثة ، ولكنها كانت علاقة
« الولاء » بالعتق المعروفة فى نظام الرق . وهى ترتقى إلى مرتبة النسب فمن
أقوال الفقهاء المعروفة : إن « لحمة الولاء كلحمة النسب » وهى كانت تستتبع
كل الحقوق التى تستتبعها علاقة البنوة أو الأخوة ، فيرث المولى عبده المعتق

و يصير عصبة له. وكانت كل هذه الروابط مراعاة فى عهد المماليك ، ولكن الوفاء كان بينهم قليلا ، فكانت حوادث الغدر والخيانة ولا سيما بين أصحاب المناصب الكبيرة متواترة لا تنقطع .

ولما مات إبراهيم بك كتخدا ، أستاذ على بك ، وتلاه قسيمه رضوان بك بعد ستة أشهر وذلك سنة ١٧٥٥ وقع التنافس بين أتباعه واشتد النزاع . وكان كبار هؤلاء الأتباع الذين وصلوا إلى مرتبة « الصنجقية » أى الإمارة هم : عثمان بك الجرجاوى ، وعلى بك الغزاوى ، وحسين بك الصابونجى ، وحسين بك كشكش ، وخليل بك الدفتردار ، وصالح بك القاسمى ، وعلى بك . وكان لقبه إذ ذاك « بلوط قبان » ولم يلقب « بالكبير » إلا حين اشتهر فيما بعد .

وقد تداول هؤلاء الحكم وانتهى أمر بعضهم إلى القتل أو النفى ، ولكن حدث أن « عبد الرحمن كتخدا » وكان صاحب أكبر نفوذ فيهم لأنه كان ابن سيدهم جميعاً « حسن جاويش » أستاذ سليمان جاويش وقد آلت إليه ثروة طائلة لأنه كان يرث جميع المماليك القتلى بحق الولاء الذى ذكرناه ؛ والذى ترك العمائر والآثار المعروفة باسمه والمنبثة فى جميع أنحاء القاهرة — حدث أنه أيد « على بك » وأعلن فى اجتماع عقده من جميع الأمراء : « أن على بك هو شيخ البلد وكبيرهم » وتعهد بأنه سيكون « أول من أطاعه وآخر من عصاه [1] » فاستقرت المشيخة لعلى بك من

(١) تاريخ الجبرتي ج ١ س ٢٥٢ .

ذلك الوقت فى سنة ١٧٦٣ .

وقد لبث فى هذا المنصب عشر سنوات ، مع تقلب الأحوال ، ولكن الأمر لم يستتب له تماماً إلا فى سنة ١٧٦٧ : لأنه كان بعد ولايته قد غدر بسيده عبد الرحمن كتخدا نفسه ونفاه إلى الحجاز حيث بقى اثنى عشر عاماً ولم يرجع إلا شيخاً هرماً ليموت بعد أيام قليلة ؛ وحاول أن ينفى جميع أقرانه من المماليك ، وأخذ يصادر الأموال ، واتبع خطة الشدة والعسف ، فخرجوا عليه وتمكنوا من إخراجه ثم نفيه إلى الشام . ولكنه عاد فجأة وانضم إلى الثائرين بالصعيد ، واستطاع أن يهزم منافسيه فى موقعة « بياضة » تجاه بنى سويف سنة ١٧٦٧ وزحف على القاهرة فاحتلها وطلع إلى الديوان بالقلعة . ثم جرد حملة بقيادة مملوكه الخازندار « محمد بك أبو الذهب » فالتقى مع الخصوم الذين كانوا يحاولون العودة فى موقعة بالقرب من « طنطا » فهزمهم وبدد شملهم ثم قتل الرؤساء ونفى الآخرين . وبذلك تخلص « على بك » من جميع منافسيه فلم يبق له منازع . وكان ذلك عام ١٧٦٨ .

علاقته بالدولة

حين بلغت الدولة أخبار نصره وتغلبه على منافسيه وكانت تتهيأ للدخول فى حرب مع « كاترين » — تلك الحرب التى ذكرنا أسبابها وبينا تفاصيلها فيما سبق — أرادت أن تكسب عطفه وتضمن ولاءه لها ، فأرسل إليه السلطان « مصطفى الثالث » رسولا « قابجى » ومعه مرسوم « بقفطان

وسيف » اعترافاً من الدولة بإمارته ونزل الباشا بدعوة منه فتغدى عنده وقدم إليه الهدايا .

و بعد ذلك بأشهر قليلة أعلنت الحرب بين الدولتين ، ويحسن هنا أن نقتبس ما دونه الجبرتي بهـــذه المناسبة : قال — عند ذكر حوادث سنة ١١٨٢ هـ وهى الموافقة عام ١٧٦٨ م [١] : « وفى منتصف شهر رجب وصل « أغا » من الديار الرومية (يقصد : تركيا) وعلى يده مرسوم بطلب عسكر للسفر فاجتمعوا بالديوان وقرءوا المرسوم . وكان على بك أحضر سليمان بك الشابورى من نفيته (منفاه) بناحية المنصورة . وكان منفياً هناك من سنة اثنتين وسبعين ومائة وألف اهـ

ثم قال فى موضع آخر : « وفى ثامن عشرينه (أى شعبان) خرج موكب السفر الموجه إلى الروم فى تجمل زائد » [٢] اهـ .

ولكن الدولة مع ذلك كانت ترتاب فى نياته و بقيت العلاقة بينهما علاقة حذر ، إذ أنه فى نفس الشهر الذى كان يستعد فيه لإرسال هذه الحملة صعد إلى القلعة وامتلك أبوابها وحشد الجند فى « الرميلة » والميدان وأمر الباشا بالنزول فنزل ؛ وتولى هو « قائمقامية » عوضاً عنه . وقد لبث هذا الوالى ، وكان يدعى « محمد باشا » ، سجيناً فى القصر الذى أنزل فيه حتى مات فى العام التالى — قيل مسموماً ! » ومع ذلك فإنه أرسل « التجريدة »

---

(١) الجبرتي جـ ١ ص ٣٠٨

(٢) نفس المصدر جـ ١ ص ٣٠٩

وأتبعها بهدايا حافلة ، وجياد أصيلة ، أرسلها للسلطان ورجال الدولة بالأستانة وبعث يشكو من والى الشام : « عثمان باشا » — مولى « آل العظم » — لأنه آوى المصريين المطرودين ، وطلب عزله .

أهـــدافه

والحق أن على بك كان طموحاً ، وكانت تجول بذهنه أمور خطيرة ويفكر فى مشروعات ضخمة . ويظهر أنه كان شخصية كبيرة تمتاز بصفات غير عادية تؤهله لطلب الزعامة والاستقلال . يصفه الجبرتى مؤرخ هذا العصر — وكان من معاصريه — فيقول : إنه « كان قوى المراس شديد الشكيمة عظيم الهمة لا يرضى لنفسه بدون السلطنة العظمى والرياسة الكبرى ، لا يميل لسوى الجد ولا يحب اللهو ولا المزح ولا الهزل ، ويحب معالى الأمور من صغره » ويقول أيضاً إنه : « كان عظيم الهيبة اتفق لأناس أن ماتوا فرقاً من هيبته . وكانت تأخذ الرعدة (أحدهم) بمجرد المثول بين يديه فيقول له : هون عليك ويلاطفه حتى ترجع له نفسه ثم يخاطبه » وأيضاً : « كان صحيح الفراسة شديد الحذق يفهم ملخص الدعوى الطويلة ولا يحتاج فى التفهيم إلى ترجمان أو من يقرأ له الصكوك والوثائق بل يقرؤها بنفسه كالماء الجارى ولا يختم ورقة حتى يقرأها ويفهم مضمونها اهـ . » فهو لم يكن أمياً بل كان يفهم كل ما يعرض عليه ولا يعتمد على مرءوسيه بل يشرف بنفسه على سير الأعمال ويقول فوق ذلك عنه : «وكان يطالع كتب الأخبار

والتواريخ وسير الملوك المصرية » فهو كان إذن مثقفاً يعرف تاريخ مصر ..
ثم يستمر : « ويقول لبعض خاصته إن ملوك مصر كانوا مثلنا : مماليك
الأكراد : مثل السلطان بيبرس ، والسلطان قلاوون وأولادهم . وكذلك
ملوك الجراكسة وهم مماليك بنى قلاوون إلى آخرهم كانوا كذلك . وهؤلاء
العثمانية أخذوها بالتغلب ونفاق أهلها » اه فهذا إذن كان هو مشروعه
وكان هذا هو الغرض الذى يرمى إليه ويعمل من أجله : إنه كان يريد
إعادة « دولة المماليك » التى انقرضت منذ أن تغلب السلطان سليم على
« قانصوه الغورى » و « طومان باى » . إنه ولا شك كان يذكر مفاخر
هذه الدولة وكان مطلعاً على أمجادها ويرى آثارها ماثلة أمام عينيه فى كل
مكان بالقاهرة : كان يريد أن يعيد مصر مستقلة تحكمها أسرة وراثية
من المماليك لا صلة لها بالعثمانيين ولا تضطر أن ترسل جنداً أو تبعث جزية
بل إن همته كانت أعلى ومرماه أبعد ، وكان يريد أن يؤسس امبراطورية
تعيد إلى الأذهان ذكرى دولة «الظاهر بيبرس» أو «السلطان قلاوون» ..
وهذا هو الذى يفسر كل أعماله ، والذى يحمل فى ثناياه مفتاح شخصيته .

أميرا العرب (همام) و (ابن حبيب)

وقد كان لا بد أولا ، لكى يتمكن من تحقيق تلك الغايات ،
أن يعمد إلى توطيد مركزه فى الداخل وجمع كل السلطات فى يده ، حتى
لا تكون هناك قوة تعارض إرادته . وقد قضى فى ذلك عام ١٧٦٩ ،

وبدأ بإنزال « الباشا » الذى خلف الآخر الذى عزل ، وسجنه كسابقه فى أحد القصور المهجورة . ثم قطع علاقاته نهائيا مع الدولة ومنع ورود الولاة العثمانيين فبقيت مصر بدون والٍ أربع سنوات (١٧٦٩ — ١٧٧٣) وقد كانت هناك شخصيتان تنازعانه النفوذ ليسا هذه المرة من أمراء المماليك ، ولكن من أبناء الشعب . ولا يشعر أنه قد أصبح متفردا بالسلطان إلا إذا قضى عليهما كذلك، لأن كلا منهما كان يكون « دولة » داخل « الدولة ». ويمكن تشبيههما بأميرين من أمراء الإقطاع الذين اشتهروا فى أوروبا بالفروسية والشجاعة ، والكرم والشهامة . وهذان هما : « سويلم بن حبيب » كبير مشايخ العرب بالقلوبية ، وكان يقيم « بدجوة »[1] واسمه مرهوب فى جميع أقاليم الوجه البحرى ؛ وله هو وأسرته حق « خفارة البرين الشرقى والغربى من بولاق إلى دمياط ورشيد » . والثانى هو شيخ العرب الملقب بالأمير « شرف الدولة همام » بن يوسف زعيم قبائل الهوارة وعظيم بلاد الصعيد . وكان لكل منهما جيش خاص وأتباع ، ولديهما ثروة طائلة ، ولهما قصور ودواوين ، وكانت ميولهما غالبا ضد المماليك ، ويكونان مركزين من مراكز الثورة .

وقد جرد على بك حملتين فى هذا العام : الأولى بقيادة « إسماعيل بك » أحد كبار أتباعه ، فوجهها ضد « ابن حبيب » الذى اتهمه بأنه كان قد

---

(١) سويلم خلف أخاه « سالما » وكلاهما ابن لحبيب بن أحمد ، وهو رأس الأسرة التى تنسب إليه فيقال لهم : « الحبايبه » وكانت لهم وقائع وحوادث مع المماليك .

انضم إلى خصميه : « خليل بك ، وحسين بك » ، وأمدهما بالأموال والرجال؛ والثانية تحت قيادة « محمد بك أبو الذهب » وبعثه لمحاربة « همام » الذى جمع حوله الأمراء الثائرين(١) . ولاسيما أتباع « صالح بك » ، وكان صديقا مخلصا لهمام . فنفرت الحملتان ووفقت كلتاهما فى تحقيق غرضيهما : فأما « سويلم » فقد انتهى أمره بعد موقعة جرت فى البحيرة اشترك فيها عرب « الهنادى » ، ووجد هو فى داخل خيمة منفردا ، فدخل عليه أمراء الحملة وقتلوه . وتفرق أتباعه على إثر ذلك . وممن فر من هذه المعركة « أحمد بك بشناق » الذى يظهر بعد ذلك بالشام ، ويعرف باسم « الجزار » ويصير له شأن فى التاريخ . وأما « همام » ، فقد خذلته قبيلته « الهوارة » بانقسامها على نفسها ، وخرج عليه ابن عمه فدخل فى مفاوضات مع قائد الحملة ، وهُزم أيضا الأمراء الذين كان قد أرسلهم لاحتلال أسيوط ، فسقط فى يده وعجز عن المقاومة ولم يجد بدا من مغادرة « فرشوط » قاعدة مجده والذهاب إلى « إسنا » ، فمات بعد أيام .

وبذلك زالت دولتا أميرى العرب : « همام » و« ابن حبيب » وأصبح على بك هو الحاكم المنفرد فى جميع أقاليم الوجهين : القبلى والبحرى .

ولعل هذه كانت أول حكومة موحدة تشهدها مصر منذ أمد بعيد .

---

(١) كانت الهوارة دائماً ملجأ للزعماء الثائرين من المماليك — وكان الصعيد فى أكثر سنى هذا القرن — لهذا السبب — كأنه مستقل عن حكومة القاهرة وخارج عليها.

فى الحجاز والشام

وتوجهت همة « على بك » — بعد ذلك — نحو الفتوحات فى الخارج ليكون الأمبراطورية التى كان يحلم بها .

وكانت الفرصة قد حانت له هذا العام ١٧٦٩ بقدوم الشريف «عبدالله» أحد أشراف مكة يطلب منه النجدة ضد ابن عم له هو « الشريف أحمد » الذى تغلب عليه وانتزع منه إمارة « مكة » . وكان هذا دأب الأشراف فى ذلك العهد : فهم دائمو التطاحن والتنازع على الرياسة ، رغم ما بينهم من أواصر القربى ؛ ولم ينته ذلك إلا حين تولى الشريف « سرور » — كما سنشير إليه فيما بعد — .

وقد أبقاه على بك عنده هذا العام ريثما يفرغ مما كان بشأنه ، ثم وجه معه فى العام التالى : سنة ١٧٧٠ حملة كبيرة برياسة كبير قواده : « محمد بك أبو الذهب » ومعه ما يلزم من المدافع ومعدات القتال . فأبحرت الحملة من « القلزم » متجهة صوب « ينبع » ، وعند وصولهم جرت موقعة هائلة بينهم وبين قبائل العرب والأشراف انتصرت فيها الجنود المصرية ، وقتل والى « ينبع » المعين من قبل أمير مكة . ثم استمر محمد بك فى تقدمه حتى دخل مكة وفر « الشريف أحمد » هاربا فاستولى على متاعه وأملاكه ، وولى ابن عمه الشريف « عبد الله » مكانه . ثم بعث « حسن بك » ،

وهو الذى عرف فيما بعد « بالجداوى » ، فاستولى على « جدة » وعزل واليها وهو « الباشا » المعين من قبل خليفة « الأستانة » .

وهكذا أصبح شريف مكة تابعاً لأمير مصر ، وصار الحجاز جزءاً مندمجاً فى الدولة المصرية .

الشام :

وفى نفس الوقت كان « على بك » قد صوب نظره أيضاً نحو بلاد الشام : فدخل فى مفاوضات مع الشيخ « ظاهر العمر » حاكم « صفد » و « عكا » الذى كان ثائراً مثله على الدولة العلية وقائداً لحركة استقلالية خطيرة . واتصل كلاهما بالأسطول الروسى الذى أمدهما بالأسلحة والذخائر ، و بقى يحمى سواحل بلادهما من عرض البحر — وكان ذلك أثناء الحرب بين روسيا والدولة (١٧٦٨ — ١٧٧٤) التى فصلنا وقائعها فيما سبق — واتفق الثائران على محاربة والى « دمشق » « عثمان باشا الصادق » أو « الكرجى » المنتمى إلى آل العظم ، وانتزاع ولاية الشام كلها من يده .

وقد كانت الدعوى التى تذرع بها « على بك » لإعلان الحرب هى أن «عثمان باشا» آوى المصريين الذين لجأوا إليه وامتنع عن تسليمهم . و بدأ على إثر ذلك بإرسال حملات تمهيدية ، بعضها من طريق البر و بعضها عن طريق البحر ، من دمياط ؛ وقائدها العام : « إسماعيل بك » وذلك فى نفس عام ١٧٧٠ بعد نجاح مشروعه فى الحجاز .

وفى العام التالى : ١٧٧١ ، وكان قد أتم استعداده ، أرسل حملته الكبرى التى لم تشهد لها مصر مثيلا من قبل خلال هذا القرن . وندع « الجبرتى » بعبارته التقليدية يصف لنا خروج هذه الحملة فيقول :[١]

« وفيها (أى فى سنة ١١٨٥ هـ الموافقة للعام الذى ذكرنا) أخرج « على بك » تجريدة عظيمة وسر عسكرها وأميرها : محمد بك أبو الذهب وأيوب بك ورضوان بك وغيرهم كشاف وأرباب مناصب ومماليكهم وطوائفهم وأتباعهم ، وعساكر كثيرة من المغاربة والترك والهنود واليمانية والمتاولة . وخرجوا فى تجمل زائد واستعداد عظيم ومعهم الطبول والزمور والذخائر والأحمال والخيام ، والمطابخ والكرارات والمدافع والجبخانات ومدافع الزنبلك على الجمال ، وأجناس العالم ألوفا مؤلفة ... وشحنوا بها السفن وسافرت من طريق دمياط فى البحر الخ » .

وقد وصلت الحملة إلى « يافا » فحاصرتها وملكتها بعد بضعة أيام ، ثم أخذ الجيش يتغلب على مقاومة النواب والولاة ، ويفتح المدن والقرى حتى تم الاتصال بينه وبين جيش « الظاهر » ، وانضم إليهم مشايخ « المتاولة » — إحدى طوائف الشيعة — فصار عدد الجيش يزيد على ستين ألفا . ولما التقى بهم « عثمان باشا » ومن معه من الدروز هزموا هزيمة منكرة ؛ وتقدم الجند حتى حاصروا « دمشق » ، وبعث قائد الحملة المصرية « محمد بك أبو الذهب » أثناء الحصار كتاباً إلى أهلها : يشير فيه إلى ما أتاه عثمان باشة

---

(١) جـ ١ ص ٣٦٤ و ٣٦٥

من الظلم وإهانة الحجاج والزوار وظلم المسافرين والتجار وأنه «يريد أن يطهر الأرض منه نصرة للدين وغيرة على المسلمين .. الخ» فخرج العلماء والأهالى وطلبوا منه الأمان، فدخل المدينة وجلس فى دار الإمارة .. ولم تكن القلعة قد سلمت بعد، فأمر بضربها بالمدافع فسلمت .. ثم استمر الجيش يلاحق «عثمان» وهو يتقهقر نحو الشمال حتى امتدت الفتوح إلى حدود «حلب». وحينئذ يقول «الجبرتى» وهو يصف شعور النصر[1] :

«ووردت البشائر بذلك فنودى بالزينة فزينت مصر وبولاق ومصر العتيقة زينة عظيمة ثلاثة أيام بلياليها وتفاخروا فى ذلك إلى الغاية وعملت وقدات وأحمال قناديل وشموع بالأسواق وسائر الجهات وعملوا ولائم ومغانى وآلات .. الخ !!» وكانت هذه هى قمة المجد التى وصل إليها «على بك» وأصبحت مصر والشام والحجاز كلها فى يده ولقب «بالكبير» لكثرة انتصاراته .

ولكن الزمان لا يدوم على حال ! وكما يقول «شوقى» :

عادت أغانى العرس رجع نواح ونعيت بين معالم الأفراح

ففى وسط مجالى الأفراح هذه حلت الكارثة ؛ وما كان لها من سبب إلا الخيانة . فإن قائد «على بك» الأول وساعده الأيمن ومملوكه الذى تربى فى نعمته : «محمد بك أبو الذهب» هو الذى خانه وانقلب عليه . وما أصدق المثل العربى : «يؤتى الحذر من مأمنه» !

---

(١) الجبرتى : حـ١ ص ٣٦٥ .

الخاتمة :

ونجمل الحوادث بعد ذلك فنقول : « إن أبا الذهب » قرر فجأة ، وبدون علم سيده ، الانسحاب بجيشه والعودة إلى مصر — تنفيذاً — فيما يظهر — لاتفاقية جرت بينه وبين العثمانيين الذين منوه بوعود طائلة وبذلوا له الأموال الكثيرة ، فأراد « على بك » أن يحبط مؤامرته فدبر لنفيه أو اغتياله فهرب هذا إلى الصعيد ؛ وبعد فترة عاد بجيشه فتغلب على أتباع « على بك » ودخل القاهرة فاضطر على بك إلى الفرار إلى الشام ، وهناك قضى عام ١٧٧٢ منفياً يعد العدة لتكوين جيش جديد يعود به ليسترد مجده الضائع وحقه المغتصب . وأعانه حلفاؤه الشيخ ظاهر العمر والروس فعاد فى أبريل سنة ١٧٧٣ ؛ وهناك فى سهل « الصالحية » قضى على ما بقى من آماله فسقط جريحاً ، وحمل إلى منزل مملوكه بالعاصمة فمات بعد بضعة أيام . وختمت بذلك الرواية ذات الفصول المسرحية والوقائع المفاجئة ، وأسدل الستار على هذه المأساة !

وتعاقبت الحوادث بعد ذلك : فتوفى السلطان « مصطفى الثالث » بعد بضعة أشهر وتولى أخوه السلطان عبد الحميد الأول (يناير سنة ١٧٧٤) ؛ ثم عقدت معاهدة « قينارجه » فى يونيو سنة ١٧٧٤ وبذلك انتهت الحرب واستطاعت الدولة حينئذ أن تتفرغ لشئونها الداخلية — وحين ابتدأ عهد السلام عقب هذه المعاهدة كان « أبو الذهب » هو

الحاكم المسيطر فى مصر ، و بجانبه وال عثمانى لا عمل له ؛ وكان الشيخ ظاهر العمر لا يزال فى الشام .

وسنرى ماذا يكون من أمرها وأمر الدولة ؟

وماذا سيكون مصير العلاقات بينها و بين روسيا ؟

وكيف ستتطور قضية الحرب والسلم ؟

و إلام ستؤول الأحوال فى مصر ؟

وموعدنا لبيان هذا كله فى الفصل التالى .

الفصل الثالث

من معاهدة « قينارجة » إلى « الحملة الفرنسية »

وجدت كل من « تركيا » « وروسيا » فى فترة السلام التى أعقبت عقد « المعاهدة » والتى امتدت — بالرغم من الاضطرابات التى حدثت فى السنوات الأخيرة — حتى بلغت نحو ثلاث عشرة سنة فرصة ثمينة للتفرغ لمعالجة مشاكلها الداخلية : فوجهت روسيا عنايتها نحو « بولندة » ، وأرادت تصفية علاقاتها مع دول أوروبا الوسطى والشمالية ؛ وولت « تركيا » وجهها شطر مصر ، والشام ، والعراق .

الشيخ « ظاهر العمر » — و« أبو الذهب »

وكانت مصر قد خلصت « لمحمد بك أبى الذهب » — بعد الانتهاء من أمر « على بك » ؛ وأصبح هو الحاكم المطلق فى البلاد . ولم يكن للوالى العثمانى : « خليل باشا » ، الذى حضر بعد موت على بك بشهر واحد من سلطة سوى التوقيع باسمه على الأوراق ، وهو فى الواقع أشبه بمحجور عليه — كما أن الشيخ « ظاهر العمر » كان لا يزال بالشام وقد استطاع

أن يثبت أقدامه ، ويصمد لجميع العواصف التى مرت به ، والتى كانت تهدد باجتياحه ؛ ولا سيما بعد انسحاب « أبى الذهب » بجيشه وتركه له وحيداً فى الميدان — ذلك العمل الغادر الذى لا تجيزه أبداً قواعد الحرب ولا مبادىء الشرف فى المعاملات الإنسانية ! وحين أراد والى « دمشق » أن ينتهز تلك الفرصة ويطوقه وحده ، ثم يمضى فى هجومه حتى يفتح « عكا » ، وكان كل شىء يشير إلى أن هذه الخطة لا بد أن تنتهى بالنجاح — استطاع الشيخ ظاهر بمساعدة ولديه أن يفلت من بين براثنه ، وينتزع النصر من الهزيمة ؛ ثم كر بجيشه على « الدروز » حلفاء الوالى الذين كانوا يساعدونه ففرق جموعهم واستولى على بلادهم .

وفى أحد المواقف العصيبة ، وكان ذلك عام ١٧٧٢ — كما أشرنا إلى ذلك من قبل — اضطر أن يستدعى أسطول « روسيا » ؛ فجاء وضرب بقنابله مدينتى « صيدا ، وبيروت » وبذلك أنقذ الشيخ من موقف حرج . وظهر للدولة حينئذ أنها لا تستطيع أن تقاومه وهى مشغولة بحرب طاحنة مع عدو قوى كروسيا ، فيئست من أمره ، وتركته لشأنه حتى تنتهى الحرب .

وكان مركزه موطداً : فقد كان محبوباً مؤيداً من السكان ؛ إذ كان يسير فيهم بسياسة العدل . وامتد سلطانه حتى شمل أكثر أقاليم فلسطين ، وجزءاً من أراضى لبنان : فكان فى حوزته « صيدا » و« عكا » و« حيفا » و « نابلس » و « أربد » و « صفد » و « يافا » و « الرملة » : ، كما كان فى يده أكثر القلاع والأماكن الحصينة فى شمال فلسطين ، فلم يكن

من السهل زحزحته عنها .

سياسة « التفرقة » :

فلما وضعت الحرب أوزارها ، وجدت الدولة أنها لا بد أن تعمد — أولا — إلى التخلص من هذا العدو القوى : الذى كان يتهددها بالاستيلاء على ولاية الشام كلها ؛ والذى ظل يناصبها العداء نحو سبع سنوات ، ومنع عنها الجزية طوال هذه المدة ؛ ودخل فى حلف مع « على بك الكبير » ؛ واستدعاه لمحاربتها فى الشام ؛ وفاوض روسيا واستعان بأسطولها ، وساعدها أثناء سنى الحرب . ورأت أن خير وسيلة لمقاومته ثم القضاء عليه أن لا تنازله بنفسها ، بل تسلط عليه أحد أتباعها . وكان « أبو الذهب » يتظاهر بالولاء لها ، ويفكر فى الوصول إلى مطامع لم يتمكن « على بك » نفسه من الحصول عليها . فوجدت فيه أداة طيعة لتنفيذ أغراضها ، وأثارت الخصومة القديمة بينه وبين الظاهر ؛ وأغرته بتنصيبه والياً على مصر والشام معاً — بعد التخلص من هذا الخصم المشترك .

وفى الحقيقة لم تكن « الدولة » تثق « بأبى الذهب » نفسه : فقد عرفت فيه الخيانة وعدم الوفاء لمن كان أقرب الناس إليه ، وهو سيده ؛ وكانت تدرك غرضه الخفى : وهو أن يحتفظ بعلاقته الصورية معها حتى يحين الوقت المناسب فيعلن استقلاله بمصر ، ويسير فى نفس الخطة التى سلكها سلفه من قبل — بدليل أنه أبقى الوالى محجوراً عليه واستأثر

هو بتصريف كل الأمور لنفسه . ولكن لم يكن من بأس فى أن تجاريه ، وتظهر له الثقة والتأييد ، حتى تنتفع بجهوده وتستغل مطامعه فى سبيل تحقيق أغراضها ، حتي إذا فرغت من القضاء على عدوها الأول ، استطاعت أن تلتفت إليه ، وتركز كل جهودها نحوه لتقضى عليه هو الآخر .

وقد كانت هذه سياسة قديمة لها ، أو أصلا من الأصول التى تعتمد عليها فى إدارة ولاياتها ، والاحتفاظ بها دائما فى قبضة يدها — وهى سياسة « التفرقة » و إيقاع الخلف والشقاق بين الأتباع والطوائف ، وتسليط أعدائها بعضهم على بعض . وكان المماليك جهلاء لا يحسنون السياسة ، ولا يدركون أساليبها ومراميها الخفية ، و إنما كانوا رجال حرب تتحكم فيهم غرائزهم وتستبد بهم مطامعهم ، و يحبون التفاخر والتعاظم فيندفعون إلى أغراضهم دون أن يروا الشرك المنصوب لهم وراء ذلك — كما حدث لعلى بك الكبير .

الحملة على الشام

وقد قبل أبو الذهب بك عروض الدولة وأصاخ لوعودها ، وأخذ يستعد لإرسال حملة كبيرة إلى الشام يقضى بها على الشيخ « ظاهر » وأتباعه ، و يمحو كل أثر لدولته .

وفى عام ١٧٧٥ كان قد أكمل استعداده ، و بدأت الحملة تتحرك نحو الشام عن طريق البر هذه المرة . وكانت هذه ثانى حملة كبيرة تتوجه نحو الشام من مصر فى مدى خمس سنوات ؛ ولكن الأولى

كانت لمؤازرة أهل الشام ضد العثمانيين ، وهـذه لمحاربة أهل الشام وإعادتهم إلى حكم العثمانيين . ولهذا كان طريق الأولى معبداً سهلا وكان الأهالى يساعدونها ؛ أما هذه فقد لقيت معارضة كبيرة من الأهالى واضطر قائدها « أبو الذهب » إلى ارتـكاب أفظع الجرائم الوحشية ، للانتقام من معارضيه الذين وقفوا فى وجهه ودافعوا عن بلادهم ببسالة ! وندع « الجبرتى » وكان من معاصرى هذه الحوادث يصف لنا ذلك فيقول :

« ... ولم يزل فى سيره حتى وصل إلى جهة « غزة » وارتجت البلاد لوروده ... وتحصن أهل يافا بها ... وتحصن الظاهر عمر بعكا ، فلما وصل إلى يافا حاصرها وضيق على أهلها وامتنعوا هم أيضاً عليه وحاربوه وحاربهم ... ورمى عليهم بالمدافع والمكاحل والقنابر عدة أيام وليالى ؛ فكانوا يصعدون إلى أعلى السور ويسبون المصريين وأميرهم سباً قبيحاً . فلم يزالوا بالحرب عليها حتى نقبوا أسوارها ... وملكوها عنوة ونهبوها . وقبضوا على أهلها وربطوهم فى الحبال ... وسبوا النساء والصبيان وقتلوا منهم مقتلة عظيمة ثم جمعوا الأسرى ... وأعملوا فيهم السيف وقتلوهم عن آخرهم لم يميزوا بين الشريف والنصرانى واليهودى والعالم والجاهل ، ولا بين الظالم والمظلوم ، وربما عوقب من لا جنى ! وبنوا من رءوس القتلى عدة صوامع ووجوهها بارزة تنسف عليها الأتربة والرياح والزوابع !! »[1] ثم ارتحل عنها طالباً «عكا».

فأى مجزرة هذه ، وأى فظاعة لا تعرف قانوناً للحرب ولا تراعى أى مبدأ

(١) الجبرتى ح ١ ص ١٣٤

من مبادىء الإنسانية ؟ !

وكانت من نتيجة ذلك أن الظاهر عمر أخلى « عكا » ورحل عنها أهلوها ، فدخلها محمد أبو الذهب بدون مانع ؛ وخضعت له باقى البلاد . وأرسل إلى الباب العالى بالخبر فجاءه المرسوم بتعيينه والياً على مصر والشام . ولكن القدر أراد غير هذا : فنى الصباح ذاع الخبر بموته فجأة ! وأخذ الناس يتعجبون ، ويتلون قوله تعالى : « حتى إذا فرحوا بما أوتوا أخذناهم بغتة فإذا هم مبلسون ! » وأعادوه إلى مصر جثة هامدة .. وساروا به وأمام نعشه مجامر العنبر والعود ستراً على رائحته ... ثم دفنوه فى مدرسته التى بناها بجوار الأزهر . وكانت هذه خاتمته !

نهاية الظاهر :

وانتهت الدولة هكذا — بدون عناء — من هذا المنافس الخطير ، الذى كان لا بد أن يسبب لها متاعب كثيرة فى المستقبل . ولكن بقى « الظاهر » ، وكان هو الغرض الأول من هذا الهجوم ، فرأت أن لا مناص من من أن تأخذ المهمة على عاتقها هى نفسها . وحينئذ كلفت القبطان : « حسن باشا الجزائرلى » رجلها الأول وقائد أساطيلها ، والرجل الذى أنقذها من الخطر خلال الحرب الماضية — بالقيام لمهاجمة الظاهر من البحر ؛ وقد أصبح هذا ممكناً بعد عقد المعاهدة ، وانسحاب الأسطول الروسى ، فجاء « القبطان » فى نفس العام : ١٧٧٥ وأرسى أسطوله أمام « عكا » ثم

كاتب والى دمشق : « محمد باشا العظم » و « أحمد باشا الجزار » : محافظ السواحل الشامية ، وأمرهما بالاستعداد لتطويق الظاهر من جهة البر . وبث الجواسيس فانتشروا بين عسكر الظاهر يرشونهم بالأموال ، ويقنعونهم بعدم شرعية مقاتلة السلطان . ثم أرسل إلى الشيخ « ظاهر » يطلب منه دفع الجزية المتأخرة لمدة سبع سنوات ، فاستشار خازنه إبراهيم الصباغ ، وكانت أمواله كلها تحت يده ، وكان هذا يهوديا ، فأشار عليه بعدم الدفع . فأمر قائد الأسطول بضرب « عكا » ، وظلت مراكبه تضربها أربعة أيام ، وانخذل جند الظاهر عن القتال معه . فلم يجد بدا من الخروج من « عكا » ، وبينما هو يتأهب للرحيل إذ اغتاله أحد جنده ، من المغاربة ، فخر قتيلا ! فدخل « حسن باشا » «عكا» واستولى على أمواله وكانت تقدر بعدد كبير . وبعد أن احتفظ لنفسه بجانب منها أرسل الباقى إلى الدولة .

وهكذا انتهت حياة هذا الرجل الذى ظل يتحدى الدولة سبع سنوات دون أن تقدر عليه . وكان محور الحوادث والوقائع فى بلاد الشرق العربى طوال هذه المدة .

العراق :

وفى نفس هذا العام — ١٧٧٥ — أرسلت الدولة حملة أخرى كبيرة بقيادة « مصطفى باشا » حاكم الرقة ، وثانية بقيادة « عابدى باشا » والى كوتاهية لاسترداد العراق من أيدى « المماليك » الذين صاروا

يكونون حكومة شبه مستقلة ... ولكن تفصيل هذا سيكون فى الفصل التالى إذ أنه لا يمكن فهم حوادث منعزلة دون أن تعرف صلتها بمجرى الأمور قبلها وبعدها ، كما أننا فى نفس الفصل سنعود أيضاً إلى التحدث عن أحوال الشام ، لنبين أصل الظاهر ونشأته ، ونوع الحكم الذى كان سائداً قبل مجيئه وبعده إلى نهاية القرن . ولكن يكفى أن نقول هنا إن العراق ظل شاغلاً للدولة منذ هذا العام : ١٧٧٥ إلى عام ١٧٨٠ إذ أن حملتيها لاسترداده لم تلاقيا النجاح ، ثم أغار « الفرس » على العراق واحتلوا « البصرة » فى سنة ١٧٧٦ وظلوا محتلين لها أربع سنوات . ولم تستقر الأمور فى البصرة والعراق إلا بعد أن عين « سليمان باشا الكبير » والياً على بغداد وكان حكمه أزهر فترة فى عهد المماليك . ولكنا ندع هذا كله الآن لنعود إلى مجرى الحوادث الأصلى فى مركز الدولة .

نقض المعاهدة وسياسة العدوان

قلنا فى فاتحة هذا الفصل إن فترة من السلام أعقبت عقد المعاهدة فأعطت كلا من الدولتين : « روسيا » و « تركيا » فرصة ثمينة لمعالجة مشاكلها الداخلية ، وقد رأينا أثر ذلك — ولكن « كاترين » ما كانت لتتخلى عن مطامعها ، أو ترجع عن تحقيق أغراضها التى عينها لها سلفها « بطرس الأكبر » ، والتى أصبحت أهم غايات السياسة الخارجية لروسيا . فرأت بعد حين أن تستأنف نشاطها وأن تحول فترة السلم هذه إلى جهاد خفى

يوصلها إلى تنفيذ مآربها ، دون حاجة إلى إعلان حرب . فأخذت كعهدها في الماضى تبث الدسائس فى ولايات البلقان — مستعينة هذه المرة بما خولته لها المعاهدة السابقة : من أن لها « حق حماية المسيحيين » رعايا الدولة — ووجهت عناية خاصة إلى شبه جزيرة « القرم » ، التى كفلت المعاهدة استقلالها فأصبحت بذلك بعيدة عن نفوذ الدولة . وكان كل همها أن توجد لها قواعد فى شمال البحر الأسود ؛ بل أن تستولى على الشاطىء كله .

وظهر فى عالم السياسة الأوروبية عامل جديد شجعها على المضى فى تنفيذ مشروعاتها : وهو أن مقاليد الأمور فى « النمسا » آلت فى عام ١٧٨٠ إلى يد الامبراطور « جوزيف الثانى » وكان رجلا نشيطاً ، قوى الرغبة فى الإصلاح ، غيوراً على مصالح الامبراطورية ، ويتوق إلى إعادة مجد آل « هابسبرج » . فعقدت « كاترين » معه حلفاً سرياً يقتضى أن تتعاون دولتاهما وتتحدا ضد تركيا إذا قامت حرب بينها وبين إحداهما ؛ واتفقا على أن يقيما دولة من ولايتى « الأفلاق » « والبغدان » تحت حماية روسيا، وأن تأخذ النمسا بلاد الصرب — والبوسنة — والهرسك .

احتلال شبه جزيرة « القرم » :

وتنفيذاً لهذا الاتفاق أخذت « كاترين » تتحرش بتركيا ، فحشدت جيشاً يبلغ عدده سبعين ألف جندى تحت قيادة الجنرال « بوتمكين » على حدود شبه جزيرة « القرم » . وسعت إلى إحداث حرب أهلية بين فريقين يتنافسان

على حكم الولاية ، ثم التمست العذر فى هذا الشقاق ، وأعطت الأمر لجندها بالزحف ، فدخل الجيش واحتل الولاية . وكان ذلك فى عام ١٧٨٣ — وبذلك نقضت « كاترين » معاهدة « قينارجة » التى كانت أعلنت أنها معاهدة أبدية للصداقة ، وكان قد نص فيها على وجوب احترام استقلال « القرم » . ولكن كاترين آثرت أن تستعمل القوة على أن تلتزم بكلمة الشرف ، أو تراعى مبادىء القانون الدولى .

معاهدة « القسطنطينية » :

أرادت الدولة أن تعلن الحرب فأقنعتها فرنسا بأن ذلك لا يكون فى مصلحتها ، وأفضت إليها بنبأ التحالف السرى بين « كاترين » والامبراطور « جوزيف » . وأشارت عليها الدول التى تدعى صداقتها بالانصراف عن ذلك ، خشية أن يؤدى دخولها الحرب إلى خسارة أكثر مما فقدت ، ونصحتها بالرضا بالأمر الواقع . فلم تجد بداً من النزول عند رأيهم ، ودللت على رغبتها فى صون السلم واستعدادها للتضحية فى سبيله ، ولو بثمن غال . وفى معاهدة « القسطنطينية » التى عقدت فى العام التالى — ١٧٨٤ — اعترفت بضم إقليم « القرم » وبعض البلاد المجاورة له إلى روسيا ، وظنت أنها قد اشترت سلامتها بذلك التنازل — ولكن الدول ذات المطامع لا تقنع بما تنال . فهى نهمة يقوى شهوتها الطعام وتحسب التنازل ضعفاً .

الحرب الثانية فى عهد « كاترين »

لم تعتبر « كاترين » ذلك إلا خطوة تقربها من الوصول إلى مطامع جديدة ، وأخذت فى الاستعداد للحرب : فبنت داراً لصناعة السفن فى ميناء « كرزون » ، وحولت « سباستبول » إلى قاعدة حربية منيعة ، وأنشأت عمارة بحرية من الطراز الأول فى البحر الأسود ، وظلت كدأبها على اتصال بعناصر الشغب والفوضى فى بلاد البلقان . ثم أرسلت جيوشها إلى حدود إقليم « جورجيا » فى بلاد القوقاز ، وأعلنت وضعه تحت حمايتها — توطئة لاحتلاله كما فعلت بالقرم . ثم كللت ذلك بأن خرجت فى موكب حافل ومعها حليفها الإمبراطور « جوزيف » لزيارة هذه الأقاليم ، المنضمة إلى مملكتها حديثا فى الجنوب ، فنصبت لها الزينات ، وأقيمت أقواس النصر ، وكتب على إحداها : « الطريق إلى بيزنطة ! » إشارة إلى أنها عن قريب ستكون فى « القسطنطينية » . فكان فى هذا كله الإثارة الكافية لخواطر الدولة ، وهاج الشعب وطالب بأن يوضع حد لهذا التطاول فأرسلت الدولة إنذاراً إلى روسيا تعجزها فيه بمطالب معينة . ولما لم يصل الرد سجنت سفيرها بالقلعة وأعلنت الحرب عليها فوراً ، فبدأت فى أغسطس سنة ١٧٨٧ .

كانت هذه هى الحرب الثانية فى عهد « كاترين » ؛ وهى الحرب

الخامسة بين الدولتين فى نفس القرن . وأهدافها النهائية جميعا واحدة — وإن تعددت الأسباب المباشرة .

وقد أرسلت الدولة ، فاستدعت القبطان « حسن باشا الجزائرلى » من مصر ، وكان فى بعثة حربية هناك — على ما سيجىء ذكره — ووكلت إليه مهمة الدفاع . وأما « كاترين » فأمرت الجنرال « بوتمكين » أن يزحف بجيشه نحو « أوتشاكوف » (أوزى — باللغة التركية) وهى مدينة هامة فى الجنوب ذات موقع حربى ممتاز ؛ فتقدم إليها وحاصرها مدة ثم تمكن من فتحها عنوة ، فى نوفمبر سنة ١٧٨٨ . وكانت النمسا قد أعلنت الحرب أيضا على الدولة — عملا بالإتفاقية السرية التى أشرنا إليها ، ونشطت لمساعدة حليفتها . فحاول الإمبراطور « جوزيف » أن يفتح مدينة « بلغراد » ولكنه رد عنها بخسارة فادحة ، وسجل الجيش العثمانى عليه انتصارات باهرة ! فاضطر أن يعود إلى « فينا » تاركا قيادة جيشه إلى « لودن » . وظهر كأن الحرب قد يطول أمدها ولن تصل إلى نتيجة حاسمة .

ولكن الأحوال تبدلت فى العام التالى : إذ توفى السلطان « عبد الحميد الأول » فى أبريل سنة ١٧٨٩ ، وخلفه ابن أخيه السلطان « سليم الثالث » ؛ ثم قرر الجيشان « الروسى » و « النمسوى » أن يوحدا القيادة ، وخطط الهجوم ، فتمكنا بهذا التعاون من فتح مدينة « بندر » الحصينة فى سبتمبر سنة ١٧٨٩ — وكانت مفتاحا لما وراءها : فاحتل الروس ولايات الأفلاق والبغدان وبسارابيا ، ودخل النمساويون مدينة

« بلغراد » ، ووضعوا أيديهم على بلاد « الصرب » . ولو استمر هذا الإتحاد لفقدت الدولة أكثر أملاكها ! ولكن تغيرت الأمور مرة أخرى فتوفى الإمبراطور « جوزيف » فى فبراير سنة ١٧٩٠ ، وخلفه أخوه الإمبراطور « ليو بولد » الثانى فلم تكن له رغبة قوية فى الحرب . وكانت « الثورة الفرنسية » قد اندلعت نيرانها فى العام السابق — ١٧٨٩ — وأخذت تهدد التيجان والنظم الإقطاعية فى أوروبا ، فرأى أن لا بد من التفرغ لها .

وحينئذ تدخلت بعض الدول بشكل حاسم وأعربت عن رغبتها فى إنهاء الحرب فرضيت النمسا وأمضت شروط صلح ابتدائية فى سبتمبر سنة ١٧٩٠ صارت معاهدة نهائية فى أغسطس سنة ١٧٩١ ، وهى معاهدة « سستوفا » . وقد تنازلت فيها للدولة العثمانية عن كل الأقاليم التى فتحتها ولم تطلب فى نظير ذلك إلا أن تمنح بعض امتيازات دينية وتجارية .

« الحلف الثلاثى »

هذا ما كان من شأن النمسا . أما روسيا فقد أبت إلا أن تواصل القتال ، بعد انسحاب حليفتها . وكان قد تكون ضدها أثناء الحرب — نتيجة لخطتها العدوانية — « الحلف الثلاثى » من الدول البحرية الثلاث : « انجلترا » و « هولندة » و « بروسيا » . إذ أن سياسة هذه الدول قد تركزت بالنسبة إلى « المسألة الشرقية » ، وأصبحت لها أهداف ثابتة

بفضل مساعى « وليم بت » : الوزير الإنجليزى الشهير ، الذى وضع لإنجلترا ما أصبح يعرف منذ ذلك الوقت « بالسياسة التقليدية » . وهى تتلخص : فى أنها سياسة الوقوف فى وجه مطامع « روسيا » ، ووجوب المحافظة على « الدولة العثمانية » وأملا كها لتظل حاجزاً قوياً يمنع تقدمها نحو الشرق أو الجنوب .

وكان لهذه الدول الثلاث مصلحة مشتركة فى أن تمنع روسيا من أن تحرز أى تفوق بحرى بعد ما أصبحت لها قواعد حربية على شواطىء البحر الأسود والبطليق . وهى دول تجارية تريد أن تحافظ على سيادتها فى البحار وعلى أسواقها التجارية . ولإنجلترا المصلحة الكبرى ، فى أن تبقى روسيا بعيدة عن مناطق نفوذها فى الشرق الأوسط ، وممتلكاتها فى آسيا ، وامبراطوريتها فى الهند . كما أن التوسع الروسى كان يخل بالتوازن الأوروبى ويهدد بعض الدول بفقدان استقلالها .

فأعلنت هذه الدول — متضامنة — معارضتها لروسيا ، وعرضت وساطتها ، لتنهى النزاع — أولا — بالطرق السلمية ، فلم تكترث روسيا بذلك . ومضت فى سياسة العدوان . وإذ انفردت فى الميدان كان لا يزال هناك أمل فى أن تركيا تستطيع أن تصمد أمامها وتصدها عن غاياتها ؛ ولكن هذا الأمل قد تبدد حينما دخل القائد « سواروف » مدينة « إسماعيل[1] »

---

(١) مات القبطان « حسن باشا » ، رجل الدولة الشهير فى هذا العصر ، أثناء حصار مدينة « إسماعيل » خلال صيف سنة ١٧٩٠ .

— وهى أهم ثغر على دلتا « الدانوب » ، ومفتاح السهول الواقعة وراءه ، إلى جبال البلقان — وذلك فى ديسمبر سنة ١٧٩٠ . وقد ارتكب عند دخوله من الفظائع والأعمال الوحشية ما تقشعر منه الأبدان ، ولم يرحم النساء ولا الأطفال ، حتى إن أخبار هذه الفظائع حينما وصلت إلى « الأستانة » هاج الشعب وطالب بإعدام القائد الذى كان مكلفاً بحمايتها ، فأمر السلطان بقتله !

وظهر جلياً للدول حينئذ مدى الخطر الذى تتعرض له تركيا من استمرار القتال ، فضاعفت جهودها لكى تحمل روسيا على قبول الصلح ، ولما مانعت هددتها بإعلان الحرب عليها فعلا — فخافت عاقبة ذلك ولم تر بدا من الإذعان . و بعد مفاوضات ، عقدت معاهدة « ياسى » فى يناير سنة ١٧٩٢ ؛ وكان الجو الدولى كله قد تغير على العموم بعد هبوب « الثورة الفرنسية » ، وأخذت أنظار الدول تتحول إلى علاج المشاكل الناجمة عن الموقف الجديد .

وأهم ما ورد فى هذه المعاهدة : أنها أيدت جميع الشروط السابقة فى معاهدة « قينارجة » — وزادت عليها : أن اعترفت تركيا بضم شبه جزيرة « القرم » وكذلك إقليم « كوبان » نهائيا إلى الروسيا ، و بالتنازل عن مدينة أوزى أو « أوتشا كوف » وعن الأراضى الواقعة بين نهرى « بوج » و « الدينيستر » — بحيث يصبح هذا النهر الأخير هو الحد الفاصل بين المملكتين . وهكذا كان ختام « الدور الأول » للمسألة الشرقية ، ونهاية الحرب بينهما فى هذا القرن .

مصر إلى الحملة الفرنسية

بعد أن خلا المسرح من « على بك الكبير » عام ١٧٧٣ ثم « محمد بك أبي الذهب » فى عام ١٧٧٥ آل الأمر إلى أتباعهما من المماليك. وقد أصبحوا حينئذ شيعتين: « علوية » ينسبون إلى الأول، و « محمدية » ينسبون إلى الثانى. وعلى رأس الفريق الأول: « إسماعيل بك » وعلى رأس الآخر: « إبراهيم بك ومراد بك » — وهذه هى الشخصيات الثلاث الكبيرة التى تدور حولها الحوادث فى السنوات القادمة.

إسماعيل بك — إبراهيم، ومراد بك:

وربما كان المتوقع أن تئول رياسة مصر إلى « إسماعيل بك »، لأنه كان أقدمهم عهداً وأطولهم مدة فى الإمارة: فهو كان مملوكا « لإبراهيم كتخدا »، مولى على بك الكبير نفسه وباقى الأمراء. وقد رقاه على بك وخلع عليه رتبة « الصنجقية »، وزوجه بنت سيده « هانم » عام ١٧٦١ باحتفال كبير أقيم فى « بركة الفيل » كان من عجائب الحوادث فى ذلك العصر. وكان هو القائد الذى أرسل لمحاربة أولاد « حبيب »، فانتصر عليهم وعرب الهنادى فى موقعة بالبحيرة، وقضى على نفوذهم. كما كان قائد الحملة

الأولى التى توجهت لغزو « الشام » ، ثم خرج على سيده حين وقع النزاع بينه و بين أبى الذهب ، وانضم إلى الأخير ، وظل معه إلى أن مات .

ولـكن عصبية « إبراهيم بك » كانت أغلب ، وشوكته أقوى : لأنه كان كبير أتباع أبي الذهب ، على رأس « المحمدية » الذين كانوا مستأثرين بالأمر ، مستندين إلى جاه سيدهم ، ناسبين لأنفسهم الفضل فى انتصاراته . وقد كان أميراً للحج ، ثم عينه سيده نائباً عنه فى إمارة مصر حين خرج فى حملته الثانية لغزوالشام ، فـكان هو أمير البلاد حين جاء الخبر بوفاته . وأيده الجند العائد من الميدان وفى طليعتهم « مراد بك » . وكان هذا فى مطلع شبابه ، قوى الطموح فياض الحيوية كثير الجرأة . فاتفق الإثنان على أن يتقاسما حكم مصر : على أن يكون الأول « شيخ البلد » وزعيم القـوم ، ويكون الثانى هو الحاكم الفعلى المشرف على إدارة الشئون . و بهذا التعاون استطاعا أن يتغلبا على « إسماعيل بك » ، و يقصياه عن الحـكم ، و يخضعا شيعة « العلوية » .

وهكذا استقرت لهما الأمور فى عامى ١٧٧٥ و ١٧٧٦ . وكان والى مصر إذ ذاك يدعى « محمد باشا عزت » ، وقد اعترف بالأمر الواقع — أو لعله كان لايملك له دفعاً . وعلى كل فكانت العلاقات بالدولة العثمانيـة قد استؤنفت ، ولو فى صورة ظاهرية . وأصبح من حقها — كما كان الشأن — أن تطالب بحصتها من المال أو الجند ، ومن أمثلة ذلك ما حدث فى أواخر عام ١٧٧٦ : إذ أنه — كما يقـول الجبرتى — : ورد « أغا » من الديار

الرومية يطلب عساكر لسفر العجم ، فاجتمع الأمراء وتشاوروا فى ذلك ، فاتفق رأيهم على إحضار « إبراهيم بك طنان » من المحلة ، وقلدوه إمارة ذلك[1] » .

نزاع وقتال :

وقد آثر « إسماعيل بك » أن يعتكف فى منزله كمن يعتزل السياسة ، وقصر همه على التمتع بما كانت تغله عليه أملاكه وأراضيه الواسعة . ولكن « مراد بك » ظل لا يأمن جانبه ، وفى الوقت ذاته كان يطمع فى الاستيلاء على ثروته . فأخذ يضيق عليه الخناق ، وصادر بعض أمواله . وأخيراً فى فى خلال عام ١٧٧٧ دبر مؤامرة لقتله ! فلما علم بهذا « إسماعيل بك » ترك القاهرة إلى جهة « العادلية » وهناك انضم إليه كثير من الأمراء الذين ثاروا من أجله . ثم عادوا فاقتحموا أبواب « القاهرة » و بعد أن قاتلوا فى شوارعها معارك دموية وصلوا إلى القلعة . فاضطر الخليفان « إبراهيم بك » و« مراد بك » إلى النزول ، وفرا إلى جهة الصعيد .

وكان يمكن أن تقف الأمور عند هذا الحد : فقد أصبح « إسماعيل بك شيخاً للبلد ، وأقره الوالى فى إمارته . وعين كبير أتباعه وهو « حسن بك الجداوى » حاكما على « جرجا » . ولم تفلح محاولات الهاربين للعودة

---

(١) الجبرتى ج ٢ ص ٨ . وكانت المناسبة لهذا إغارة الفرس على العراق ، كما سبقت الإشارة إليه . ولكن يبدو من سير الحوادث أن هذه الحملة قد تعطلت لسبب ما ، فلم تسافر .

إلى العاصمة . ولكن ، كما حدث غير مرة فى تاريخ المماليك فى هذا العصر ، كانت الخيانة هى العامل الأكبر فى تقويض صرح المجد ، وخيبة الآمال . فإن « حسن بك الجداوى » خان ولى نعمته وانضم إلى الثائرين . وحينئذ لم يستطع « إسماعيل بك » أن يحتفظ بمركزه ، فغادر القطر كله وتوجه إلى الشام . و بعد قليل نشب الخلاف أيضاً بين « مراد بك » و « الجداوى » فاضطر هذا إلى الفرار واستقر به المقام أخيراً فى الصعيد .

انتصار « المحمدية » :

وحينئذ خلا الجو للشريكين ، ولم يعد هناك ما يخشيانه ، فظلا يحكمان البلاد مدة تزيد على سبع سنوات — بلا انقطاع : من هذا العام ١٧٧٨ إلى منتصف عام ١٧٨٦ . و بانتصارهما ظهرت دولة « المحمدية » ، واختفت الشيعة العلوية . ثم انحسم النزاع أخيراً بعقد الصلح : إذ اتفق «مراد بك» مع « الجداوى » و« إسماعيل بك » — وكان هذا قد عاد بعد عامين ، إلى الصعيد — على أن يأخذ الأول « قنا » و « قوص » وأعمالها و يأخذ الثانى « إخميم » وأعمالها و يكفا نهائياً عن أطماعهما ومزاعمهما السياسية .

حكم جائر :

وقد كانت هذه الفترة التى تفرد فيها « إبراهيم بك » و « مراد بك » بالحكم المطلق من أسوأ الفترات فى تاريخ مصر . فقد كانت مثالا للحكم المستبد الغاشم الذى لا يرعى أى حق من حقوق الأمة ، ولا يرقب فى الرعية

إلاً ولا ذمة ، ولا ينظر للحكم إلا على أنه وسيلة لجلب المغانم للمتسلطين .
وكان « مراد بك » عسوفاً ظالماً ، شرهاً فى جمع المال ، لا يخالط قلبه أى رحمة للضعفاء أو البائسين . فقاسى الناس من ألوان العسف والجور ما لا يفى بحقه الوصف . ولا تجد فى أحداث هذا العهد إلا ضروباً من المفاسد والمظالم . وكانت الطبيعة تشارك الحاكمين أحياناً فى إنزال البلاء بالناس — كأنما كانت تحتج عليهم أن لا يثوروا بظالميهم : فكان عام ٧٩ عام وباء ، وكان عام ٨٣ عام هبوط فى النيل ، وكان عام ٨٤ عام مجاعة وقحط ، وكان عام ٨٥ عام طاعون . وكانت الأعوام كلها أعوام جور وغلاء ومصادرة وسلب للحقوق وفوضى ومنع للسبل وإخافة للبرىء .

نفوذ العلماء :

ولم يكن للشعب من يلجأ إليه وسط هذه الكوارث إلا ممثلى عقيدته الروحية . فكان رجال الدين هم الواسطة بينه وبين حكامه الجائرين . وكثيراً ما كان تدخلهم يؤدى إلى رفع الغبن ، أو تخفيف حدة الظلم ، أو منع الفتن . وكان نفوذ العلماء فى ذلك الوقت عالياً ، وكلمتهم مسموعة ، وأمرهم مطاعاً . لأنهم كانوا يقولون الحق ولا يخافون فى الله لومة لائم . وهذه هى الصفحة المضيئة وسط هذا الكتاب المظلم .

ومن أسماء العلماء البارزين فى هذا العهد : الشيخ أحمد العروسى شيخ الجامع الأزهر ، والسيد محمد أفندى البكرى ، نقيب الأشراف . والشيخ أحمد

الدردير ، والشيخ محمد الأمير — من كبار العلماء . ولكن وساطتهم هذه لم تكن تجدى فى تغيير روح العصر ، أو تبديل طبيعة الأشياء . فما كان ينتج عنها من أثر حسن إنما كان أثراً مؤقتاً ، ثم يعود كل شئ إلى ما كان عليه .

موقف الدولة :

ولعل « الدولة » لم تكن تكترث بما ينزل بالبلاد من هذه المحن ، لولا أن العدوان جاوز حده حتى طغى على حقوقها : فقد قطع « الأمراء » عنها الجزية فى السنوات الأخيرة ، ولم يعودوا يعبأون بما يصل إليهم من أوامر . وعزلوا الولاة العثمانيين ثلاث مرات فى خلال هذه الفترة ، ومنعوا إرسال غلال الحرمين ، ونهبوا العطايا المرصودة للبلاد المقدسة . فأرسل شريف مكة — وهو الشريف سرور — يشكوهم إلى السلطان ، وكثر اعتداء العرب من جراء ذلك على قوافل الحجاج : فكان يقتل منهم فى كل عام عدد كبير وتنهب الأمتعة وتؤسر النساء والأولاد . وبلغت شكايات الناس واحتجاج العلماء أخيراً مسامع « الدولة » ، فرأت أن لابد من القيام بعمل حاسم وأن تضع حداً لهذا الحكم الغاشم . وحينئذ ندبت رجلها الأول « القبطان حسن باشا » على رأس حملة كبيرة ليقضى على هذين الخارجين اللذين استأثرا بحكم مصر ، ويرسل رأسيهما إلى « الأستانة » فيجعل منهما عبرة للأجيال !

بعثة القبطان « حسن باشا »

وصل « حسن باشا » إلى ثغر « الإسكندرية » يوم الخميس ١٠ من رمضان سنة ١٢٠٠ هـ (وهو يوافق يوليه سنة ١٧٨٦ م) . فبينما فرح أهل مصر بمقدمه فرحاً عظيما وقع الرعب فى قلوب المماليك ، وأحسوا بقرب زوال دولتهم . فاستقر رأيهم على إرسال وفد من العلماء يتوسط لديه من أجلهم ، وينقل إليه رغبتهم فى إعلان توبتهم ، والرجوع عن أفعالهم ، وامتثالهم لأوامر السلطان . فسافر الوفد واجتمع به ثلاث مرات فى « رشيد » ، وتباحثوا معه فى الموقف . وكان الوفد مؤلفا من المشايخ : أحمد العروسى ، ومحمد الأمير ، ومحمد الحريرى — فكان مما قاله لهم : « لا تخشوا من شىء ! فإن أول ما أوصانى مولانا السلطان أوصانى بالرعية . . ! » ثم وجه إليهم الكلام قائلا : « كيف ترضون أن يملككم « مملوكان كافران » ، وترضونهم حكاما عليكم يسومونكم بالعذاب والظلم[1] ؟ » وقد عاد الوفد وأخبر بما حصل ، فأيقن المماليك أنه آت لحربهم واستخلاص البلاد من أيديهم .

وقد رأى « حسن باشا » — بادىء ذى بدء — أن يتقرب إلى الشعب ، فكتب وهو لا يزال فى « رشيد » عدة منشورات أرسلها إلى

---

(١) الجبرتى ج ٢ ص ١١٠ .

مشايخ البلاد ورؤساء العربان ، يمنيهم فيها بالأمانى ، ويعدهم بتخفيض الضرائب ورفع الظلم ، ويعدد مآسى المماليك ! . وكان من بين هذه المكتوبات « فرمان » أرسل إلى « أولاد حبيب » بدجوة يقول فيه : « إنه بلغ حضرة مولانا السلطان ما هو واقع بالقطر المصرى من الجور والظلم للفقراء ، وكافة الناس . وأن سبب هذا خائنو الدين : إبراهيم بك ومراد بك . فتعينا بخط شريف من مولانا السلطان بعساكر منصورة بحراً لرفع الظلم ولإيقاع الإنتقام[1] ! » . ثم وجه إليهم الدعوة لمقابلته ، وطلب منهم التأييد .

والواقع أن الشعب قد استبشر بقدوم « الباشا » وعلق عليه كثيراً من الآمال . وكما يعبر مؤرخ هذا العصر : نظر إليه الناس كأنه « المهدى المنتظر » أو المنقذ الأعظم « ولو مات فى الإسكندرية أو رشيد لهلك عليه أهل الإقليم أسفا . وبنوا على قبره مزارا ، وقبة ، وضريحاً يقصد للزيارة ! »[2] .

وبعد شهر وصل إلى « القاهرة » فاستقبل استقبالا حافلا . وكان المماليك قد حاولوا أن يوقفوا زحفه عند « فوه » فجردوا حملة تحت قيادة « مراد بك » ولكنها انفضت من الهلع قبل أن تحدث أى موقعة ؛ وفى فترة الانتظار طلع العلماء فانضموا إلى الوالى بالقلعة ، والتف الناس حول « البيرق » الذى نصبه « بباب العزب » ، وأعرضوا عن المماليك .

---

(١) الجبرتي ج ٢ ص ١٠٩ .
(٢) الجبرتي ج ٢ ص ١٤٧ .

وحينئـذ لم يجد هؤلاء بداً من الفرار ، فهرب إبراهيم بك ومراد بك إلى الصعيد .

ولـكن ما أبعد الفرق بين الواقع والآمال ! فإن أول ما رأى الناس من « حسن باشا » أنه أمر بمصادرة كل ما ترك المماليك من أموال وأمتعة وانتهاب دورهم ، وأخذ نساءهم وجواريهم فباعها أو فرقها على العساكر ، وحبس زوجة « إبراهيم بك » متهماً إياها بإخفاء أموال زوجها ، وطالب السيد البكرى بالودائع التى كانت عنده « لمراد بك » فسلمها إليـه . وقد ذهب العلماء يشفعون عنده للنساء ، ولاموه بشدة لبيعـه الحرائر وأمهات الأولاد لأن فى هذا مخالفة للشرع !

و بعد قليل حضرت الجنود البرية تحت قيادة « عابدى باشا » فانضموا إلى إخوانهم : « القليونجيـة » أى البحريه . وضرى هؤلاء وهؤلاء على الشعب : فأخذوا ينهبون أموال التجار ، و يفرضون أنفسهم على أصحاب الحرف ، و يعتدون على النساء ، و يستهينون بقتـل الأفراد ، فثارت ثائرة الشعب ووقعت المصادمات بين أهالى « بولاق » و « الحسينية » و بين الجند ؛ وكان هؤلاء خليطاً قد جلبوا من كل فج ! مابين أكراد ، ودروز ، ولاوند ، ومتاولة ، وأرنؤود . الخ .

ثم شرع « القبطان » فى إرسال التجاريد والمراكب وراء الزعماء الفارين ، فالتحم جنده بهم فى عدة مواقع ولـكنها كلها لم تـكن حاسمة : إذ آثر هؤلاء إتباع خطة التقهقر أو الانسحاب حتى امتد خط القتال إلى

« إسنا » ، فكان هذا عبئاً على الجند العثمانيين . ولما انخفضت مياه النيل لم تستطع السفن أن تتقدم فاضطرت إلى التوقف أو العودة ، وحينئذ عاد المماليك فاحتلوا المناطق التى كانوا أخلوها حتى وصلوا إلى « جرجا » ثم « المنيا » .

لم ينجح « حسن باشا » إذن فى تحقيق الغرض الأول من مهمته وهو القضاء على المماليك . فقد لبث هؤلاء معتصمين بالصعيد ، يترقبون الفرصة لمحاولة العودة إلى العاصمة . وكان طول أجل الحرب يعنى تضاعف النفقات واستمرار حالة القلق ، واختلال الأمن ، وغلاء الأسعار — نتيجة انقطاع ورود الغلال من الصعيد ، ولوجود جيش أجنبى يشارك الشعب فى أقواته .

ثم لما نفدت الأموال التى جمعها « حسن باشا » من مصادرة ثروات « المماليك » لم يبق أمامه إلا الشعب . وكانت الضرائب التى تجبى منه تسمى بأسماء مختلفة : منها « الصيفية » و « الشتوية » و « الفردية » و « الكشوفية » فبدلا من أن يخففها أو يحذف بعضاً منها كما وعد بذلك إذا به يثبتها ويؤكدها . ثم يزيد عليها ضريبة جديدة أسماها : « رفع المظالم » أو « التحرير » ! فزاد هذا من سخط الناس وتمنوا زوال أيامه ، وتبين لهم أنهم لم يجنوا من هذه البعثة إلا الضرر ، وأنهم كانوا حين استجاروا من المماليك بالعثمانيين « كالمستجير من الرمضاء بالنار » !

استدعاؤه :

ولم تلبث الحرب أن نشبت بين الدولة العلية وروسيا (صيف سنة ١٧٨٧) وهى الحرب الثانية فى عهد « كاترين » التى تحدثنا عنها فيما سبق . فاضطرت الدولة بعد قليل أن تستدعى القبطان « حسن باشا » من مصر ليشترك فى مهمة الدفاع . فغادر « القاهرة » فى أواخر ذلك العام[1] ، بعد أن أقام نحو عام ونصف . وترك وراءه « عابدى باشا » والياً على مصر و « إسماعيل بك » شيخا للبلد ، و « الجداوى بك » أميراً على الحج وكان قد استدعاهما عند حضوره وخلع عليهما الخلع الثمينة ، وأعادهما إلى مناصبهما .

السنوات الأخيرة :

أصبح « إسماعيل بك » — بوصفه « شيخ البلد » وكبير الأمراء الموالين للسلطان — هو الحاكم الفعلى للبلاد بعد سفر « حسن باشا » . وقد لبث فى الحكم ثلاث سنوات (١٧٨٨ — ١٧٩١) لم تر مصر فى أثنائها خيراً : فقد استمرت الأحوال السيئة التى ذكرنا . وظل الشعب يقاسى فى وقت واحد : غلاء الأسعار ، وحدوث المجاعة ، وعدوان الجند ، ودفع الضرائب غير المشروعة . وارتفعت شكوى الطوائف ؛ وكثر تردد العلماء للوساطة بين الحكام والرعية سعياً فى تخفيف المظالم .

---

(١) ذكرنا من قبل أن « حسن باشا » مات أثناء هذه الحرب عام ١٧٩٠ .

وكان الناس فى حالة قلق دائم ، لاقتراب هجوم الزعماء المنفيين فى الصعيد؛ وتنتشر الأراجيف كل يوم بوقوع هذا الهجوم. وليس لإسماعيل بك هم إلا ابناء الحصون ، و إقامة الأسوار – دون أن يخرج فيلتقى معهم فى موقعة حاسمة ، ويريح الناس من هذا العذاب . وختمت هذه الكوارث بانتشار « الطاعون الكبير » فى أوائل عام ١٧٩١ ، ففنى فيه من سكان مصر ما لا يحصى حتى « كانوا يحفرون الحفر ويلقون الناس فيها [١] » – ومات فيه « إسماعيل بك » وكثير من الأمراء والجنود .

وحينئذ أصبح الطريق ممهداً لعودة الثائرين بالصعيد . وكان الناس قد ملوا هذه الحياة المضطربة ، ورغبوا فى نوع من الاستقرار ، و ودوا لو تخلصوا من حالة القلق و إن بقى الظلم . فاتصل العلماء وقادة الرأى بالشريكين: « إبراهيم بك ، ومراد بك » واتفقوا على حضورهما إلى « القاهرة » ، فدخلا العاصمة بدون قتال . وسعى فى هذه الوساطة « السيد عمر مكرم » : من علماء أسيوط و وجهائها . وهكذا عاد الزعيمان ، أو كما نعتهما «حسن باشا» : « المملوكان الكافران» – إلى حكم البلاد ، مرة أخرى . واستمر حكمهما سبع سنوات : (١٧٩١ – ١٧٩٨) جنت البلاد أثناءها شيئاً من الهدوء والسكينة – لانتهاء حالة الحرب ، وعودة البلاد إلى وحدتها ، وانقطاع أسباب المنازعة ؛ كما استراحت من شر الجنود العثمانية إذ صدر الأمر بجلائهم ، فلم يبق منهم أحد . ولكن طبيعة الحاكمين لم

---

(١) الجبرتي ج ٢ ص ١٩١ .

تتغير : فبعودتهما عاد الجور والأثرة ، والطمع فى الاستيلاء على أموال الغير ، والاستبداد . واستأثر « مراد بك » بإقليم الجيزة بأكمله ، وبنى لنفسه قصراً ، وأقام فيه . ولما ثقلت على الشعب وطأة الظلم رفع صوته بالاحتجاج . وقامت ثورة بزعامة الشيخ «عبدالله الشرقاوى» فى عام ١٧٩٤ ، طالب فيها بإلغاء كثير من الضرائب ، والاقتصار على حكم الشرع . وخضع الحاكمان مؤقتاً ؛ ولكن حينما هدأت الأحوال عاد كل شىء إلى ما كان عليه .

وهكذا كان الشعب فى هذه السنوات فى حالة حيرة وقلق . وهو فى يأس تام من المماليك والعثمانيين معاً . وهو يحس بالظلم ويتلمس الخلاص ولكن لايدرى السبيل إليه . وفى نفسه ثورة كامنة وغيظ مكتوم . وقد تكونت زعامته الشعبية ولكن تنقصها الوسائل المادية . ولم يكن أحد يستطيع أن يتنبأ كيف تنتهى هذه الأحوال .

ولكن القدر كان يرسم لمصر طريق النجاة ، ويقدر أن تكون بداية النهاية على يد رجل لم يرد ذكره فى الأذهان : رجل يأتى من الآفاق البعيدة فيدمر دولة المماليك ، ويصب عليهم جام الغضب — كأنه ينتقم منهم لما أذاقوا البلاد من ألوان البؤس والعذاب . ثم يوقد الجذوة الكامنة فى قلب مصر فتشتعل مضيئة وهاجة ، لتنير لها سبيل مستقبلها الحديث . هذا الرجل هو « نابليون » ، الذى كأنما خلق ليصنع التاريخ أينما حل . وقد وفد على رأس « الحملة الفرنسية » التى نزلت بشواطىء البلاد خلال صيف سنة ١٧٩٨ م .

الفصل الرابع

الشام – العراق

١ – الشام

في الوقت الذى كان يحكم مصر فيه إبراهيم بك ومراد بك ، كان يحكم إقليما كبيرا من الشام : « أحمد باشا الجزار » ؛ وأصله : أحمد بك بشناق – « نسبة إلى البوسنه »[1] – من مماليك على بك الكبير بمصر . كما كان يحكم العراق : « حسن باشا » ، ثم « سليمان باشا الكبير » – وهما من أفراد أسرة « المماليك » الذين حكموا العراق منذ منتصف القرن الثامن عشر . ولذا فإنه يصح أن نطلق على هذا العصر « عصر المماليك » . وهو دليل على أن هذه البلاد فى ذاك العهد كانت تعيش فى أعماق العصور الوسطى . وإن اتفاق هذه الظاهرة فى الأقطار الثلاثة فى وقت واحد ليشهد بتجانس العوامل التى دعت إلى وجودها ، كما يشير إلى أن شيئا فى طبيعة ذلك العصر كان لا بد أن يؤدى إلى هذه النتيجة .

كان ظهور أحمد باشا الجزار فى عام ١٧٧٥ ، حين عينه القبطان

---

(١) إقليم من أقاليم « الصرب » – بلاد يوجوسلافيا الآن –

« حسن باشا الجزائرلى » — كما قدمنا — والياً على « عكا » بعد التغلب على الشيخ « ظاهر العمر » وقتله . وقد كان وراء ظهوره وتوصله إلى هذا المنصب ثم بقائه فى الولاية نحو ثلاثين سنة ، وهو محور للحوادث ، قصة عجيبة ملأى بالمغامرات والمفاجئات . ولكنا نترك بيان هذه القصة حتى نعرف شيئا عن تاريخ بلاد الشام قبيل ظهوره ، وطبيعة النظام السياسى الذى كانت محكومة به ، وندرك العوامل التى مهدت لقيام هاتين الشخصيتين القويتين ، اللتين ظلتا تشرفان على توجيه الحوادث فى الشام خلال نصف قرن ؛ وهما « الظاهر » و« الجزار » .

منذ الفتح العثمانى :

فقدت الشام عنصر الوحدة منذ فتحها على يد السلطان « سليم الأول » فى القرن السادس عشر : فقد قسمها الفاتح إلى ثلاثة أقسام — زيد عليها قسم جديد فى القرن التالى ، فصار عددها أربعاً . وهى فى هذا خالفت مصر التى كان يشرف عليها وال واحد من القلعة .

وهذه الأقسام أو الولايات هى :

(١) « حلب » : وتتبعها مدن سوريا الشمالية ؛ وموقعها التجارى هام لأنها تقع على ملتقى الطرق : بين آسيا الصغرى ، والشام ، والجزيرة ، والعراق .

(٢) « طرابلس » : وتتبعها بعض المدن الساحلية ، وجزء من شمال لبنان ، والبلاد الداخلية .

(٣) « صيدا » : وهى الولاية الجديدة التى زيدت فى القرن السابع عشر .

و يتبعها « جبل لبنان » و بلاد وادى التيم ، والبقاع . وجزء من شمال فلسطين . وقد انتقلت قاعدتها فى القرن الثامن عشر إلى « عكا » .

(٤) ثم ولاية « دمشق » أو الشــام : وهى الولاية الرئيسية أو الــكبرى . وتتبعها ألوية كثيرة أهمها : ألوية القدس . وغزه . ونابلس .

فهذه هى ولايات الشــام فى العهد العثمانى . وكان يعين عليها أربعة ولاة . وهذا أحد العوامل التى جعلت تاريخ الشام يسلك طريقا مختلفا عن الذى سلكه تاريخ مصر — مضافا إليه عاملان آخران : « أولهما » قرب الولاية من مركز الدولة الرئيسى فى آسـيا الصغرى والأستانة ، مما جعل الاتصال بينهما سهلا . « وثانيهما » : تنوع عناصر السكان من شمـال الشام إلى جنوبه . فبينهم : دروز ، ومتاولة ، ونصيرية ، وقيسية ويمنية ، وعرب بدو — إلى جانب الـكثرة السنية المتوطنة . وفيهم الأديان الثلاثة : الإسلام ، والمسيحية ، واليهودية . ولـكن إذا اختلف التاريخان فى الجزئيات والتفاصيل وتنوع الوقائع و بعض الاتجاهات الفرعية فإن الروح التى كانت تدفعهما فى هذا العهد العثمانى واحدة . والنتائج التى وصلا إليها متقاربة أو متشابهة .

المميزات العامة :

وتاريخ الشام من وجهته العامة لا يختلف عن تاريخ أية ولاية عثمانية من حيث علاقة التبعية بالدولة ، وأهداف السياسة ، وأسـلوب الإدارة .

فالغرض الأساسى من الحكم : هو الاستغلال وجباية الأموال ، وانتظام إرسالها إلى الأستانة فى مواعيدها المقررة . والولاية تعطى بطريق «الالتزام» فيتعهد الوالى بأن يدفع مقادير معينة من المال ، ثم تطلق يده ليتسلط على الشعب بالطريقة التى يراها حتى يجمع ما تعهد بأن يوفى به ، ويحصل على ما تسول له أطاعه أن يستحوذ عليه لنفسه . والولاة يوفدون فى تسلسل مطرد حتى ليتوالى على دمشق نحو خمسين ، وعلى حلب نحو سبعين والياً — فى قرن واحد . وكان الجند مصدراً للشغب ومنبعاً للفتن والفوضى : فيعتدون على الأهالى ، أو تقع الحروب بينهم و بين الوالى ، أو بين الطائفتين القويتين منهم وهما طائفتا : الانكشارية ، والدالاتية (الأكراد) . وكان هذا كله يعود بالوبال والأضرار على الشعب .

غير أن الظاهرة التى تميز بها تاريخ الشام هى : استقلال كثير من الأسر أو الأمراء فى المناطق التى يتمتعون فيها بالنفوذ : فنجد « آل جبار » فى سلمية . وهم شيوخ العرب ما بين الرقة ، وحلب . « وآل الحرفوش » — وهم رافضة — فى بعلبك . « وآل معن » فى لبنان ، ثم يخلفهم « آل شهاب » . وفى طرابلس « آل حماده » . والأمير « ابن طرباى » الحارثى فى جبل عجلون . و « ابن فروخ » فى نابلس . والأمير « أحمد بن رضوان » فى غزة . ولهذا فإن الحكم العثمانى لم يكن يتجاوز المدن الكبيرة ، وأما فى الداخل فالنافذ هو حكم الأمراء ومشايخ العرب .

والظاهرة الثانية ، وهى متعلقة بالأولى : هى أن الحرب كانت لا تهدأ

بين « والى دمشق » وبين هذه المناطق المستقلة ، أو بين بعضها والبعض الآخر. ولم تكد الحروب تنقطع، على توالى القرون، بينه وبين « الدروز » — تحت زعامة آل معن ثم آل شهاب — حتى لقد نجح أحدهم فى إعلان استقلاله : وهو الأمير « فخر الدين المعنى » الثانى الذى ظهر فى القرن السابع عشر (١٥٨٣ — ١٦٣٥) ويلقبه الإفرنج ببطل استقلال سوريا . ولكن هذه الحروب لم تكن تنتهى إلى نتيجة حاسمة ، ولم تكن على نطاق واسع . وكانت طبيعة البلاد وصفات السكان تساعد على بقاء الاستقلال .

القرن الثامن عشر

وهكذا ظلت الأحوال حتى جاء القرن الثامن عشر . فكان أهم ما تميز به : هو انقراض بيت آل معن، بموت الأمير أحمد بن معن (١٦٩٥) دون أن يعقب ولداً . وانتخاب الأمير « بشير الشهابى » فى مكانه . وبه ظهر شأن القيسية على اليمنية . وقد خلفه فى خلال هذا القرن الأمراء : حيدر الشهابى ، فملحم ، فيوسف ، ثم الأمير « بشير الشهابى الثانى » الذى اشتهر أمره .

وتميز القرن أيضاً بظهور آل العظم — حكاما وولاة على الشام : فتداولوا فى أكثر سنيه ولايات « طرابلس » ، و « صيدا » ، و « دمشق » . وكان منهم : «إسماعيل باشا العظم» ، و «سليمان باشا العظم» ، و « أسعد باشا

العظم» الذى بقى والياً على «دمشق» أربع عشرة سنة (١٧٤٣ — ١٧٥٧).
ثم «محمد باشا العظم» (١٧٧١ — ١٧٨٣) وهو الذى عاصر الظاهر والجزار.
وقد كان هؤلاء خدما للدولة؛ ولكن كان منهم من جرى على نسق الولاة العثمانيين، ومنهم من كانت سيرته حسنة فأزهرت البلاد فى عهده، وأصابها فيه شىء من الخير. على أن حوادث النصف الثانى من القرن الثامن عشر تكاد تكون دائرة حول هاتين الشخصيتين: وهما الظاهر والجزار. وقد أوضحنا فيما سبق علاقات الأول «بالدولة» ومصر، فى عهدى: على بك الكبير ومحمد بك أبي الذهب. و بقى أن نذكر هنا نشأته — ثم ننتقل إلى الحديث عن الجزار.

الظاهر وعثمان باشا الصادق:

فى أواسط القرن السابع عشر هاجر رجل يدعى «زيدان»، وهو أحد شيوخ العرب، من الحجاز إلى شمال فلسطين. واختار الإقامة بقرية «العرابة» من أعمال «نابلس». وكان له ولد يدعى: «عمر» ولعمر ولدان: هما «ظاهر» و «سعد»[1]. وقد اشتهر «زيدان» هذا وعرف بالشجاعة لما قام به من الأعمال التى استحوذ بها على إعجاب أهل قريته. ومنها قيادته لهم للقضاء على جماعة من «الدروز» فى قرية مجاورة؛ ثم ألف منهم جيشاً يغزو به أصحاب النفوذ وأصبح أحد الأمراء المتغلبة فى منطقته. ولما كبر «ظاهر» كفله سكان

(١) «خطط الشام»: لمحمد كرد على بك ح ٢ ص ٣٠٠

« العرابة » لدى والى « صيدا » ليلتزم الجباية ، فبقى هكذا سنين عدة حتى نمت ثروته وامتد نفوذه . ثم صادق مشايخ « المتاولة » وهم طائفة من الشيعة فى منطقة «صور» ، وصاهرهم وزوج منهم أبناءه حتى صاروا أسرة واحدة ، وأيدوه حتى أجبر والى« صيدا » على أن يوليه حاكما على« عكا » فجعلها قاعدة له وشرع يحصن أسوارها ، وعمر أيضاً قلعتى « طبرية » و « صفد » ؛ ثم وزع أولاده الستة على جهات صفد ، والناصرة ، ودير حنا ، وطبريه ، ومرج ابن عامر ، وجبل عجلون . وأطاعه رؤساء العرب ، وسار فى الناس سيرة حسنة .

ولما قامت الحرب فى عام ١٧٦٨ بين الدولة العلية وروسيا كما ذكرنا وجد فيها فرصة للتخلص من « عثمان باشا » الكرجى أو « الصادق » ، الذى كان والياً على « دمشق » . و « عثمان باشا » هذا أصله : مولى لأسعد باشا « العظم » . ولما اغتيل سيده فى ظروف غامضة ، تطوع بأن أرشد رجال الدولة إلى خزائنه ، وسلمهم قائمة بأمواله وجدت مطابقة للواقع فلقبوه « بالصادق » واشتهر بهذا الاسم ؛ وحينئذ عينته الدولة واليا على « دمشق » مكان سيده . فلبث والياً عليها إحدى عشرة سنة (١٧٦٠ — ١٧٧١) فى الوقت الذى تقلب فيه على «حلب» عشرة ولاة .

وكان رجلا ظالماً أرهق الرعية بطلب الأموال ، فثار عليه أهل « الرملة » ، و « يافا » و« غزة » ، وراسلوا « على بك الكبير » أمير مصر

والشيخ « ظاهر » وطلبوا حمايتهما . كما كان يضطهد ، هو وولداه — وكانا في نفس الوقت واليين على « صيدا » و « طرابلس » — رعية الشيخ ظاهر ؛ ويحرضون عليه أمراء وادي الشوف من « الدروز » و « آل شهاب » . فقامت الحرب بين الفريقين — على نحو ما فصلنا فيما سبق — ولا نعود لذكر وقائعها . وقد عرفنا ما انتهت إليه من انكسار « عثمان باشا » ، ثم عزله . وقد بقي الظاهر قوياً مسيطراً — ما بقيت الحرب . ثم بعد انتهائها أرسلت إليه الدولة « القبطان حسن باشا » على نحو ما مر ذكره ؛ فبعد مصرعه عين في مكانه : « أحمد باشا الجزار » .

أحمد باشا الجزار

كان الجزار غريباً عن البلاد — فلم يستطع كما فعل الشيخ ظاهر أن يعتمد على جيش من الأهالي . وقاومه أهل « لبنان » منذ البداية ، بزعامة الأمير « يوسف الشهابي » واعتبروه عدواً لهم . فاضطر أن يحذو حذو المماليك بمصر . وكون جيشاً من الأرقاء ، وسار في الشام أيضاً سيرة المماليك : من اتباع سياسة القهر والظلم وانتهاب الأموال و إذلال الأحرار . وكان فوق ذلك سفاكا للدماء — فاستحق لقبه الجزار .

نشأته :

وقد أطلق عليه هذا اللقب حين كان « كاشفاً »[1] على إقليم البحيرة ،

(١) الكاشف : أشبه بمدير الإقليم .

من أقاليم مصر ، فقتل خلقاً كثيراً . وهو فى الأصل أحد مماليك « على بك الكبير » . ويدل اسمه الأول : « أحمد بك بشناق » على أنه ينتمى إلى بلاد « البوسنة » ، فى ولاية « الصرب » . وقد ظل يرتقى فى الوظائف حتى وصل إلى هذا المنصب . ثم صار — شأنه شأن محمد بك أبى الذهب و إسماعيل بك — فى الصف الأول من أتباع « على بك » .

و بعد أن استولى سيده على القاهرة فى سنة ١٧٦٧ بعد التغلب على خصومه أراد أن يغتال شريكه « صالح بك القاسمى » الذى أعانه على النصر — فلم يرض « أحمد بك بشناق » عن هذه المؤامرة ، لأن صالح بك كان صديقاً له ؛ فغضب عليه مولاه . واضطر حينئذ إلى الهرب وذهب إلى بلاد الروم . ثم بعد حين عاد عن طريق البحر إلى « أدرنة » . ثم توجه إلى البحيرة وانضم إلى عرب « الهنادى » و « سويلم بن حبيب » ، فلما وجه على بك حملته عليهم بقيادة إسماعيل بك سنة ١٧٦٩ — كما ذكرنا — حارب فى صف « الهنادى » . ولكن الدائرة دارت عليهم ، فاختفى عقب الموقعة ولم يظهر بعد ذلك إلا فى بلاد الشام .

وقد زج بنفسه فى سياسيات الشام ؛ ووفد على الأمير « يوسف الشهابى » فأكرمه وأعانه . وانضم إلى أعداء الظاهر وساعد العثمانيين فى بعض الحروب ضده ، حتى اكتسب ثقتهم . وأخيراً حين جاء « القبطان » وتغلب على الظاهر عهد إليه بولاية « صيدا » فى عام ١٧٧٥ . وقد لبث

مقيما فى » عكا » لمناعة موقعها وتحصينها . ثم نقل إليها قاعدة الولاية نهائياً فى عام ١٧٧٨ — حيث بقيت العاصمة حتى خلفتها « بيروت » فى القرن التالى .

طبيعته :

ونشأة الجزار هذه تدل على طبيعته : فهو رجل مغامر — من هؤلاء الأرقاء الذين يطمحون إلى المجد ، ليعوضوا النقص الذى يشعرون به . جندى جرىء ، ربى على الخشونة وطبع على القسوة . وهو جاهل شره ، ضيق الأفق ، أثر إلى أبعد حدود الأثرة . وهو مع ذلك ينطوى على دهاء يستعمله للوصول إلى مآربه : بإيقاع الفتن بين رؤساء البلاد وأعيانها ليلهيهم عنه ؛ وإسكان سورة الباب العالى بالرشا والهدايا ، والتظاهر بالخضوع وهو يبطن الغدر والاستئثار بكل شىء .

وفى هذه الطبيعة ما يفسر كل أعماله .

أعماله :

وقد صادر أملاك آل «شهاب» فى بيروت ، وأزال حكمهم عنها. وأخرج الفرنج أيضاً واستولى على أموالهم . وزاد المغارم والمكوس على لبنان . وفرض السخرة ثلاثة أيام فى الأسبوع لبناء أسوار عكا . وأثار التعصب بين المسلمين والموارنة . واضطهد المسيحيين والإسرائيلين ، طمعاً فى انتهاب اموالهم . وعزل الأمير «يوسف الشهابى» من إمارة لبنان فى سنة ١٧٨٨ . ثم أمر بقتله بعد أن لجأ إلى حماه فى عام ١٧٩٠ مع أنه هو الذى أكرم وفادته حين جاء إلى الشام بائساً ! وعين مكانه الأمير « بشير الشهابى »

الذى سيكون له شأن فيما بعد فى عهد محمد على . ولا يحصى عدد من قتلهم ظلماً . وقيل إنه أمر قبيل وفاته بإغراق كل من كانوا فى سجنه ! و بالجملة كان عهده أسوأ العهود فى تاريخ الشام . وقد أضيفت إليه ولاية « دمشق » مرتين . فصار سيد البلاد كلها فعمت مظالمه وفاضت شروره .

وهو إنما يذكر فى التاريخ لوقوفه فى وجه « نابليون » — حين سار من مصر قاصداً فتح بلاد الشام عام ١٧٩٩ فعجز عن الاستيلاء على « عكا » وكانت هذه نقطة تحول فى تاريخه. وهو ولا شك له فضل كبير فى هذا . ولكن يجب أن نذكر إلى جانب ذلك العوامل الأخرى : وهى أن هذه المدينة لها شهرة قديمة منذ عهد الصليبيين من حيث مناعة الموقع؛ كما أن الشيخ ظاهر كان له فضل فى ترميم حصونها و بناء أسوارها . وكان الفضل الأكبر لمساعدة الأسطول الإنجليزى تحت قيادة السير « سدنى سميث » ، الذى ظل يهدد مواصلات الفرنسيين على طول الساحل . على أن عمل نابليون لم يكن أكثر من مغامرة بدون استعداد ، ومع انقطاع الصلة بينه و بين دولته فى فرنسا .

و إذا كان انتصار نابليون فى مصر قد أدى إلى خضد شوكة المماليك فاستيقظ الشعب و بدأ يتحرك ، فإن فشله فى الشام قد أدى إلى بقاء حكم المماليك — فاستمر الجزار فى سطوته إلى عام ١٨٠٤ ؛ ثم بعد وفاته خلفه مماليك من أتباعه ساروا على نفس النهج . وكان هذا أحد العوامل التى جعلت النهضة فى الشام تتأخر عن أختها فى مصر .

٢ — العراق

شارك العراق غيره من الولايات التى كانت خاضعة للحكم العثمانى فى كل الصفات التى كان يتميز بها هـذا الحـكم — فلا حاجة إذن لوصف ما آل إليه أمره : من سوء الإدارة ، أو اختلال الأمن ، أو توطد الفقر ، أو انتشار الجهل . ولـكن موقع العراق الجغرافى كان له أثر كبير فى توجيه تاريخه ، فطبعه بطابع خاص . وكثيراً ما لاحظ المؤرخون ما للموقع الجغرافى من أهمية تزيد أو تنقص بحسب تأثير العوامل الأخرى . حتى إنه ليتردد على ألسنتهم أحياناً قولهم : « إن الجغرافيا تحكم التاريخ » .

الموقع الجغرافى وآثاره :

فإذا نظرنا إلى العراق نجد أنه يتاخمه من الجهة الشرقية : بلاد فارس ؛ ومن الغرب : جزيرة العرب ؛ وفى الجنوب : الخليج الفارسى ؛ وفى الشمال المناطق الجبلية ، التى تنتهى إلى بلاد أرمينية والقوقاز . فهذه الحدود تنطوى على العوامل الأربعة التى تؤثر فى تاريخ العراق ، وتوجهه وجهته المعينـة . وهذه العوامل هى : « أولا » التهديد الفارسى من جهة الشرق . « ثانياً » الاتصال بجزيرة العرب وطبيعة البدو « ثالثاً » النفوذ الأجنبى فى الجنوب . « رابعاً » تنـوع الأجناس ووعورة المنطقة فى الشمال . وفيما يتعلق بصلة العراق بالدولة العثمانية كان هناك عاملان آخران — هما فى الأصل نتيجتان

لهذه العوامل ذاتها : « أولها » عدم توحد المذهب فى العراق ، كما هو الحال فى الشام أو مصر مثلا ؛ بل توجد قوتان متعادلتان هما : السنية والشيعية . « وثانيهما » : بعد الولاية عن مركز الدولة . فهذه هى العوامل التى تشرح تاريخ العراق .

الخطوط الرئيسية :

والخطوط الرئيسية لتاريخ العراق قبل العصر الذى نريد أن نتحدث عنه هى : أولا احتلال الفرس له فى عهد الشاه « إسماعيل الصفوى » عام ١٥٠٨ ، فأصبح العراق جزءاً من الدولة « الصفوية » التى أحيت مذهب الشيعة وجددت قوة فارس . ثم فتحه الأتراك العثمانيون ، وهم سنيون . ودخل السلطان سليمان القانونى بغداد عام ١٥٣٤ . وكان السلطان « سليم الأول » قد مهد لهذا الفتح بانتصاره على الشاه « إسماعيل » فى موقعة « جالديران » عام ١٥١٤ ، واحتلاله ديار بكر وكردستان .

ثم عاد العراق إلى فارس عام ١٦٢٠ ، فى عهد « الشاه عباس الكبير » ، على إثر حادثة بكير أغا أو « السوباشى » أى : رئيس الشرطة ببغداد ، وهو أحد الجنود الانكشارية . وكان قد أعلن عصيانه على الدولة وأرسل فاستدعى « الشاه » . وظل العراق ميداناً لمواقع عديدة بين الدولتين ظهر فيها اسم القائد : « حافظ أحمد باشا » . ثم حضر السلطان « مراد الرابع » بنفسه وفتح « بغداد » للمرة الثانية ، عام ١٦٣٨ ، وأعادها لحكم الأتراك العثمانيين .

وبعد حوالى قرن من بدء هذا الحادث — أى فى عام ١٧٢٢ ، صار العراق معرضاً مرة أخرى للخطر من جراء زحف السلطان « محمود الأفغانى » الذى ظهر فجأة واستولى على فارس ، وقضى على الدولة الصفوية . ثم زاد الخطر بظهور المغامر الجرىء : « نادر شاه » الذى استرد بلاد الفرس من الأفغان ، وتقدم لحصار « بغداد » نفسها عام ١٧٣٣ فكادت تسقط فى يده ، لولا دفاع « عثمان باشا طوبال » أى : « الأعرج » — عنها ؛ ثم ولى وجهه نحو الشمال وأراد أن يستولى على « الموصل » ، فدافع عنها « حسين باشا الجليلى » . وظلت الحرب دائرة بين « الفرس » و« الترك » فلم يرتفع الخطر إلا حين قتل الشاه غيلة ، عام ١٧٤٧ .

وهكذا منيت العراق فى ثلاثة قرون باحتلال الفرس لها ثلاث مرات،

حسن باشا « والمماليك »

وكان والى « بغداد » أثناء هذه الحرب الأخيرة هو : « حسن باشا » (١٧٠٤ — ١٧٢٤) ، ثم ابنه « أحمد باشا » (١٧٢٤ — ١٧٤٧) — وهما اللذان وقع عليهما عبء الدفاع عن العراق ضد جيوش الفرس والأفغان . فجاهدا أحسن الجهاد ؛ واستطاع « حسن باشا » أن يضم أقاليم واسعة إلى العراق من بلاد فارس . وبذل « أحمد باشا » كل جهوده لإحباط مشروعات « نادرشاه » ، وكان له فضل كبير فى إنقاذ بغداد .

ويعتبر عهد « حسن باشا » بدء حقبة جديدة فى تاريخ العراق : ففيه لأول مرة نعمت الولاية بصفة الاستقرار فى الحكم بعد أن كان الولاة يتعاقبون فى تتابع مطرد ؛ وهو مؤسس أسرة « المماليك » الذين سيئول إليهم حكم البلاد منذ منتصف القرن الثامن عشر . وسيبقى الحكم فى بيته قرابة مائة وثلاثين عاما لأن المماليك هم أتباعه وينسبون إليه .

وقد رأى أن يكوّن هذا الجيش من المماليك ليؤلف منهم حرسه الخاص ؛ وليمكن لسلطته فى العراق فلا يستطيع الباب العالى أن يعزله إذا شاء ، وليقضى على نفوذ الانكشارية . وكان العراق فى الواقع فى حاجة إلى جيش قوى مدرب تدريباً حسناً ، مجبول على الطاعة ، ليدفع عنه الخطر الذى كان يتهدده من حين إلى آخر من جهة الشرق . وأيضاً ليقاوم النزعات الاستقلالية لقبائل البدو أو « العشائر » ، التى كانت تتمتع بسلطان محلى ولا تريد أن تعترف بالحكومة المركزية الموحدة وما تطالب به من حقوق — إلا مضطرة . وهذه إحدى الظواهر الكبرى المميزة لتاريخ العراق .

سليمان أبو « ليلة »

وكان هؤلاء المماليك يجلبون فى الغالب من إقليم « چورچيا » فى بلاد القوقاز . ويمتازون بقوة الأجسام ، ومضاء الإرادة ، ووفرة النشاط — وإن كانوا ناقصى المعرفة ، ضيق الأفق ، قساة القلوب .

وقد وضع لهم « حسن باشا » نظاما دقيقاً للتربية والتدريب . وتبعه

ابنه « أحمد باشا »، فأكثر من شرائهم ووزع عليهم الوظائف المدنية أيضاً إلى جانب وظائفهم الحربية . وممن اشتهر فى عهده : « سليمان باشا » الذى لقب « بأبى ليلة » ، لكثرة غاراته المفاجئة على قبائل البدو فى جوف الليل . وقد عرف بالشجاعة وسهر على حراسة الأمن ، وأصبح اسمه مرهوبا فى جميع أنحاء البلاد . وارتقى حتى صار « كخيا » أى نائباً « لأحمد باشا » وعاونه فى كل حروبه . وقد زوجه بابنته « عديله هانم » فى عام ١٧٣٢ ؛ وصار هو الحاكم الفعلى قرابة خمسة عشر عاماً فى حياة سيده وصهره . فلما مات فى عام ١٧٤٧ كان هو الوارث الطبيعى له ، وطالب المماليك وهم شيعته بأن يولى عليهم . فتردد الباب العالى قليلا ثم لم يجد بدا من إجابة الطلب فصدر الأمر بتعيينه والياً على بغداد سنة ١٧٥٠ . ومن ذاك الوقت لم يخرج العراق عن سلطة المماليك حتى عام ١٨٣٠ .

فترة انتقال :

وأشهرهم على الإطلاق هو « سليمان باشا الكبير » الذى ولى عام ١٧٨٠ ، وبقى فى الحكم اثنين وعشرين عاماً . وفى الفترة التى تخللت ما بين توليته هذا العام ووفاة سليمان الأول عام ١٧٦٢ — تداول على العراق عدد من المماليك؛ وهم على الترتيب : « على باشا : ٦٢ — ٦٤ » فعمر باشا : « ٦٤ — ٧٥ » فعبدالله باشا : « ٧٥ — ٧٧ » فحسن باشا : « ٧٧ — ٨٠ » . وكانوا جميعاً وكلاء لسليمان « أبى ليله » .

ولم يحدث أثناء هذه الفترة من الحوادث الهامة إلا محاولة « الدولة العثمانية » استرداد العراق من أيدى المماليك (١٧٧٥) ؛ واحتلال الفرس للبصرة (١٧٧٦) ؛ أما الأولى فقد أخفقت : إذ أرسلت الدولة بعد انتهائها من الحرب الأولى مع كاترين وعقد معاهدة « قينارجة » حملتين : الأولى بقيادة « مصطفى باشا » حاكم الرقة ، والأخرى تحت قيادة « عابدى باشا » والى كوتاهية . فأما « مصطفى » فلم يفلح إلا فى القضاء على « عمر باشا » ، ولكنه عكف بعدئذ على ملاذه وشهواته ، فاستعاد المماليك سلطتهم : وحينئذ استدعته الدولة وأمرت بإعدامه . وأما « عابدى باشا » فلم يمكنه المماليك من الحكم إلا أسبوعاً ؛ ثم آل الأمر كله اليهم وحينئذ اعترفت الدولة بالأمر الواقع وأقرت ولاية « عبد الله باشا » .

وأما ما كان من شأن الفرس : فقد غزوا العراق عام ١٧٧٤ ، ووجهوا حملتهم نحو البصرة . ولكنها قاومتهم مقاومة عنيفة بزعامة « متسلمها » سليمان أغا ، ولم تذعن إلا بعد أن استنفدت كل مؤنها وذخائرها ، سنة ١٧٧٦ ؛ وأخذ « سليمان » أسيراً ، فبقى فى الأسر فى شيراز أربع سنوات ، إلى أن عرفت الدولة أنه لن ينقذ الموقف وينجى البلاد من الفوضى غيره فاستدعته — وكان قد أطلق سراحه بوساطة أخى « الشاه » . وانتهت الحرب بعد أن ذاقت البصرة أثناء فترة الاحتلال هذه من الأهوال مالا يوصف : من السخرة، وانتهاب الأموال ، والمجاعة ، والوباء . فكان هذا المنقذ هو سليمان « أغا » أو : « سليمان باشا الكبير »

سليمان باشا الكبير

ويعتبر عهد « سليمان باشا » العصر الذهبي لحكم المماليك . وكان ذا شخصية قوية وماض مجيد . ويمتاز بصفات عالية من حيث الخلق والفهم وحسن التدبير — فنجح فى إقامة الحكم على دعائم ثابتة . وساد الأمن فى عهده وعم الرخاء وأزهرت التجارة . وقد سجل له التاريخ شهادتين من ممثلى دولتين أجنبيتين : أحدهما « فرنسى » والآخر « انجليزى » ، وكلاهما شهد له بصفات التسامح والرغبة فى الإصلاح ، والعطف على الفقراء . وكل هذه الصفات تجعله مغايراً لمعاصريه من المماليك وهم : « الجزار باشا » فى الشام و « إبراهيم » و « مراد بك » فى مصر : فقد كان هؤلاء طغاة ، لاهم لهم إلا ابتزاز الأموال والاعتداء على الحريات ، بينما اشتهر « سليمان » بالعدل والرحمة وسياسة التعقل على قدر ما كان يسمح له به فهمه فى مثل هذا العصر المتأخر .

المماليك فى العراق ومصر :

وعلى العموم كان المماليك فى العراق خيراً من مماليك مصر : فلم يكونوا مثلهم منعزلين عن الشعب كل الانعزال ؛ ولم يكونوا يخلون — أو بعضهم على الأقل — من نزعة انسانية ؛ ويألفون النظام والطاعة ؛ ويفهمون الإصلاح على نحو ما : فيؤمنون السبل ، ويحفرون القنوات ، ويشيدون الأسوار ، ويصلحون الجسور ، ويشجعون التجارة، ويبنون المساجد. ومع هذا فلا يجدون بأساً من معاملة الأوروبيين . ولو أتيحت لهم ظروف

ملائمة لأدخلوا بعض الإصلاحات الحديثة . أما « مماليك مصر » فكانوا جهلاء مغرورين يتقاتلون على المناصب والسيادة ، لايكونون وحدة وإنما كل فرد يسعى لمصلحة نفسه . وكثر بينهم الغدر وتعددت الحوادث .. ولا يلقون بالا إلى التجارة أو يفكرون فى إصلاح ، ولا ينظرون إلى العالم الخارجى وراء حدود مصر .

عشائر العراق :

ولا تتم الصورة التى نرسمها للعراق قبل أن نذكر إلى جانب حكامه هؤلاء كلمة عن القبائل التى كان لها السلطان الأكبر فى ريف العراق وعلى حدوده ، وكانت علاقاتهم مع المماليك أو الولاة العثمانيين تكون الشطر الأعظم من سياسة العراق الداخلية . فقد كانت منتشرة فى أراضى العراق قبائل عربية محتفظة بطبيعة البدو، تتراوح حياتها بين المرعى والزراعة وينتقلون من مكان إلى مكان. ويأنفون من الخضوع للسلطان . ومن أسماء هذه القبائل أو « العشائر » : « بنولام » ، و« حويزة » ، و« محيسن » على حدود فارس . وعلى امتداد الدجلة: « زبيد » ؛ و« ربيعة » ، و « بنولام » أيضاً ، و « البو محمد » . وفى حوض الفرات : « عبيد » ، و« الخزاعل » ، « والمنتفق ». وفى شط البصرة : « كعب » . وفى الشمال : « شمّر » وغيرهم . وهذه من أكبر الظواهر فى حياة العراق ؛ وهى تلقى الضوء على طبيعته وتكوين سكانه ، ومن العوامل التى تتحكم فى تقدمه الاجتماعى وتطوره الاقتصادى .

وفى عهد « سليمان الكبير » أخلدت القبائل نسبياً إلى السكينة ، وكان له من بين رؤسائها أصدقاء . ومن الزعماء الذين اشتهروا فى عهده : الشيخ « ثوينى » شيخ « المنتفق » ، ومنافسه الشيخ « ثامر » ، والشيخ « حمد الحمود » شيخ « الخزاعل » ، والحاج « سليمان الشاوى » شيخ « عبيد » . ولكن لم يكن من المستطاع تغيير الطبيعة : فكل من هؤلاء ثار بدوره على الوالى . ومن الوقائع المذكورة ماحدث بين جنود «سليمان» و « حمد الحمود » إذ لجأ هذا إلى قطع الجسور وإغراق الأرض بالفيضان فأعجز الحملة التى وجهت إليه ، ونال من الوقت ماتمكن به من الفرار إلى الصحراء .

واتفقت هذه العشائر الثلاث مرة على احتلال البصرة — وكان ذلك عام ١٧٨٥ — وحاولوا إقامة حكومة عربية ، وأرسلوا إلى الدولة يطلبون الموافقة . ولكن « سليمان » تغلب عليهم بمعونة الأمراء « الأكراد » من الشمال وأجلاهم عنها عام : (١٧٨٧) .

البصرة : وبالرغم من هذه الحوادث ، وهى قليلة بالنسبة لما وقع فى العهود الأخرى ، فإن عهد سليمان يعتبر عهد هدوء واستقرار . وقد تقدم فيه العمران ونشطت التجارة . ومن الحقائق التى تسجل لما كان لها من أثر تاريخى : أن فى عهده أصبح لشركة الهند الشرقية التى كان مقرها « بمباى » مصنع أى وكالة تجارية فى « البصرة » وممثل دائم يقيم بالمدينة . وكان على علاقات طيبة مع الوالى وحصل منه على امتيازات تجارية . وبذلك أخذ

النفوذ « الإنجليزى » يحل محـل النفوذ « الفرنسى » أو « الهولندى » أو « البرتغالى » . وهذه الحقيقة تشير إلى ما كان للبصرة من أهمية تجارية لموقعها الممتاز على ملتقى الطرق : بين الشرق الأوسط ، وأوروبا ، والهند والشرق الأقصى — مما جعلها ميداناً للتنافس الدولى منذ بدء العصور الحديثة إلى القرن الحالى .

النظام القديم :

وقد بقى « سليمان » إلى عام ١٨٠٢ ؛ وعند وفاته ارتدت البلاد ثانية إلى الفوضى. وهذه إحدى طبائع « النظام الفردى » الذى يتوقف فيه كل شىء على الفرد . على أن ما يذكر فى عهده من حسنات وما ينسب إليه من أعمال إنما هى أمور نسبية بالقياس إلى ما كان قبله وما حدث بعـده من فوضى ، وما كان فى عصره من قسوة وظلم . أما فى حقيقتها فهى أعمال جزئية تتعلق بالظواهر : فالروح التى تسود الحكومة كانت هى الروح القديمة . وكان الوالى محدود الفكر والغاية . وذلك لأن العراق لم يخرج بعد من العصور الوسطى ، وظل نظامه إقطاعياً ، ولم تتغير الصفات التى تلازم كل ولاية عثمانية .

على أنه إذا كانت مصر قد تيقظت لحياة جديدة بقـدوم نابليون ، واهتزت الشام بوقوفه على أسوارها — فإن العراق لموقعه الجغرافى قد ظل بعيداً عن هـذه الحوادث ، ولم يتأثر بها . ولهذا فإنه كان آخر ولاية تخرج من الظلام ؟

الفصل الخامس

الانتقال من العصور الوسطى

طبيعة العصر :

تتبعنا فى الفصول السابقة تاريخ الشرق العربى والخلافة العثمانية إلى السنوات النهائية من القرن الثامن عشر : فتتبعنا تاريخ مصر إلى عام ١٧٩٨ وهو عام « الحملة الفرنسية » ونهاية عهد « إبراهيم ، ومراد بك » ؛ وتاريخ الشام إلى عام ١٧٩٩ وفيه ارتد « نابليون » عن أسوار « عكا » ، واستمر « الجزار » حاكما عليها ؛ وبقيت « دمشق » ولاية عثمانية . وتاريخ « العراق » إلى نهاية القرن وكان حكم المماليك فى ذروته والوالى على بغداد هو « سليمان باشا الكبير » . ووصلنا بتاريخ الدولة العثمانية إلى معاهدة « ياسى » فى عام ١٧٩٢ . ولم يحدث بعدها حادث إلى موت « كاترين » عام ١٧٩٦ — وبذلك ختمت حقبة فى تاريخ « المسألة الشرقية » . فإذا أعدنا النظر إلى هذا العصر ألفينا هذه الظاهرة العجيبة : وهى أن السيادة فيه كانت للماليك . ويمكن أن يشمل هذا الحكم تركيا أيضاً ، لأن جيش « الانكشارية » الذى كان مصدر قوتها وعماد سلطانها إنما كان يؤلف

من صغار المماليك[١] .

وتفسير هذه الظاهرة لا يحتاج إلى عناء : لأن حكومة ذلك العصر إنما كانت تقوم على القوة . فليس للأمة فيها اختيار — إلا إن كان مجرد الرضا بالواقع . وليس هناك رأى عام ؛ والمسألة أصبحت مقارعة السيف بالسيف : فالمجال فيها لكل مغامر وكل ثائر وكل غادر مادام يستطيع أن يؤلف جيشاً . وكيف يؤلف هذا الجيش ؟ يشتريه بالمال من سوق « الرقيق » . وهذه السوق حرة مفتوحة مباحة للجميع ليس لها حدود ؛ بل تشمل العالم بأسره . ثم إذا وصل هؤلاء المماليك إلى منصة الحكم كونوا من أنفسهم جماعة ، وأثبتوا لهم حقوقا ، ووضعوا لهم تقاليد ، فإذا بهم يؤلفون طبقة أرستقراطية حربية تتمتع بكل خيرات البلد ، وتستعبد الأمة ، وتشق عصا الطاعة على السلطة الشرعية وهى السلطة المركزية للدولة .

فى الأقطار المختلفة :

وكانت نواة المماليك موجودة فى مصر منذ رأى السلطان « سليم » — كخطة من خطط السياسة العملية — أن يستبقى فروعهم ليحفظ التوازن بين قوى الهيئة الحاكمة . ولكن هذا التوازن قد اختل فى القرن الثامن عشر :

(١) معنى كلمة « الانكشارية » : « العسكر الجديد » . وقد أسس هذا الجيش السلطان « أورخان » (١٣٢٦ — ١٣٥٩) بن السلطان « عثمان » ، الذى تنسب إليه الدولة . وكانت طريقة تأليفه أن يؤخذ صغار الأسرى من المسيحيين ، فيربوا تربية خاصة ويدربوا على كل فنون الحرب ، ويلقنوا مبادىء الإسلام ، ثم يصيروا ملكا للدولة تستخدمهم فى حروبها الكثيرة . وانتهى الأمر بهم إلى أن صاروا هم المسيطرين على الدولة .

إذ ازدادت قوة المماليك وكثر عددهم ، وكانوا يطعمون دائماً بدماء جديدة . ووجدت بينهم روح تضامنية ضد الوالى العثماني وقواته فسلبوا منه كل السلطة . وبلغت دولتهم ذروتها — كما فصلنا فيما سبق — فى عهد «على بك الكبير» إذ حاول أن يعلن استقلال مصر ، ويعيد عهد « الظاهر بيبرس » أو « السلطان قلاوون » .

أما أسرة المماليك فى العراق : فقد أنشئت ، بادىء ذى بدء ، لظروف مماثلة فى مطلع هذا القرن . بفضل الوالى العثمانى : « حسن باشا » ثم ابنه « أحمد باشا » — كما بينا فيما مضى — ولما مات هذا الأخير بدون وارث أصبحوا هم الورثة الطبيعيين ؛ وكانوا هم العصبة أولى القوة ، فانتقلت إليهم السيادة السياسية نتيجة للسيادة الحربية . وقد ظلت أسرتهم تحكم العراق نحو قرن .

أما فى الشام : فلم ينجح المماليك نجاحاً مماثلا ، وذلك لقرب الولاية من مركز الدولة فكان من السهل إرسال الجنود « الانكشارية » إليها . وكانت القوة العثمانية أظهر فى « دمشق » منها فى «القاهرة» أو «بغداد» . كما أن طبيعة الشام الجبلية ، واحتفاظ أهلها بروحهم العسكرية ، جعل من الممكن تكوين جيوش إقليمية من أهلها — فأغنت عن وجود المماليك . ولكن الحرب ظلت سجالا بينهم و بين والى « دمشق » . وقد استطاعوا أن يتغلبوا عليه مرتين : الأولى فى عهد الأمير « فخر الدين المعنى » الثانى ، والثانية فى عهد « الظاهر عمر » . ولكن المحاولتين لم تكللا بالنجاح لأن

الشام كانت مفتوحة دائماً من البر والبحر لورود قوات عثمانية جديدة .

وفى الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، تمكن « الجزار » من إنشاء جيش خاص من المماليك على غرار جيوش مصر و بغداد ، لأنه كان غريباً عن البلاد لا يستطيع الاعتماد على قوة من أهلها . ولكنه لم يستطع الوصول إلى السلطان المطلق ، لنفس الأسباب التى ذكرنا . وكان يضطر ، من أجل أن يحتفظ بملكه ، إلى استدامة رضا « الباب العالى » عن طريق الرشا والهدايا . ورأت الدولة من ناحيتها فى وجوده قوة نافعة تحفظ بها التوازن ضد الأمراء الوطنيين . وقد برهن على فائدته الكبرى حين جعل من « عكا » حصناً منيعاً أوقف زحف نابليون ، فدفع عن الدولة أيضاً هذا الخطر الداهم . وقد بقيت الولاية فى يده ، ثم أيدى أتباعه من المماليك ، حتى فكر « محمد على » فى إرسال ابنه « إبراهيم » لغزو الشام .

مميزات العصور الوسطى :

على أن هذه الظاهرة التى تحدثنا عنها والتى تسوغ أن يقال عن هذا العصر إنه « عصر المماليك » ، إنما هى إحدى الصفات أو البراهين التى تؤيد الحكم العام : وهو أن هذا العصر فى روحه ودوافعه وغاياته إنما كان أحد « العصور الوسطى » ؛ أو هو — لكى نحدد مكانه فى تاريخ الشرق العربى أو الأوسط — الدور الأخير الذى تمثلت فيه كل مظاهر هذه العصور التى اصطلح المؤرخون على تسميتها بهذا الاسم . و يلزم إذن أن نورد تعريفاً

يبين الخصائص الذاتية التى تتميز بها تلك العصور .

فمن الناحية السياسية يمكن أن تعرف العصور الوسطى بأنها : هى تلك التى تكون علاقة الحاكم فيها بالمحكوم علاقة معكوسة : أى أن يكون الحاكم هو الأصل والأمة هى التبع ؛ وتكون غاية الحكم : إسعاد الحاكم لا الأمة : فعلى الأمة أن تشقى وتكدح فى سبيل توفير سعادة حاكمها — أو قاهرها والمتسلط عليها . والقاعدة التى يقوم عليها نظام الحكم — أو الفوضى التى تسمى « نظام حكم » — هى القوة ، لا الرضا ولا الاختيار .

فالأمة — بالجملة — كم مهمل ، أو قطعان من الغنم يسوقها راعيها : فلا حق لها فى أى شأن من الشئون التى تتعلق بها . وإذن فلا إرادة لها وليس هناك رأى عام . والحاكم مطلق التصرف له أن يفعل ما يشاء ولا يسأل عما يفعل .

ويترتب على ذلك أن تكون حرية الفرد مهدرة : فيمكن أن يسجن أو يعتقل بدون محاكمة أو تحقيق ؛ ولا حد للمدة التى يقضيها فى السجن فقد يهمل وينسى أمره . وليست هناك هيئة يمكن أن يلجأ إليها لتنصفه من المعتدى أو الظالم .

ومن الناحية الاقتصادية : يفرض الحاكم ما يشاء من الضرائب ؛ ولا هيئة هناك تمثل الأمة يتحتم أن يؤخذ رأيها فى تقريرها . وإذا لم تدفع الأموال المفروضة فله أن يرسل رجاله أو أعوانه لجبايتها بطريق التعذيب أو المصادرة أو الجلد أو أى وسيلة من وسائل القهر . وقد يغتصب الأرض

ويطرد المالك ، أو يضطره إلى المهاجرة .

وليس هناك تفكير فى زيادة وسائل الإنتاج أو تنمية الثروة : فالتفكير كله محصور فى الأخذ لا فى الإعطاء . وإذا حدث شيء من ذلك ، ووضعت أى فكرة للاصلاح موضع التنفيذ فيكون ذلك لمنفعة الحاكم لا المحكوم. وبالجملة فليس على الحكومة واجبات مقررة ولا حدود لحقوقها .

العوامل المخففة :

فهذه كانت حال الشرق العربى خلال العهود التى رزح فيها تحت الحكم العثمانى : سواء أكان تحت ولاة الاتراك أو حكم « المماليك » . وكل ما كان يخفف من وطأة هذا الحكم الجائر هو : أولا ؛ الشعور الدينى، أى الخوف من تجاوز حدود الشريعة ؛ أو على الأقل مخالفة أحكامها جهاراً ، أو انتهاك حرماتها بدون تأويل . وكان الشعب يلجأ إلى العلماء أى رجال الدين ليدفعوا عن حقوقه ، أو على وجه التحديد ليخففوا من حدة الظلم : فكانوا هم الزعماء الطبيعيين : وكان الدين من العوامل المناصرة للأمة خلال هذه العصور المظلمة .

ولم يكن الحكام على العموم يغفلون مراعاة هذه الناحية : بل كثيراً ما كانوا يعمدون إلى إرضاء الشعب وتملق عواطفه الدينية : عن طريق إنشاء المساجد ، ورصد الأوقاف ، أو بناء السبل والمدارس ، وإقامة الشعائر وتيسير أمور الحج .

وكان من العوامل فى تخفيف الظلم أيضاً : تمكن بعض الأمراء أو رؤساء العشائر من الانفصال عن الدولة ، و إقامة حكم « ذاتى » يحل فيه عرف العشيرة أو حكم الشيوخ محل أوامر الولاة . وكان فى هذا ضمان لحرية الأفراد الذين ينضوون تحت لواء جماعة واحدة ، وإن كان من الوجهة المالية يستبدل الظلم العام بظلم محلى . والواقع أن احتفاظ العراق بعشائره والشام بشيوخه وظهور بعض الزعماء فى أقاليم مصر كان أمراً تقتضيه طبيعة العصر ، وكان نوعاً من المقاومة « الوطنية » أو « القومية » ضد الاستبداد « العثمانى » أو « المملوكى » . وهو وإن كان ينطوى أيضاً على ظلم ويعد من مظاهر الفوضى — كان يوفر لبعض الأفراد والطوائف شيئاً من الحرية والكرامة . والفوضى أحياناً خير من الظلم المنظم !

الانتقال كان تدريجياً :

فهذه إذن هى خصائص العصر الذى يصح أن يقال عنه بحق حين يراد وصف طبيعته العامة — : إنه « عصر المماليك » ، أو ذروة « العصور الوسطى » . وقد كان يوشك أن يبلغ غايته فى السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر . وما كان يمكن أن يمتد به الأجل إلى أبعد من ذلك : فقد جرت أحداث عالمية وظهرت عوامل داخلية كان لا بد أن تحكم عليه بالانتهاء ، وسنأخذ بعد قليل فى شرح هذه العوامل والأحداث ونبين ما كان لها من أثر .

غير أننا قبل ذلك ينبغى أن نقرر حقيقة هامة : وهى أن هذا الانتقال كان تدريجياً ، واستغرق مدة طويلة : فإذا قيل إن هنا كانت نهاية العصور الوسطى فليس معنى ذلك أن كل مظاهرها قد اختفت، أو أن ذلك قد تم دفعة واحدة . وإنما المراد أن روحاً جديدة قد سرت فى الأفق ومبادىء جديدة أعلنت للناس وأخذت الشعوب — أوقادتها — يحاولون تحقيقها فلم تعد الروح القديمة إذن متمثلة بكامل معانيها . بل بدأ النفور منها ، أو الثورة عليها ؛ وحدث تحول أو اتجاه كان لابد أن يؤدى بالشرق إلى « العصور الحديثة » .

غير أن النجاح فى تحقيق ذلك كان دونه أهوال وشدائد : فقد كانت تعترضه عقبات كثيرة ؛ وكان لابد من أن ينتشر الوعى بهذه المبادىء حتى تتكون قوة من الرأى العام . وكانت أنانية الحكام تتغلب على مصلحة الشعوب ، ويفكرون فى مصلحة أنفسهم وكسب المجد الشخصى قبل أن يفكروا فى ترقية الشعب أو توفير سعادته . وكثيراً مابدأ الإصلاح بالحكومة لا الأمة . وكان يظن أن تقوية الجيش مع بقاء الشعب فى ضعفه وفقره كفيلة بتحقيق كل المطالب والآمال . ولذا فإن الصراع بين القديم والجديد قد استمر ، وإن كانت النتيجة مؤكدة ومعروفة سلفا : وهى أن العصر الحديث سينتصر أو هو قد انتصر فعلا بإدراك الناس له واتجاههم نحوه، وتحولهم إليه . وستظهر هذه النتيجة جلية مقطوعاً بها حوالى منتصف القرن التاسع عشر، فيكون دور الانتقال قد استغرق نحو نصف قرن .

ومع ذلك فستبقى مظاهر من العصر القديم تتخلل حياة الناس فى العصر الحديث . وقد تحدث نكسة ترد الشرق إلى أعماق العصور الوسطى . ولا يمكن أن يقال حتى اليوم إن كل مظاهر هذه العصور قد اختفت من حياته .

والآن نأخذ فى شرح عوامل الانتقال وما ترتب عليها من نتائج : فالعامل الأول هو :

الحركة الوهابية

وهى حركة عربية صرف نشأت فى قلب جزيرة العرب . وإذا كان تاريخ نشأتها يرجع إلى أواسط القرن الثامن عشر فإنها لم تصبح قوة يرهب خطرها إلا منذ عام ١٧٩٠ بعد أن تم الاستيلاء على نجد ، ثم أخذت تدق على أبواب الأقطار المجاورة : وهى العراق والشام والأحساء والحجاز وعمان . ولم تصبح قوة « دولية » تنذر بنتائج دينية وسياسية خطيرة ، وتكاد تهدد بقلب النظام القائم فى العالم العثمانى كله — إلا خلال العقد الأول من القرن التاسع عشر . أما قبل ذلك فكانت حركة محصورة داخل حدود الجزيرة : « محلية » لا يكاد العالم الخارجى يعرف أنباءها ، أو يدرك حقيقة مبادئها .

مؤسس الدعوة :

ومؤسس هذه الدعوة هو : « محمد بن عبد الوهاب » . ولد فى بلدة « العيينه » من إقليم العارض بنجد عام ١٧٠٣ — وتلقى العلم فى موطنه ؛ ثم رحل فى سبيل الدراسة والمعرفة إلى المدينة ، ومكة ، والأحساء ، والبصرة و بغداد، ودمشق —وقيل فارس أيضاً؛ فاكتسب من سياحاته العديدة علماً غزيراً وخبرة واسعة . ووقف على أحوال العالم الإسلامى ، ثم قارن بين ما آلت إليه حاله وما كونه فى ذهنه من أفكار عن المثل الدينية الصحيحة ، فكانت نتيجة ذلك هذا المذهب الجديد الذى عرف به وحمل اسمه ، وكان سبباً فى خلق هذه الحركة الإصلاحية الخطيرة . وقد توفى فى سنة ١٧٨٧ .

حقيقة المذهب :

والمذهب الوهابى ليس « مذهباً » بالمعنى الصحيح : فهو لا يعدو أن يكون «تفسيراً» أو وجهة نظر معينة فى فهم بعض نواحى الدين الإسلامى . وهو لا يخرج فى مجموعه عن حدود المذاهب السنية المعترف بها . فالوهابيون يتبعون فى فروع الأحكام : أى فى الفقه : مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، وفى العقائد : مذهب أهل السنة ، وبخاصة كما قررها وفسرها الإمام السنى العلامة : « ابن تيمية » . «وابن تيمية» هو الأستاذ المباشر لابن عبدالوهاب — وإن فصل بينهما أربعة قرون : فقد قرأ كتبه وتأثر كل التأثر بتعاليمه ؛ ولم تكن دعوته فى حقيقتها إلا تجديداً لآرائه، وتحقيقاً لمبادئه.

المبادئ الأساسية :

وجوهر الدعوة الوهابية ، أو المبادىء الأساسية التي تدعو إليها هي : تنقية معنى التوحيد من كل شوائب الشرك : ظاهره وخفيه ، وإخلاص الدين لله وحده . و يتفرع على ذلك إنكار الشفاعة والوسيلة فى هذه الحياة الدنيا . ويعد من خفى الشرك : اعتقاد أن الموتى لهم تصرف ، أو أنهم ينفعون أو يضرون ، والالتجاء إليهم والاستغاثة بهم ، وتعظيم قبورهم و بناء الأضرحة والقباب عليها . ومما يدخل فى هذا الباب أيضاً : عدم الغلو فى تمجيد الرسول بما يخرجه عن حدود الطبيعة البشرية وتحديد معنى « الرسالة » التى كلف بإبلاغها .

ثم هم يحاربون كل أنواع المنكرات . وينبذون كل البدع التى دخلت فى العصور المتأخرة ، وليست من الدين فى شىء . ويعلنون عدم مشروعية المكوس والمظالم التى يفرضها الولاة . ويدعون إلى إبطال التعامل بالربا ويحرمون شرب الدخان ، ويثورون على كل مظاهر الترف التى تؤذن بالانحلال ، وتتنافى مع معانى الرجولة.

ومن حيث مصادر العقيدة : يرون الرجوع إلى مذهب السلف فى فهم الدين وتفسير آيات القرآن وأحاديث الرسول . فهم فى الحقيقة ينادون بالرجوع بالدين إلى مذهب البساطة أو الفطرة . ويكرهون التعقيدات التى أدخلها «المتكلمون» ، و «الفلاسفة» ، و «الصوفية» . ومن أجل ذلك فهم يعتبرون الكتاب والسنة هما دستور الشريعة الوحيد ، ولا يقرون الالتجاء إلى غيرهما .

ويذهبون إلى أن باب « الاجتهاد » مفتوح . وأن لكل مسلم الحق فى أن « يجتهد » لفهم دينه ، وعليه أن يعد نفسه ليكون أهلا لذلك .

ثم هم يرون ضرورة القيام بواجب « الجهاد » . ولكنهم فى نفس الوقت يتوسعون فى معنى « الكفر » : فيرون أن العقيدة وحدها لا تكفى للحكم لصاحبها بالإيمان ، وأنها يجب أن تكون معززة بالعمل . وأن على كل عمل يتضمن أى معنى من معانى الشرك — ولو عن غير قصد من صاحبه — يفسد عقيدته ولا يجوز أن يعد فاعله مؤمناً . وبناء على ذلك يمكن أن تندرج طوائف كبيرة من المسلمين تحت هذا الحكم ، فيكونوا ممن تجب محاربتهم أو إعلان الجهاد ضدهم .

موجز تاريخ الحركة :

أما موجز تاريخ الحركة : فهو أن الشيخ « محمد بن عبدالوهاب » بعد أن استقر به النوى فى بلدته ، قام يدعو إلى مذهبه . فاضطهده أميرها ، وهو من « آل معمر » بإيعاز من رئيس « بنى خالد » فى الأحساء — فاضطر إلى الهجرة . وقدم إلى « الدرعية » فلقيه أميرها : « محمد بن سعود » فاعتنق مذهبه ، وتعاهد الرجلان على أن يعملا معاً لنصرة هذا الدين الحق . وكانت هذه الهجرة حوالى سنة ١٧٤٠ . وقد أوفى « ابن سعود » بعهده فظل يجاهد من أجل الفكرة حتى مات سنة ١٧٦٦ ؛ فخلفه ابنه « عبدالعزيز » .

ويحسن أن نشير هنا إلى أن « ابن سعود » كان قبل وفود الشيخ عليه أميراً كغيره من أمراء العرب : أى كأمير « بنى خالد » بالأحساء أو « المنتفق » فى العراق ، أو « معمَّر » فى العيينة أو « شمَّر » فى الشمال أو غيرهم . ولكن أراد الله له الفتح والغلبة بقبول هذه الدعوة . وقد رأى «عبد العزيز» أن يوطد الدعوة فى موطنها أولا : فعمل على ضم إقليم «نجد» ، وأخذ يرسل الرسل لنشر الدعوة بين قبائل العرب ، وفى العراق والحجاز .

وحوالى عام ١٧٩٠ أصبحت الدولة السعودية أقوى دولة فى قلب الجزيرة ، وبدأت تتطلع إلى الفتح والانسياح عبر الحدود : ففى عام ١٧٩٣ تغلب عبدالعزيز على « الأحساء » وأزال بنى خالد عنها . وظل يرسل الغارات تلو الغارات لغزو ضواحى العراق والشام . فأخذت عشائر العراق — ووالى بغداد أيضاً وهو «سليمان باشا الكبير» — تحس بالخطر من جانب الصحراء . وكذلك الشريف « غالب » بن الشريف مساعد : أمير مكة والحجاز . وبعث السلطان نفسه من « الأستانة » يحث واليه على بغداد للاستعداد لمجابهة هذا الخطر .

فبدأت هذه القوات تتحرك : ففى عام ١٧٩٧ جرد « ثوينى » شيخ «المنتفق» حملة اجتاز بها حدود «الأحساء» ، وكاد يستولى على معظم مدنها ؛ ولكن عبداً زنجياً من حاشيته اغتاله فى الطريق ، فتفرقت الحملة شذر مذر . وفى نفس السنة قام « غالب » بحملة من جهته فهزم شر هزيمة ، واضطر إلى التراجع وعقد الهدنة — على أن يأذن لآل «سعود» والوهابيين بالحج ، وتظاهر

باطاعة أوامرهم . وفى العام التالى : ١٧٩٨ نهض « سليمان باشا » والى بغداد نفسه لحمل العبء : فأرسل حملة كبيرة تحت قيادة وكيله : على باشا « الكخيا » ولكنها لاقت الأهوال فى الصحراء : من العواصف والظمأ والجوع وغارات البدو المفاجئة . فأجبر على التقهقر ، ورضى من الغنيمة بالأياب . واكتفى بعقد هدنة « شفوية » بينه وبين الأمير « سعود » بن عبد العزيز كان أهم شروطها الإذن للعراقيين بالحج ؛ ثم عاد إلى بغداد سنة ١٧٩٩ .

وفى عام ١٨٠٠ تمكن عبد العزيز من بسط نفوذه على « البحرين » ؛ وتوجه سعود فى نفس العام إلى « مكة » لأداء فريضة الحج . وهكذا حين بدأ القرن التاسع عشر كانت الدولة السعودية قوة هائلة . وأخذ الولاة فى أطراف الجزيرة يوجسون خيفة من أمرها ، ويتوقعون شراً من تقدمها . وفى عام ١٨٠١ وقعت هذه الحادثة المؤسفة : وهى إغارة « الوهابيين » على « كربلاء » ، وانتهاب ما فى ضريح « الحسين » من الهدايا والنفائس وقتل عدد من الأنفس . فكان لهذه الحادثة دوى كبير فى جميع أنحاء العراق ، وفى دوائر الشيعة ، وفى العالم الإسلامى قاطبة . وكانت الدعوة ضد الوهابيين نشيطة وقوية — فأتى هذا الحادث فزاد فى شعور الكراهية والعداوة ضدهم . وفى عام ١٨٠٣ تمكن « عبد العزيز » من فتح مكة ؛ غير أن فرحته لم تتم : فقد اغتاله بعد أشهر قليلة أحد رجال الشيعة من الفرس ، انتقاماً لما فعله بكربلاء !

وحينئذ تولى ابنه : « سعود » . وكان هو العضد الأيمن لأبيه فى حياته ، وعلى يديه تم أكثر الفتح ، ويعد أكبر رجال هذه الأسرة ؛

وفى عهده بلغت الدعوة الوهابية أوجها ، والدولة السعودية ذروتها : فأعاد الكرة على مكة سنة ١٨٠٥ ودخلها منتصراً ، ثم استولى على المدينة أيضاً ، فصار سيد الحجاز كله . وهكذا أصبح خادم « الحرمين الشريفين » بدل سلطان « الأستانة » ، والمتحكم فى كل قبائل الحج التى ترد من جميع نواحى العالم الإسلامى . وصار معظم الجزيرة العربية الآن فى قبضته . ولم يبق إلا أن يتطلع لوثبة أخرى خارج حدودها : فى العراق أو فى الشام .

فهذا هو موجز تاريخ الحركة الوهابية — منذ بدء قيامها إلى نجاحها ، فى هذا الدور الأول .

التقدير والأثر التاريخى :

والحكم العام على هذه الحركة : هو أنها حركة دينية إصلاحية ؛ ولكن أخذ عليها أنها سعت إلى تحقيق أغراضها بعنف ، واعتمدت على القوة العسكرية وحدها ، ولم تحاول أن تجتذب قلوب الناس ، ولم تعبأ بأصول السياسة أو قواعد « الدبلوماسية » . وكان طابعها التعصب : فلا تعترف بوجهة نظر الغير ، ولا تقبل معه مساومة ولا مفاوضة . وتشددت فى فهم الدين : فضيقت معنى « الإيمان » بحيث يخرج منه عدد كبير من المسلمين — ومن ثم تجب محاربتهم وتستحل دماؤهم وأموالهم . ثم هى حركة محدودة الأفق : ركزت كل جهودها فى ناحية خاصة من الدين ، وتركت كثيراً من الأصول والمسائل التى لا تقل عنها ، بل تفوقها فى الأهمية . وفى مقاومتها للبدع على اختلاف أنواعها كان لا بد أن تنبذ كثيراً من الوسائل التى تؤدى إلى رقى الحضارة وتقدم العمران . ولم يكن القائمون بها

أكفاء — لو أتيح لهم النجاح إلى حد أن يحكموا العالم الإسلامى — لأن يجاروا النهضة الحديثة فى ميدان الصناعة والاختراع .

ولكنها مع هذا كله ، وفى حدودها المعينة ، كانت نهضة أخلاقية شاملة ، ووثبة روحية جريئة . ودعوة إلى الدين الحق والإصلاح . وقد أيقظت العقول الراقدة ، وحركت المشاعر الخامدة ؛ ودعت إلى إعادة النظر فى الدين : لتصفية العقيدة ، وتحرير الإيمان ، وتطهير العقول من الخرافات والأوهام . وقد احتوت على مبدأين ، كان لهما أكبر الأثر فى تطور العالم الإسلامى وتقدمه : وهما الدعوة إلى الرجوع إلى مذهب السلف مع الاعتماد على الكتاب والسنة ؛ وتقرير مبدأ الاجتهاد . فكان هذان المبدآن أساساً لنهضة فلسفية روحية . والواقع أن كل حركات الإصلاح التى ظهرت فى الشرق ، فى القرن التاسع عشر ، كانت مدينة للدعوة الوهابية بتقرير هذه الأصول . ويمكن تحديد الصلة بينها أيضاً وبين كل من هذه الحركات : إما عن طريق الاقتباس ، أو المحاكاة ، أو مجرد التأثر .

وإذا آثرنا التعبير السياسى : فإن هذه الحركة كانت «ثورة» على الاستبداد ؛ وصوت احتجاج على الضعف والانحلال ، الذى آلت إليه حال العالم الإسلامى حينئذ . وأول تحد لخلافة « آل عثمان » . وأول حركة « عربية » تحريرية لرفع نير السيادة التركية : فهى فى القرن التاسع عشر تقابل الثورة العربية الكبرى فى القرن العشرين — غير أن الأولى كان طابعها دينياً ، والأخيرة طابعها سياسى .

والآن ننتقل إلى العامل الثانى من عوامل الانتقال ، وهو :

الاصلاح فى تركيا

كانت «الدولة العثمانية» تجتاز دوراً من أخطر أدوار حياتها حين صعد السلطان « سليم الثالث »[١] ليستوى على عرش الخلافة فى مكان عمه السلطان « عبدالحميد الأول » فى أبريل سنة ١٧٨٩ . فقد كانت الحرب لا تزال دائرة الرحى بين تركيا وروسيا. وكانت كفة الأخيرة هى الراجحة، واستطاعت أن تفتتح كثيراً من البلاد . كما ارتكب قوادها عند دخولهم بعض المدن من الفظائع والأعمال الوحشية ما أهاج ثائرة الرأى العام بالأستانة، وما أرادوا به إذلال الدولة ، و إثبات ضعفها وعجزها عن حماية رعاياها[٢] . فكانت هـذه التجربة القاسية أولى ما شاهد السلطان فى السنوات المبكرة من حكمه . ثم لم تكن نهاية الحرب ، ونجاة الدولة من الكوارث المخيفة التى كانت تتهددها ، إلا بواسطة تدخل انجلترا ودفاعها عن مصالحها ، ونجاحها فى تكوين «الحلف الثلاثى» ؛ ثم إلى هبوب « الثورة الفرنسية » ذلك الحدث العالمى الذى شغل ساسة الدول وحملهم على تحويل انتباههم إلى الميدان الأوروبى : فلم تكن نجاتها إذن راجعة إلى فضيلتها الذاتية ولا إلى مقدرتها على الدفاع عن نفسها ضد هجوم الأعداء .

---

(١) هو ابن السلطان : «مصطفى الثالث» الذى مر ذكره فى الفصلين الأول والثانى.
(٢) راجع الفصل الثالث صفحات : ٥١ و ٥٣ و ٥٤ .

وخرجت الدولة من الحرب وقد أنهكت قواها — ولا سيما من الناحية المالية ؛ بل أنهكتها الحروب العديدة التى شنتها عليها «روسيا» طوال هذا القرن ، والتى كانت هذه خامستها . وكان ضعف الدولة المالى — إلى جانب هذا السبب — راجعاً إلى نقص مواردها ، نتيجة لاستقلال الولايات بتغلب المماليك أو الولاة عليها كما رأينا — كما كان فى مقدمة الأسباب ذلك النظام الذى كان يعرف « بنظام الالتزام » الذى كان ينطوى على أفدح المظالم ، وكاد يؤدى بالبلاد إلى الخراب .

غير أن السر الأكبر فى الضعف الذى لحق بالدولة ، وما منيت به من هزائم ، وما تعرضت له من كوارث كان هو : « الجند الانكشارية » وما آل اليه حالهم من السوء : فإن هؤلاء الذين كانوا فى العهود السابقة مصدر قوة الدولة وأساس مجدها وعماد سلطانها — أصبحوا هم سبب ضعفها وسر نكبتها . فقد تحولوا إلى هيئة ذات مصالح وتقاليد ، وفقدوا روحهم المعنوية ، وصاروا لا يخرجون للحرب إلا مكرهين ، وإذا أرسلوا إلى إقليم تسلطوا على أهله فشاركوا الناس فى أقواتهم وانتهكوا حرماتهم . ثم تجاوزوا حدود وظيفتهم فصاروا يتدخلون فى أمور السياسة ، ويتحكمون فى تعيين الوزراء والولاة . كما أنهم كانوا مثال الجمود والتأخر يحاربون كل إصلاح ، ويقاومون سنة التطور حتى صارت أساليبهم عتيقة غير ملائمة لروح العصر ، ومعداتهم ناقصة لا تصلح لمقاومة الجيوش الحديثة ، المسلحة بآخر ما وصل إليه العلم .

فهذه حال الدولة كما كانت عند نهاية الحرب الأخيرة فى عام ١٧٩٢ ،

وقد أدرك « السلطان » من الدروس التى وعاها خلال هذه الحرب أن الدولة صارت غير قادرة على الدفاع عن نفسها وأنها بحالتها الراهنة لا تصلح للبقاء . وفى نفس الوقت كانت قد سرت فى أوروبا والعالم روح جديدة وضعت حداً فاصلا بين العالمين : القديم والحديث ، وكانت بمثابة إنذار لكل الدول المحافظة التى لا تخضع لسنة التطور . وهذه هى روح « الثورة الفرنسية » التى بدأت فى نفس العام الذى تولى فيه السلطان الخلافة ؛ وخلقت أخطاراً لم تكن فى الحسبان : فإن انتشار مبادئها فى ولايات البلقان كان خطراً على كيان الدولة ووحدتها ، وكان لابد ـ عاجلا أو آجلا ـ أن تسرى هذه المبادىء إلى جميع البلاد التابعة لها . كما أن حملة نابليون على مصر جاءت ، بعد حين ، لتنبه الدولة إلى مدى الخطر الكامن فى نتائج هذه الثورة ، ولتثبت لها تفوق الروح الحديثة على النظم القديمة البالية .

فبتأثير هذه العوامل المختلفة ، وتحت ضغط الأخطار القديمة والحديثة التى أصبحت تهدد الدولة وجب على قادتها أن يفكروا فى تدارك أمرها وإصلاح شئونها : فوضع « السلطان سليم » خطة وبدأ بتنفيذها . ولكن تفكيره لم يتجه بالطبع إلى تطبيق المبادىء السياسية أو الاجتماعية الحديثة . وإنما انحصر همه فى «الإصلاح الحربى» ، الذى كانت «الثورة الفرنسية» قد قدمت له نموذجاً رائعاً[١] . وكاد ينجح حقيقة فى تجديد قوة الدولة وإعادة

---

(١) كان ذلك بفضل القادة الذين أنجبتهم الثورة من أمثال « ديموريه » ، و « كارنو » ثم من بعدهما : « نابليون » وهؤلاء هم الذين وضعوا « فن الحرب الحديث » .

شبابها ، لولا ما قام فى وجهه من عقبات . ونأخذ الآن فى بيان خطته ونرى ما صار إليه أمرها .

منهج الإصلاح :

عهد « السلطان » بتنفيذ خطته إلى القبطان « حسين باشا » : وكان هذا أحد شبان الأتراك الأذكياء، الذين اطلعوا على أحوال أوروبا ووقفوا على شىء من أسرار حضارتها . وقد وثق به السلطان ثقة تامة ، حتى قربه إليه وزوجه إحدى أخواته .

فكانت الأعمال التى قام بها : أنه شرع فى إصلاح الثغور ، وبنى القلاع الحصينة لحمايتها ، وأنشأ عدة مراكب حربية على شاكلة أحدث السفن الفرنسية والإنجليزية ، وطهر البحار من القرصان لتسهيل التجارة ، واستحضر عدداً كبيراً من مهرة المهندسين من السويد وفرنسا لصب المدافع فى مصانع الدولة ، وأصلح مدرسة « البحرية » ، ومدرسة « الطوبجية » : المدفعية ، التى كان أسسها البارون دى توت المجرى ، وأمر بترجمة مؤلفات القائد «ڤوبان» من كبار رجال « لويس الرابع عشر» لينتفع بها تلامذتها ، وضم إلى هذه المدرسة مكتبة جمعت أهم ما كتب فى الرياضيات والفنون الحربية الحديثة .

ثم وضع نظاماً للمشاة ، وشرع فى إنشاء « النظام الجديد » . وكوّن الفرقة الأولى فى عام ١٧٩٦ ووكل أمر تدريبها والإشراف عليها إلى

ضباط من الأجانب ؛ وكان الغرض من ذلك أن يحل هذا « النظام » محل الجيش القديم : أى « الانكشارية » فيكون من السهل بعد بضع سنوات إخضاعه أو إلغاؤه .

ولو سارت الأمور كما رسم «السلطان» ووزيره لتمكنا فى سنوات من تحقيق غرضهما ، وأصبح للدولة جيش مدرب على النظام الأوروبى الحديث تستطيع أن تدفع به كل الأخطار التى كانت تهددها ؛ بل تصبح به فى عداد الأمم الناهضة .

ولكنهما ما كادا يمضيان فى تنفيذ مشروعهما حتى قامت فى وجههما المعارضة. وانضم بعض العلماء الذين يحاربون كل « مستحدث » ، وطوائف من الرأى العام ، إلى رؤساء « الانكشارية » ؛ وأعلنوا أن هذا النظام يؤدى إلى « إدخال عوائد الإفرنج وسيادة الأجانب » فخشى السلطان العاقبة وأمر بإلغاء « النظام الجديد » . — إلا أن « حسين باشا » لم ييأس وأخذ فى تكوين فرقة خاصة : « غير رسمية » ينفق عليها من ماله الخاص ؛وأعلن أن الانضمام إليها بالاختيار، فأقبل الشبان على الالتحاق بها . ولما جاء « نابليون » لحصار « عكا » فى سنة ١٧٩٩ سار بهذه الفرقة واشترك فى الدفاع عنها — فأبلت بلاء حسناً وظهر تفوقها على غيرها من الجنود غير النظامية ، فلما عادت اقتنع السلطان بضرورة إعادة تشكيلها على نفقة الدولة ، وقرر استئناف المشروع ولكن على نطاق واسع .

ففى السنوات الأولى من القرن « التاسع عشر » كان السلطان مشغولا

بتكوين جيشه الجديد : فجعل « الأستانة » مركزه العام ، و بنى له ثكنات خاصة ، وأمر بأن تحول إليه الإقطاعيات العسكرية التى تئول الى الدولة بموت أصحابها ، وأمر بفصل المدفعية عن الجيش القديم وأن يعاد تنظيمها على النسق الأوروبى ، واستولى على « البحرية » . ثم أصدر أوامره إلى والى « القرمان » عبدالرحمن باشا ، وكان من مؤيدى الإصلاح ، بتدريب الجنود على النظام الحديث . وفى عام ١٨٠٤ قامت ثورة فى إقليم « الروملى » فرأى السلطان أن يرسل بعض جنود الفرق الجديدة ليختبر مدى قوتها فنجحت نجاحاً باهراً فى إخماد الثورة بعد أن عجزت الجنود القديمة عن مقاومتها . فسر السلطان كثيراً لنجاح التجربة وعزم على أن يخطو خطوة أجرأ : ففى مارس سنة ١٨٠٥ أعلن التجنيد العام : وذلك بأن أصدر أمره إلى جميع الولاة فى تركية أوروبا — بأن يجمعوا كل الشبان من سن الخامسة والعشرين لإلحاقهم بالجندية وتدريبهم على النظام الجديد .

ثورة « الانكشارية » ١٨٠٥ — ١٨٠٧ :

حينئذ أيقن زعماء الانكشارية أن السلطان مبيّت النية على القضاء عليهم ، فثاروا وأعتصموا بمدينة « أدرنة » . وأرسل السلطان فاستدعى « عبدالرحمن باشا » — والى القرمان — فحضر بجنوده المنتظمة ؛ و بعد أن قام باستعراض عسكرى كبير بالأستانة توجه لمحاربة الثائرين فى أوائل سنة ١٨٠٦ . فعجز عن إخضاع المدينة ، وتبين حينئذ للسلطان أنه لا يستطيع

التغلب عليهم إلا بحرب أهلية ، وكانت الثورات منتشرة فى بلاد البلقان ، فكان لابد من أن ينحنى للعاصفة قليلا . وإذ ذاك أصدر أمره إلى «عبد الرحمن باشا» بالرجوع بجنوده إلى آسيا الصغرى، وتظاهر بالعدول عن مشروعه. وليبرهن على ذلك عين «أغا» الانكشارية نفسه «صدرا أعظم»، فسكنت الفتنة ولكن كل فريق ظل يتحين الفرصة بصاحبه .

وفى سبتمبر من هذا العام : ١٨٠٦ نشبت الحرب بين الدولة العلية وروسيا فوجد الثوار فى هذا فرصتهم المنشودة . وانتظروا حتى تخرج الجنود «النظامية» إلى ميدان القتال . و بينما كان الجيش يتأهب لإخراج الأعداء من ولايتى « الأفلاق والبغدان » كانوا هم يعدون العدة لمهاجمة العاصمة . وأخيراً تمكنوا من احتلالها فى مايو سنة ١٨٠٧ . وهناك فى المكان المعروف باسم « آت ميدان » اجتمعوا ، وأتوا بقدور الانكشارية فصفوها أمامهم ـ وكانت هذه علامة العصيان ـ ثم قرىء عليهم أسماء جميع المؤيدين للنظام الجديد من الوزراء والقواد والأعيان ، فتفرق الثائرون إلى منازلهم وقتلوهم ثم أتوا برؤوسهم فوضعوها أمام القدور . . !

لم يملك السلطان إزاء هذه الثورة إلا أن يتراجع ...! فأصدر أمره على الفور بإلغاء النظام الجديد . ولكن الثائرين لم يكتفوا بذلك لعلمهم بأنه سيعود إلى تنفيذ مشروعه فى وقت آخر، فقرروا عزله. وولوا مكانه السلطان « مصطفى الرابع » بن السلطان عبد الحميد الأول ، و بنوا قرار عزلهم على هذه الفتوى وهى : « أن كل سلطان يدخل نظامات الإفرنج وعوائدهم ،

ويجبر الرعية على اتباعها لا يكون صالحاً للملك[١] » . وهكذا انتهى حكم السلطان « سليم الثالث » فى يونيه سنة ١٨٠٧ . ولكن الحوادث لم تنته عند هذا الحد : ففى العام التالى : قتل السلطان « سليم » ، ثم السلطان « مصطفى » أيضا ، كما قتل « صدر أعظم » من رجال الإصلاح ! وفى وسط هذا اللجى المضطرب تولى « السلطان محمود الثانى » الذى سيكون عهده فاصلا فى حياة « الدولة » .

وهكذا كانت خاتمة السلطان سليم وآماله : فقد دفع حياته ثمنا لهذه المحاولة الجريئة . ولكن جهوده لم تذهب سدى : فقد ترك وراءه مدرسة من الرجال ، حملوا لواء الإصلاح بعده . وقد عين لهم الغاية ، ودل على الطريق الذى ينتهجه من يخلفه . ولا شك أن أعماله كانت هى الملهمة للسلطان محمود الثانى فى تركيا ، ولمحمد على أيضاً فى مصر ؛ وقد حذيا حذوه بعد أن انتفعا بتجاربه وأخطائه . فمكانته إذن فى تاريخ الشرق لا تنكر وهى أنه كان أول من دعا إلى الإصلاح ؛ وفضله هو فضل الرائد أو الطليعة التى تضحى بنفسها أمام الجيش لتمهد الطريق إلى بلوغ الهدف ؟

---

(١) « تاريخ الدولة العلية » : لمحمد بك فريد . ص ١٩٤ .

الفصل السادس

الحملة الفرنسية والثورة القومية(*)

أسباب الحملة :

لا ترجع أسباب « الحملة الفرنسية » إلى أى حادث من الحوادث التى ذكرت فى الفصول السابقة : خاصة بتاريخ مصر ، أو الشرق العربى ، أو الدولة العثمانية . فليس للحملة أى صلة بتاريخ هذه البلاد ، قبل الوقت الذى وقعت فيه ؛ إذ أنها كانت حادثا فجائيا لم تسبقه نذر أو تمهد له مقدمات . أو إذا اخترنا تعبيراً سياسياً قلنا : إنها كانت عدواناً صريحاً سافراً على بلد آمن — دون أى نزاع سابق ، أو استثارة ، أو مبرر !

وإنما توجد أسبابها فى الحوادث التى كانت تجرى فى أوروبا نفسها : فالحملة لم تكن إلا إحدى النتائج غير المتوقعة « للثورة الفرنسية » ؛ وهى متصلة أوثق الاتصال بالحروب التى نشأت بين دول الغرب بسبب هذه الثورة ؛ ثم هى — بوجه أخص — نتيجة مباشرة للحرب بين انجلترا وفرنسا ، والنزاع الاستعمارى الذى كان قائماً بينهما . ومن هذه الوجهة وحدها يمكن فهم

(*) هذا هو العامل الثالث والأخير من عوامل الانتقال .

الحملة وتصور بواعثها ومقاصدها . ولشرح الأحوال والظروف التى نشأت فيها أسبابها نشوءاً طبيعياً ينبغى إذن أن نرجع بالحوادث إلى عام ١٧٩٣ .

« التحالف الدولى الأول » :

فى هذا العام تألف « التحالف الدولى الأول » من : انجلترا ، والنمسا ، وبروسيا ، وأسبانيا — ضد فرنسا . وكانت أسباب تكون هذا التحالف هى : أولا ، خطورة المبادىء التى أتت بها « الثورة » ومعارضتها للأسس التى بنيت عليها أنظمة الحكم فى هذه الدول ، ثم إعلان فرنسا الحرب على النمسا وبروسيا فى أبريل سنة ١٧٩٢ . ثم ما قرره « المؤتمر الوطنى » فى فرنسا (٢١ سبتمبر ١٧٩٢) ، من إلغاء « الملكية » وإقامة النظام « الجمهورى » . واحتلال جيوش « الثورة » للأراضى المنخفضة « بلجيكا » على إثر انتصارها فى موقعة « جماب » (نوفمبر ١٧٩٢) ؛ وكانت إنجلترا لا تسمح أبداً بأن تحتل دولة معادية هذه البلاد لأنها تعتبرها خط دفاعها الأول ، ولما لها من أهمية تجارية وحربية كبيرة — وأخيراً محاكمة « لويس السادس عشر » وإعدامه (٢١ يناير ١٧٩٣) . فكانت هذه هى الأسباب التى دعت إلى تكون « التحالف » . وهذا التحالف هو السبب الأصيل الذى أدى — بعد ترتب منطق للحوادث — إلى « الحملة الفرنسية » على مصر ولو أنها لم تحدث إلا بعده بخمس سنوات .

وبيان ذلك : أن هذه الدول آلت على نفسها أن تحطم قوة فرنسا وتقضى على الثورة ، وكان الأمل عندها كبيراً فى أنها ستصل إلى تحقيق ذلك . وبعد أن تمكنت من أن تنزل بفرنسا عدة هزائم فى أوائل عام ١٧٩٣ أخذ مد الحرب يتحول إلى صالح فرنسا . وفى خلال عامى : ١٧٩٤و٩٥ استطاعت أن تهزم الجيوش النمساوية ، وتحتل « هولندة » ، وتحبط كل المحاولات التى حاولتها « انجلترا » لإنزال الجنود أو المهاجرين إلى شواطئها . فإذ أصبحت جيوش الثورة على حدود ألمانيا قررت « بروسيا » أن تنسحب من الحرب ، وتم ذلك فى صلح « باسل » (١٧٩٥) . ثم تبعتها « أسبانيا » ، وكانت جيوشها قد دُفعت إلى ماوراء جبال « البرانس » متنازلة لفرنسا عن جزيرة « سان دومنجو » .

الحملة الايطالية :

وحينئذ بقيت النمسا ، وإنجلترا . فقررت « حكومة الإدارة » التى كانت ألفت فى فرنسا فى ذلك الوقت أن توجه إلى « النمسا » جيشين : الأول عن طريق « الرين » ، والثانى عن طريق « إيطاليا » . وأعطت قيادة الثانى إلى القائد الناشىء : « نابليون بونابرت » . فقام « نابليون » بحملة على إيطاليا (أبريل ١٧٩٦) ؛ وكانت هذه الحروب بدء شهرته . وفى سماء « إيطاليا » لمع إسمه . إذ أنه بعد عام واحد استطاع أن يرغم « النمسا » على طلب الهدنة بعد أن هزمها فى موقعتين كبيرتين :

الأولى فى « لودى » (مايو ١٧٩٦) وعلى إثرها دخل « ميلانو » ؛ والثانية فى « ريفولى » (يناير ١٧٩٧) واستولى عقبها على حصن « مانتوا » أمنع معقل للنمساويين . وأخيراً أجبرت النمسا على توقيع صلح « كامبو فورميو » (أكتوبر ١٧٩٧) فتنازلت لنابليون عن إيطاليا ما عدا « البندقية » ، وانسحبت هى الأخرى من الحرب .

النزاع بين إنجلترا وفرنسا :

فلم تبق حينئذ إلا « انجلترا » ؛ وهى العدو الألد لفرنسا . وأصبح ميدان الحرب مفتوحاً بين الدولتين ؛ وبينهما خصومة وتنازع يرجع عهدها إلى نحو قرنين من الزمان قبل ذلك : منشؤها المنافسة على الاستعمار والتسابق فى امتلاك أسواق التجارة ، وتكوين الامبراطوريات . وكانت انجلترا قد انتزعت من فرنسا فى أواسط القرن الثامن عشر : مستعمراتها فى كندا ، وأمريكا ، والهند . واعترضت خط مواصلاتها إلى بلاد الشرق الأقصى عن طريق رأس الرجاء الصالح . فبينهما إذن ثأر قديم وجرح لم يندمل وإذا كانت حدة النزاع قد خفت قليلا بسبب هزيمة إنجلترا على إثر حركة « الاستقلال » الأمريكى ، فإن « الثورة » قد نكأت الجرح وأوقدت نيران العداوة بينهما ،فاضطرم لهيبها وازدادت اشتعالا .

أخذ رجال «حكومة الإدارة » يفكرون إذن : كيف السبيل إلى منازلة « إنجلترا » ، وقد أصبحت وحيدة فى الميدان — وأوروبا خاضعة لهم أو مهادنة ؟

فلو أمكن تحطيم شوكتها أيضا لكانت « الثورة » قد حققت أغراضها وتم نجاحها . وشغل هذا الموضوع نفسه ذهن نابليون وهو لا يزال مشغولا بحروبه فى شمال إيطاليا ، وتبودلت الرسائل بينه و بين حكومته ، و بسطت المقترحات . ولكن انجلترا دولة « بحرية » — ممتنعة فوق جزيرتها وراء البحار ووراء مدافع أسطولها ؛ وفرنسا دولة « برية » : تنفرد بالتفوق فى البر بفضل جيشها المدرب ، وفرسانها ومدفعيتها . فأين إذن تختار ساحة القتال ؟ وكيف يكون الالتحام ؟ أو كما عبر أحد المؤرخين من الإنجليز : «كيف للأسد أن يفترس حوت البحر ؟ » .

وكان تفكير رجال «الإدارة» يتجه أولا إلى مهاجمة انجلترا رأساً ، بإنزال جيش على أحد شواطئها منتهزين فرصة حركة التمرد التى ظهرت فى الأسطول الانكليزى فى خلال سنة ١٧٩٧ ؛ أو عن طريق « إيرلندة » التى نشبت فيها ثورة خطيرة من أجل استقلالها عام ١٧٩٨ . وفعلا أرسلت فرنسا جيشاً لمعاونة الثوار . ولكن هذه الآراء لم تكن عملية لأن الثورات قد أخمدت بعد وقت قصير ، كما أن عبور « المانش » كان مغامرة غير مضمونة النتائج وقد يؤدى الإخفاق فيها إلى كارثة لا يمكن تدارك آثارها.

نابليون والشرق :

أما « نابليون » فقد اتجه تفكيره إلى الشرق : إلى مصر . وأخذ يحلم بغزوها وهو فى إيطاليا . وراسل رجال حكومته حتى أقنعهم بمشروعه . وكان نابليون يرمى من وراء فتحه لمصر إلى أغراض كبيرة :

فهو يريد أن ينشئ فيها « مستعمرة فرنسية » ، تضاهى مستعمرة «الهند» التى استأثرت بها انجلترا . ويشرف على البحر الأبيض المتوسط فيجعل لدولته السيادة عليه . ويحفر قنال السويس فيصل بين البحرين ، ويبسط سيادة فرنسا أيضاً إلى الجنوب . ويوجد طريقاً للتجارة بينها وبين بلاد الشرق الأقصى بدلا من طريق رأس الرجاء الذى لم تعد تستطيع الانتفاع به . ويقعد لانجلترا على طريق الهند فيكون أقرب إليها منها . ويضم أقطار الشرق الأوسط إلى فرنسا ، ثم يواصل الفتح حتى يصل إلى « الهند » نفسها . وكانت « الهند » فى هذا الوقت تعنى حياة انجلترا : لأنها كانت الامبراطورية الجديدة التى أخذت تحل محل مستعمراتها التى فقدتها فى « أمريكا » على إثر حرب الاستقلال ، وكانت مركز الثروة والتجارة للطبقات التجارية وأصحاب الأعمال بها .

فهذه هى الأغراض الكبيرة التى كان يرمى إليها نابليون. ومنها يتبين أنه كان يريد مهاجمة « انجلترا» ، وأن الحملة على مصر كانت جزءاً من الحرب بين فرنسا وانجلترا والتنازع الاستعمارى الذى كان دائراً بينهما[١] . وإنما الذى جنى على مصر موقعها الجغرافى ، وصفاتها الممتازة ، وضعف الدفاع عنها. فذهبت ضحية هذا النزاع .

---

(١) عبر عن هذا المؤرخان : « جرانت » و « تمبرلى » فى كتابهما : "Europe in the Nineteeenth Century": P. 86· بقولهما :

« انها انجلترا التى هوجمت حقيقة حين أبحرت الحملة الفرنسية إلى مصر » .

بونابارته فى (مصر)

وصل « نابليون » أو « بونابارته » — وهو الاسم الذى سيعرف به فى مصر ، وبه يدعوه « الجبرتى » دائما فى حديثه عنه — على ظهر البارجة « أورينت » — أى « الشرق » — وهى إحدى بوارج الأسطول الفرنسى المكون من ٥٥ سفينة حربية : يقودها الأميرال « برويس » وتحرس ثلاثمائة سفينة أخرى ، تقل كلها نحو ٣٦,٠٠٠ مقاتل من خيرة جنود فرنسا المدربين فى ميادين الحرب فى إيطاليا — وصل نابليون بهذا الجيش وهذا الأسطول تجاه ثغر « الاسكندرية » فى يوم أول يوليه سنة ١٧٩٨[١] (الموافق : ١٧ من المحرم سنة ١٢١٣ هـ) .

وأنزل جنوده فى مساء ذلك اليوم بجهة « العجمى » غرب الاسكندرية وزحف فى الساعات الأولى من الصباح على المدينة — وكان حاكمها السيد « محمد كُرَيم » . وقد طير الخبر على جناح السرعة إلى ابراهيم بك ومراد بك زعيمى المماليك فى مصر — واستعدت المدينة للدفاع بكل ما كان لديها من معدات القتال وصعد الأهالى إلى الأسوار ، وقابلوا الجنود المهاجمين بكل

(١) أبحرت « الحملة » من طولون بفرنسا فى ١٩ مايوسنة ١٧٩٨ ، واستولت فى طريقها على « مالطة » فى ٩ يونية ، ثم غادرت « مالطة » فى ١٩ يونية فوصلت إلى الأسكندرية يوم أول يولية .

ما استطاعوا أن يدافعوا به حتى نفذت ذخيرتهم وكلت قواهم[١]. ولم يكونوا هم المسئولين عن الدفاع ، وإنما المسئولية كانت واقعة على المماليك الذين كانوا يتمتعون بخيرات البلد ، ثم على دولة آل عثمان التى كان أهل مصر يعترفون بتبعيتهم لسلطانها ويعتقدون أنهم يعيشون آمنين فى حماه ! ولكن أخيراً ماذا عسى تجدى الشجاعة والبسالة أمام المدافع وأساليب القتال الحديثة والجنود المدربين ؟ فاضطرت المدينة إلى التسليم . وأصدر « نابليون » غداة وصوله منشوراً أراد به الدعاية وتهدئة الخواطر ، كتبه أحد المستشرقين الذين صاحبوه بلغة ركيكة ، وادعى فيه أشياء لا يصدقها عقل إنسان ، فكان مما قال فيه :

« إن الفرنساوية هم أيضاً .. مسلمون مخلصون ! » وأنهم « فى كل وقت صاروا.. مخلصين محبين لحضرة السلطان «العثمانى» — أدام الله ملكه» ثم زعم أنه ما جاء إلا ليحارب « هذه الزمرة المماليك المجلوبين من بلاد الأبازة والجراكسة .. يفسدون فى الاقليم الحسن الأحسن الذى لا يوجد فى

---

(١) كتب الجنرال « برتييه » (رئيس أركان حرب الحملة) فى رسالة إلى وزارة الحربية الفرنسية بعد الموقعة يقول : «إن الأهالى دافعوا عن أسوار المدينة دفاع المستميت وقد أصيب فى هذه الموقعة « الجنرال كليبر » بعيار نارى فى جبهته . وأصيب الجنرال « مينو » بضربة حجر أسقطته من أعلى السور . وقتل « اللواء ماس » وضباط آخرون الخ »

وكتب الجنرال « مينو » إلى نابليون يقول : « إن الأهالى دافعوا عن المدينة بشجاعة كبيرة وثبات عظيم ! »

(الرافعى: « تاريخ الحركة القومية » جـ ١ ص ١٧٩) .

كرة الأرض كلها . » ولكنه أبى إلا أن يعرف المصريون أيضا مذاق « المدنية الحديثة » التي جلبها معه فقال في نفس المنشور بعد ذلك :

« وأن كل قرية تقوم على العسكر الفرنساوى تحرق بالنار ! [١] »

ثم غادر « الاسكندرية » يوم ٧ يولية ، بعد أن عين الجنرال « كليبر » حاكما عاما عليها إذ أن جراحه كانت تعوقه عن مصاحبة الحملة . وأرسل كتيبة عن طريق البحر مع قطع الأسطول الخفيفة إلى « رشيد » فاحتلتها يوم ٦ ، ووصل هو إلى « الرحمانية » على النيل بعد أن اخترق إقليم البحيرة عن طريق دمنهور — في يوم ١٠ . فوافته الكتيبة والأسطول هناك بعد يومين . ولما التأمت جموعهم أخذوا يستعدون لمقابلة الجيش الذى حضر مع « مراد بك » ووصل مع أسطوله إلى « شبراخيت » . فحدثت موقعة لم تدم طويلا في يوم ١٣ يولية : سرعان ما ظهر فيها تفوق المدفعية الفرنسية على فرسان المماليك ، واحترق أسطول مراد لقذيفة أصابت مستودع الذخائر ، وقتل قبطانه « خليل الكريدلى » . فقرر الانسحاب إلى القاهرة ثم واصل نابليون السير نحو العاصمة على الجانب الغربي للنيل ، والجنود ينهبون القرى والمدن في طريقهم . وبعض العرب والأهالى المسلحين يتابعونهم فيقضون على من تخلف منهم — حتى وصل الجيش أخيراً قرب « إمبابة » في يوم ٢٠ ، فترك القائد جنده ليستريح في ذلك اليوم استعداداً للموقعة الفاصلة التي كانت ستنشب في الغد .

(١) الرافعى : « تاريخ الحركة القومية » ج ١ ص ٨٨ و « الجبرتى » ج٣ص ٥

موقعة « امبابة » : ٢١ يولية ١٧٩٨ :

وكان المماليك فى بادىء الأمر حين وصل إليهم خبر قدوم « الحملة » قد استهانوا بها وظنوا — على حد ما عبر « الجبرتى » : « أنه إذا جاءت جميع الأفرنج لا يقفون فى مقابلتهم ، وأنهم يدوسونهم بخيولهم[1] » . ولكنهم بعد احتلال الاسكندرية وموقعة « شبراخيت » بدا لهم شىء آخر ! فأخذ الرعب يدب إلى قلوبهم والجزع يستولى على نفوسهم وسرت موجة الذعر إلى القاهرة على إثر عودة « مراد بك » مهزوماً . فنودى بالنفير العام فى يوم ١٧ ، وأقبل الناس فتعاونوا على شراء الأسلحة والمؤن وجمعوا كل ما أمكنهم أن يحصلوا عليه . وصعد السيد « عمر مكرم » نقيب الأشراف إلى القلعة فأنزل البيرق الكبير الذى أسمته العامة « البيرق النبوى » وسار تتبعه الجماهير الغفيرة إلى « بولاق » .

وكانت الخطة التى وضعها المماليك للدفاع : هى أن يقف « إبراهيم بك » بجزء من الجيش على الساحل الشرقى عند « بولاق » — وهناك انضم إليه أغلب سكان القاهرة من الرجال القادرين على القتال . ويبقى « مراد بك » على الساحل الغربى بالجزء الأكبر من الجيش ومعه المدافع والفرسان ، وقد اتخذ قاعدته عند « امبابة » . وكان فى هذا تشتيتاً للقوى وتوزيعاً للجهود . ولكن المماليك بلغ بهم الخوف أو الارتباك إلى حد أنهم لم يرسلوا طلائع

---

(١) الجبرتى : ج ٣ ص ٣

لتتعرف : هـل الجيش الزاحف آت من طريق البر الغربى أم الشرقى ؟ فظنوه قادماً من البرين ، ووضعوا خطتهم على هذا النحو . ولـكنه لم يجىء إلا عن طريق البر الغربى . . فـكان نصيب « مراد بك » أن يتلقى الصدمة وأن يحمل عبء القتال وحده .

وفى اليوم التالى : ٢١ يولية جرت الموقعة ، فـكان فيها التقاء العالم القديم بالعالم الحديث . وهذه الموقعة التاريخية هى التى تعرف عند المصريين باسم موقعة امبابة ويسميها الفرنسيون « موقعة الأهرام » ؛ إذ كان ميدانها يمتد من النيل شمال « امبابة » إلى سفح الأهرام .

وكان الفرنسيون متفوقين على المماليك فى العدد ، فـكان هذا سبباً من أسباب نصرهم . ولـكن الموقعة بعد هذا — كانت نصرا للنظام على الفوضى ، وللمدفعية الحديثة على فروسية القرون الوسطى ، ولفن الحرب المعتمد على التنسيق والتعاون وبراعة القيادة — وفقاً لخطة سابقة مرسومة — على الشجاعة الفطرية والبسالة الفردية . وقد أطبقت المربعات التى كونها نابليون على فرسان المماليك والمشاة المهاجمين فحصدتهم المدافع حصداً ! كما غرق فى النهر عدد كبير . وقتل من الأهلين الذين كانوا محصنين فى امبابة بضعة آلاف . وحين عاين « مراد بك » الهزيمة فر بنفسه فذهب إلى قصره بالجيزة وجمع كل ما أمكن أن يجمعه وتوجه إلى الصعيد . كما أن « إبراهيم بك » حيث كان بالعدوة الأخرى حين أيقن من نبأ الهزيمة سارع بالفرار إلى الشرقية فى طريقه إلى الشام . وهكذا انتهى حكم « الشريكين » الذى دام على مصر

نحو ربع قرن — باستثناء فترة قصيرة — ولم يقدر له مرة أخرى أن يعود.

أهميتها التاريخية :

ولا ريب أن لهذه الموقعة أهمية كبيرة من الوجهة التاريخية، ولا سيما إذا نُظر إلى الآثار البعيدة التى كانت ستتكشف عنها الحوادث فى المستقبل فهى قد قضت على المماليك أو على الأقل حطمت شوكتهم وأطاحت بمجدهم : فظلوا مشردين أيام الحملة الفرنسية وبعد جلائها لم يستطيعوا أن يستعيدوا قوتهم أبداً . وإذا ذكرنا أن سيادة المماليك كانت هى الطابع المميز لحياة مصر فى هذا القرن الذى أوشك أن ينتهى عرفنا إلى أى حد ينبغى أن تعتبر هذه الموقعة ختاماً للقرن الثامن عشر وبدءاً للقرن التاريخى الذى يليه . وما كان يمكن أن تتجه الحوادث وجهتها التى اتخذتها فى السنوات القليلة الفاصلة بعد رحيل الفرنسيين، لولا نجاحهم فى هذه الموقعة وقضاؤهم على تلك الأرستقراطية الحربية التى استبدت بالبلاد، وجثمت على صدرها زمناً ليس بالقصير . فقد أدى « نابليون » إذن خدمة كبيرة للشعب المصرى — ولو أنها عن غير قصد — وكان هو يد القدر التي استخدمها لتخليص مصر من شر هذا الكابوس، الذى كان يشل الحياة فى البلاد ويكاد يخنق أنفاسها ! على أن هذا كله لا يعنى أن الحملة كانت نعمة على البلاد من أى وجه آخر غير هذا الوجه . ففى نظير نجاتها من هذا الشر كان لا بد أن تقاسى محنة وأى محنة : كان عليها أن تعاني ظلم « الفرنسيس »، وقد كان أكثر إيلاماً وأشد

قسوة من ظلم المماليك — إلا أن الذى هون أمره أنه لم يدم : فقد هبت البلاد تقاومه منذ البداية ، وواتاها الحظ فى معاونة العوامل الدولية لها حتى أمكن أن يزول عنها هو الآخر . فهذا هو الوضع الحقيقى للحملة وآثارها .

أداة الحكم :

دخل نابليون — أو بونابرته الكبير ، كما كان يدعى — « القاهرة » فى يوم ٢٤ يولية وسكن بقصر « محمد بك الألفى »[١] بالأزبكية . وكان العلماء عقب موقعة « امبابة » وفرار « المماليك » قد اجتمعوا بالجامع الأزهر وقرروا أن يتصلوا به ليطلبوا الأمان لسكان القاهرة . فذهب إليه وفد منهم فأعطاهم الأمان ، وكلمهم فى إنشاء الديوان . وكان يفكر من أول يوم فى إيجاد الأداة التى يستطيع بواسطتها أن يحكم البلاد . فصدر أمره فى يوم ٢٥ يوليه بتأليف الديوان ، وفى يوم ٢٧ منه استدعى العلماء فاجتمعوا عنده ؛ وبعد تشاور تم الاتفاق على أن يتألف هذا الديوان من عشرة أشخاص وهذه هى أسماؤهم :

الشيخ عبد الله الشرقاوى[٢] ، والشيخ خليل البكرى ، والشيخ مصطفى الصاوى ، والشيخ سليمان الفيومى ، والشيخ محمد المهدى ، والشيخ

---

(١) مكان فندق (شبرد) الآن . (والألفى) من كبار أتباع « مراد بك » .

(٢) تولى مشيخة الجامع الأزهر عقب وفاة الشيخ أحمد العروسى سنة ١٧٩٣ وكان بمثابة الزعيم الرسمى لمصر .

موسى السرسى ، والشيخ مصطفى الدمنهورى ، والشيخ أحمد العريشى ، والشيخ يوسف الشبرخيتى ، والشيخ محمد الدواخلى .

وكان أول عمل أنفذه الديوان أن قلدوا محمد أغا المسلمانى « أغات مستحفظان » : محافظاً على القاهرة ، وعلى الشعراوى « واليا » على الشرطة، وحسن أغا محرم « أمين احتساب » — وكان هؤلاء من أبناء البيوتات القديمة للمماليك الذين عرفوا بالتقوى والمسالمة . وقد أشار أهل الديوان بذلك لأن العامة تألفهم وتطيع حكمهم . وجعلوا مقر الديوان بيت « قائد أغا » بالأزبكية قرب الرويعى . وكان ما عملوه فى ثانى جلسة أن طلب إليهم فرض ضريبة « سلفة » على التجار وأرباب الحرف ، مقدارها نصف مليون ريال ،وشرعوا فى تحصيلها . وكان « نابليون » هو « سر عسكر » : قائد الجيش و بمثابة رئيس الدولة . والجنرال « ديبوى » قومندان القاهرة : « الحاكم العسكرى العـــام » . وعينوا « برطلمى » الرومى « كتخدا مستحفظان » أى وكيل المحافظ ؛ وكان هذا « من أسافل نصارى الأروام العسكرية القاطنين بمصر ، وكان من الطبجية عند « محمد بك الألفى » وله حانوت بخط الموسكى يبيع فيه القوارير الزجاج أيام البطالة .. »[١]

فهذه هى الحكومة الجديدة التى ألفها نابليون . وينبغى أن نذكر أن نظام « الديوان » ليس جديداً ، وليس — خلافاً لما توهمه « الرافعى بك »

---

(١) الجبرتى : حـ ٣ . ص ١٢ .

وهو المؤرخ القدير — شيئاً ابتكره دون أن تكون له سابقة . فقد عرفنا من دراساتنا لتاريخ مصر فى القرن الثامن عشر — والحكم صحيح من قبل ذلك أيضاً — أن « الديوان » كان دائماً موجوداً [١] . وكان يمثل الأمة فيه العلماء والتجار والأعيان . وقد طرق أسماعنا أسماء : الشيخ أحمد العروسى والشيخ محمد الأمير والشيخ أحمد الدردير وأمثالهم . وكانت كلمتهم مسموعة ووساطتهم نافذة . وكثيراً ما أرغموا المماليك على تغيير سياسة لم يرتضوها أو عزل موظف ظهر منه البغى والعدوان .

فكيف يجوز للأستاذ الرافعى بك [٢] إذن أن يزعم : « أن النظام الذى أنشأه « نابليون » فى مصر كان نظاماً جديداً فى الحكم » وأنه « قد أشرك العنصر الأهلى فى إدارة الحكومة وهذا شيء جديد » أو أنه « كان نواة لنظام شورى لم تكن تعرفه البلاد من قبل » أو يتكلم عنه كأنه « نظام دستورى » وأن « نابليون كان متأثراً فيه . . بالأفكار والمبادىء الجديدة التى أوحت بها الثورة الفرنسية » ؟

فليس أبعد عن الحقيقة من أن تقرر هذه المزاعم . ومن الخطأ الجلى أن يقال عن هذا النظام إنه « شورى » أو « دستورى » . فالواقع أنه لم يكن فيه أى ظل للشورى ؛ وأن نابليون لم ينشىء هذا الديوان إلا ليتخذ منه أداة لتنفيذ مآربه ، أو وسيلة يتقرب بها إلى الشعب . وقد

---

(١) انظر ما كتبناه عن (نظام الحكم) : ص ٢١ .

(٢) الحركة القومية حـ ١ ص ١٥٧ .

أصبح الديوان فى العهد الجديد أسوأ مما كان من قبل : فقد كانت منزلة العلماء مرعية ، وشوراهم مصغى إليها — أما الآن فقد صارت تفرض عليهم الأوامر فرضاً ، ويوجهون كيفما يشاء الرؤساء ، وتذاع المنشورات على لسانهم. وهم أنفسهم عرضة للسجن والتعذيب . وقد أغلق نابليون الديوان ، ورتب فى أعضائه كما أراد . فكان هو الحاكم المطلق أولاً وآخراً ، وسلطة أتباعه هى النافذة . ولم يقبل الأعضاء الانتظام فى الديوان إلا مرغمين ، ثم ليجنبوا الشعب — ما استطاعوا — بعض الشرور التى كان يدبرها له هؤلاء الدخلاء المستبدون[١] .

موقعة « بوقير » البحرية :

لم يكد نابليون يفرغ من تدبير هذه الشئون ، ويهنىء نفسه بنجاح مشروعه — حتى فاجأته الأحداث بشر كارثة كان يتمناها له عدو : فأفقدته طعم النصر وجعلته يرى الهزيمة ماثلة أمامه وهى تحدق فيه ببصر من حديد !

وذلك أنه فى يوم أول « أغسطس » — أى بعد أسبوع واحد من

---

(١) على أن « الرافعى بك » يعود بعد ذلك فيقرر الحقيقة غير ملاحظ ما بين تصريحاته من تناقض فيقول : « لم تخدع الأمة فى حقيقة الأغراض التى كان يرمى إليها نابليون » . « فالحملة الفرنسية قامت على أساس الفتح والاستعمار » . « إن نابليون لم يكن يقصد فى الحقيقة إلا فتح مصر وإخضاعها » و « إنه كان يهزأ بحرية الأمم ويتخذ من الشعوب سلعة يساوم بها تحقيقاً لأطماعه فى الفتح والسلطان » . ص ١٥٩ .

دخوله « العاصمة » ، داهم الأميرال « نلسون » : قائد البحرية الإنكليزية وكان يتعقب خطوات نابليون منذ علم بمغادرته « مالطه » ، متجها نحو الشرق — الأسطول الفرنسي الراسي فى مياه خليج « بوقير » . وبعد معركة استمر إطلاق المدافع فيها عشر ساعات ، من الخامسة مساء إلى الثالثة صباحاً — خرج الأسطول الفرنسي وقد حطم تحطيما ... فقتل الأميرال « برويس » ، ونسفت البارجة « أورينت » التى قدم عليها « نابليون » نسفا ، وغرق أو قتل من البحارة الفرنسيين نحو خمسة آلاف ، ولم يبق من هذا الأسطول الهائل إلا أربع سفن فقط !

كان فى هذه الكارثة القضاء على آمال نابليون فى الشرق : فقد أصبح هو وجنوده منذ ذلك الوقت محصورين فى داخل حدود مصر لا تصل إليهم الأمداد ولا الذخائر من بلادهم ؛ بينما تستطيع انجلترا أن تنقل الجيوش وتتصل بكل البلدان على شواطىء البحر الأبيض . فإذا كانت أغراضه الأساسية من الحملة أن يوجه إلى إنجلترا ضربة قاصمة ، وأن ينتزع منها السيادة على هذا البحر ، وأن يوجد قاعدة ثابتة يواصل منها الفتح إلى أن يصل إلى الهند — فإن هذه الآمال كلها قد نسفتها المدافع الانجليزية فى تلك الموقعة ! وقد عرفت انجلترا حقاً كيف تنتقم لنفسها إنتقاماً مروعا ! إلا أن نابليون وقد بدأ يشعر فى أعماق قلبه بالخيبة وبنهاية الحملة كان عليه أن يطيل أجلها بوسائل مصطنعة ؛ ولم يكن له من وسيلة إلا أن يزيد تسلطه على الشعب المصرى ، ويحاول أن يرغمه على أن يدفع ثمن

الهزيمة التى حاقت به . ولكن الشعب يأبى أن يذل لهذا الظلم والاستبداد فيهب للدفاع عن نفسه ، وتتولد عن ذلك المقاومة فالثورة ؛ وهى التى سنأخذ فى الحديث عنها .

المقاومة والثورة

مساوئ حكم نابليون :

زعم نابليون أنه ما جاء إلا ليحارب المماليك . وقال فى منشوره الذى وزعه غداة وصوله إلى الإسكندرية : « قولوا للمفترين إننى ما قدمت إليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين ، وإننى أكثر من المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى وأحترم نبيه والقرآن العظيم . . ! » — إلى آخر هذه المزاعم ! ولكنه لم يمكث فى مصر إلا قليلاً حتى تبين أنه جاء ليحارب المصريين أيضاً . وكانت كل أعماله تدل على ذلك :

كان من الأوامر الأولى التى أصدرها ، كما رأينا : « أن كل قرية تقوم على العساكر الفرنساوية تحرق بالنار ! » وفى نفس الوقت ترك جنوده يعيثون فى الأرض فساداً ، ويعتدون على الأهالى الوادعين . وكان أول عمل له بعد حضوره إلى القاهرة هو تعيين « برطلمى » الرومى نائباً لمحافظ القاهرة فكان هو الحاكم الفعلى : لأنه معين من قبل السلطات الفرنسية ومحل ثقتهم وكان هذا — كما وصفه الجبرتى — « من أسافل الأروام » سىء

الخلق مشهوراً بالقسوة والفجور ، فكان تسليط هذا الأجنبي الوغد على أهل القاهرة من شر ما فعله بونابارته للتنكيل بالمصريين الذين أعلن أنه إنما جاء ليخلصهم من يد الظالمين ! و « برطلمى » هذا أول « حكمدار » للعاصمة يعينه الاستعمار — من هذا الصنف الذى شهدت القاهرة من أضرابه كثيراً ، وقاست من أعماله وأعمال تابعيهم ما لا تزال تعانى آثاره إلى اليوم !

ولم يمض على « نابليون » فى القاهرة بضعة أيام حتى جمع الديوان وطلب منه فرض ضريبة أسماها « سلفة » على تجار العاصمة وأرباب الحرف بها مقدارها ٥٠٠٫٠٠٠ ريال فقط ؛ وكان قبيل ذلك قد فرض على أهل الثغر غرامة حربية قدرها ١٥٠٫٠٠٠ ثم رفعها إلى الضعف . ولم يكن هذا إلا « القطر » الذى يسبق انهمار « الغيث » : فبعد ذلك توالى طلب الضرائب والسلف ، وتعددت مقاديرها واختلفت مناسباتها . وفرضت على أهل الريف كما فرضت على المدن . ولم ينج من ذلك حتى النساء : فقد أجبرت السيدة نفيسة « المرادية » زوجة مراد بك — وكانت من شهيرات النساء فى ذلك العصر ، وذات مكانة رفيعة فى المجتمع — على أن تدفع ما يزيد على ٤٠٠٫٠٠٠ ريال . وأرغم غيرها من النساء على أن يفتدين أنفسهن بمبالغ أخرى ! وكانت البيوت تهاجم وتفتش باستمرار : بحجة البحث عن دفائن وخبايا ، أو إحراز أسلحة . وسلط الفرنسيون على الناس لهذا الغرض ولجمع الضرائب نصارى الشوام والأروام ، وبعض الصيارفة من القبط الذين

رضوا أن يتعاونوا معهم، تساعدهم الجنود المسلحة — فكانوا أول من أثار النعرة الدينية ، وغرس بذور الخلاف بين أبناء الوطن الواحد !

محكمة التسجيل :

ثم لما أعيتهم الحيل فى جمع المال أنشأوا ما أسموه : « محكمة القضايا » أو « التسجيل » فجعلوا عدد قضاتها أو أعضائها اثنى عشر : ستة من تجار المسلمين ، وستة من تجار القبط — على رأسهم : المعلم « ملطى القبطى »[١] . وكانت مهمة هذه المحكمة — ولم تكن فى الحقيقة أكثر من لجنة أو إدارة — أن تلزم الناس بتسجيل ممتلكاتهم ، وأن يقدم كل واحد الحجة التى تثبت ملكيته : فمن وجد الحجة وجب عليه أن يدفع رسوم القيد ثم رسوم التثبيت ، ومن لم يجد — وربما كان هؤلاء أغلب الناس — أصبح للحكومة الحق فى أن تصادر أملاكه وتضع يدها عليها . وبدأت المحكمه عملها منذ منتصف « سبتمبر » فكانت من أكبر العوامل التى بعثت الاضطراب فى حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية .

الديوان العام :

وقرر نابليون أن ينعقد فى يوم ٥ أكتوبر ما دعاه : « الديوان العام » وهو مجلس استدعى إليه أعضاء من الأقاليم . ولم يكن المراد منه أن يكون

---

(١) كان كاتباً عند « أيوب بك الدفتردار » : أحد زعماء المماليك من أتباع «مراد بك» وقد قتل فى موقعة «امبابة».

نظاماً « برلمانياً » أو شورياً ، وإنما كان الغرض الحقيقى إعداد الرأى العام لفرض ضرائب جديدة وإيجاد أداة لتحصيلها . فبعد أن قرأ خطبة الافتتاح القاضى « ملطى القبطى » طُلب انتخاب رئيس للديوان فتم انتخاب الشيخ « عبد الله الشرقاوى » بالأغلبية ، ولكنها كانت رئاسة صورية . وظل المجلس — بتوجيه ممثلى السلطات — يتناقش فى مسائل تشريعية وقضائية وأخيراً أصدر قراره الخطير : بفرض ضرائب عقارية على جميع الأملاك . ثم قسمت الأملاك إلى مراتب : عليا ووسطى ودنيا . واتخذت الاجراءات ، وعين المهندسون الذين سيقومون بمعاينة المنازل ، وربط الضرائب عليها . وكاد يتم تحقيق كل ذلك — لولا أن فوجئ الفرنسيون بقيام ثورة خطيرة .

ثورة ٢١ اكتوبر :

أدت هـذه المظالم كلها ، وآخرها هـذه الضريبة العقارية الجديدة — مضافة إلى مظالم وأسباب أخرى سنشير إليها بعد قليل — إلى انفجار ثورة وطنية خطيرة بالقاهرة فى يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٧٩٨ (الموافق ١٠ من جمادى الأولى سنة ١٢١٣) . فكانت الثورة إعلاناً للسخط العام على الحكم الأجنبى ، وتعبيراً عن الشعور القومى ، وإنذاراً لنابليون بفشل سياسته وقرب نهايته .

وقد كان من بين الأسباب الأخرى : الاستيلاء على الأوقاف وقطع

الرواتب عن مستحقيها ، والاعتداء على الحرية الشخصية ، وانتهاك حرمات المنازل ، وتجريد العاصمة من الأسلحة ، وتعريضها للهجوم باقتلاع أبواب الحارات والدروب ، واستبداد « برطلمى » الظالم . كما كان فى مقدمة الأسباب : سياسة القمع والإرهاب إذ أصدر نابليون تعليماته لرجاله فى الأقاليم بالتنكيل بالزعماء الوطنيين ، وإخماد كل معارضة . وأمر هو فى القاهرة بإعدام السيد « محمد كُرَيّم » حاكم الاسكندرية السابق الذى دافع عنها دفاع الأبطال حتى شهد له الفرنسيون أنفسهم بالشهامة والشجاعة — فلم تقبل فيه شفاعة ، ونفذ فيه حكم الإعدام فى يوم ٦ سبتمبر إذ صعدوا به إلى القلعة « وكتفوه وربطوه مشبوحاً وضربوا عليه بالبنادق كعادتهم فيمن يقتلونه ثم قطعوا رأسه وطافوا بها[١] . . ! » كما قتل كثير غيره . على أن السبب الأول والأخير للثورة كان هو : الأنفة من الرضا بحكم الغاصب ، والشعور بالكرامة الوطنية . وهذا الشعور موجود منذ قدوم الحملة إلى البلاد ظهر فى هبة الاسكندرية للدفاع عن نفسها دون أى تدبير سابق ، كما ظهر فى احتشاد أهل القاهرة عند ساحل بولاق للاشتراك فى المعركة التى كان متوقعاً أن تحدث هناك — كما ظهر فى المقاومة المستمرة التى كانت تواجه بها الحملة أنى رحلت أو أقامت . وإذا كانت موقعة إمبابة قد انتهت بين « بونابرته » والمماليك فإنه كان عليه أن يعد نفسه لخوض معارك عديدة

---

(١) الجبرتى ج ٣ ص ٦٣ .

تنشب بينه و بين الأهالى ، العزل من السلاح ، كما توجه لفتح أحد الأقاليم لحدثت مواقع: فى المنصورة ، والجمالية ، وفى طنطا ، ورشيد ، ودمنهور ، وفى قرى صغيرة : كشباس عمير ، وسنباط ، والشعراء . وفى أغلب مدن الوجه القبلى . وكانت الاضطرابات تنتشر من مديرية إلى أخرى . وظهر زعماء المقاومة فى كل مكان[1] : كأبى شعير فى المنوفية ، والشواربى فى القليوبية ، ومصطفى العديسى فى المنصورة ، وحسن طوبار فى المنزلة وأمثالهم . وما سلموا للغاصب أبدا ما داموا على قيد الحياة .

وكان هذا الشعور الوطنى نتيجة الروح الدينية القوية التى كانت من أظهر مميزات هذا العهد : إذ أن المسلم ودينه يغرس فى نفسه معانى العزة والكرامة يأبى أن يذل لغير الله أو يخضع لحكم الأجنبى !

وقد نظر المصريون أول ما نظروا لقائد الحملة وجنوده على أنهم أبناء أولئك « الفرنسيس » الذين حاولوا أن يغزوا مصر أيام الحروب الصليبية ، فباءوا بالفشل . وأدت إحدى حملاتهم إلى أسر مليكهم وسجنه فى « دار ابن لقمان » ! ولم تتغير هذه النظرة فى جوهرها أثناء مقام الحملة بالرغم من اختلاف الأحوال فى مصر عما كانت فى ذلك العهد ، فظلوا يناوئونها

---

(١) قال المسيو « مارتان » أحد مهندسى الحملة : « بالرغم من احتلال الفرنسيين لعاصمة مصر فإنهم لم يستقر لهم قرار فى البلاد ، وكان مركزهم فيها مزعزعاً ومحفوفاً بالمتاعب ولم يترك الأهالى وسيلة لمقاومة السلطة الفرنسية إلا اتبعوها ؛ وقد ذهب كثير من الفرنسيين ضحية هذه المقاومة » : عن الرافعى حـ١ ص١٦٠ .

بكل الوسائل ، و إن كانت ناقصة — حتى استطاعوا مثل أسلافهم أن يخرجوا الغاصب ، ولو بعد حين ، ويجلوه عن بلادهم .

وكانت « ثورة » القاهرة إحدى الثورات التى انبعثت عن كل هذه المشاعر — كما كانت ثورتها الثانية التى سيأتى الحديث عنها .

واستعرت نيرانها فى الأحيـاء الوطنية كالحسينية والجمالية والغورية ، وكان مركزها العام : « الجامع الأزهر » الذى اتخذ الثوار منه معقلهم الحصين وسدوا كل الطرق الموصلة إليه بالمتاريس . وقد بدأت الحركة فى فجر ذلك اليوم بمظاهرة كبيرة توجهت إلى بيت « القـاضى » ، لتعلن الاحتجاج على فرض الضرائب الجديدة وغير ذلك من المظالم ، ولم تنقلب إلى ثورة دموية إلا حينما حضرت القوات الفرنسية واعتدى « برطلمى » على الأهالى بإطلاق الرصاص ؛ فهاجت الجموع المحتشدة ونشبت معركة عنيفة بينها و بين فرسان الفرنسيين أسفرت عن مقتل « الجنرال ديبوى » قومندان القاهرة !

ثم انتشرت الثورة فى جميع أنحاء العاصمة وهاجم الأهـلون مخافر الفرنسيين وحاولوا الاستيلاء عليها وقتل من الفريقين عدد كبير ؛ كما قتل فى اليوم الثانى الـكولونل « سلـكوسكى » ياور نابليون فى إحدى المعارك وأوشـك أن يفلت الزمام من يد القيادة الفرنسية . فلم ينقذ الموقف إلا أن أمر نابليون بنقل المدافع تحت جنح الظلام ونصبها على تلال المقطم المشرفة

على مراكز الثورة فظلت تضربها ساعات متواصلة ، وأرادوا بصفة خاصة هدم الجامع الأزهر الذى كانت الجموع محتشدة فيه . ولكن أراد الله أن لا يمس بسوء . فبهذه الطريقة وحدها استطاعوا أن يسيطروا على الحالة .
وتحت حماية المدافع نفذت الجنود إلى الأحياء الوطنية التى عجزت عن اقتحامها من قبل ، ودخلوا إلى الجامع الأزهر وربطوا خيولهم بقبلته ، وعاثوا فيه « وكسروا القناديل وهشموا خزائن الطلبة ونهبوا ما وجدوه من المتاع ! » ثم لما هدأت الحال عمدوا إلى الانتقام من أهل القاهرة ، بدون تفريق ، وبصورة وحشية تدل على مبلغ ما وصل إليه هؤلاء الفاتحون من الحضارة والمدنية ! فقتلوا من أهل القاهرة — باعترافهم — ما يزيد على أربعة آلاف !

وقبضوا على كثيرين وأعدموهم سراً بالقلعة بدون محاكمة وبينهم عدد كبير من النساء ! وبحثوا عن زعماء الثورة فاتهموا خمسة من العلماء . وبعد أن حبسوهم أكثر من عشرة أيام وأجروا معهم محاكمة صورية حكموا عليهم بالإعدام ، فنفذوا هذا الحكم فى يوم ٤ نوفمبر سنة ١٧٩٨ . ويصف الجبرتى حادث استشهادهم فيقول : « وذهبوا بهم إلى بيت قائمقام بدرب الجماميز ... فلما وصلوا بهم هناك جردوهم من ثيابهم وصعدوا بهم إلى القلعة فسجنوهم إلى الصباح فأخرجوهم وقتلوهم بالبنادق وألقوهم من السور خلف القلعة . وتغيب حالهم عن أكثر الناس أياما[1] » . فهؤلاء هم شهداء الوطنية الأول وهذه هى أسماؤهم : « الشيخ سليمان الجوسق

---

(١) ج ٣ ص ٢٩ . ونجد تراجمهم فى صفحتى : ٦١ و ٦٢ .

والشيخ أحمد الشرقاوى ، والشيخ عبد الوهاب الشبراوى ، والشيخ يوسف المصيلحى ، والشيخ إسماعيل البراوى » . وكانوا جميعاً من شباب مدرسى الأزهر .

فهـذه هى الثورة الوطنية الأولى التى دلت على حيوية المصريين ونزعتهم القوية إلى الاستقلال واستعدادهم للتضحية بالأموال والأرواح . ولم يستطع الفرنسيون بعد ذلك أن يحكموهم إلا بالقلاع التى بنوها على التلال وسموها بأسماء قتلاهم فى هذه المعارك . ولم يجسر أى جندى أن يسـير فى شوارع العاصمة إلا مسلحاً . وعرف نابليون أنه أمام شعب لا يقهر . وقد وطد العزم على مكافحته وإخراجه ، ولـكن بقى أن تساعده العوامل الدولية والظروف الخارجية ؛ وهذه هى التى سنأخذ فى شرحها الآن .

الحرب مع الدولة العلية :

ترددت الدولة العلية فى بادىء الأمر لا تدرى ماذا تصنع بهذا العدوان المباغت ؛ ولـكنها بعد ما رأت من هزيمة الفرنسيين وتحطيم أسطولهم فى موقعة « بوقير » ، واستعداد المصريين للمقاومة — بدا الطريق أمامها واضحاً للعمل . فأعلنت الحرب على نابليون في ٢ سبتمبر سنة ١٧٩٨ ، وشرعت تعد جيشين : أحدهما يتوجه عن طريق البر من الشام . والثانى عن طريق البحر ، ونقطة تجمعه فى « رودس » . وفى ديسمبر من هذا العام : تألف « التحالف الدولى الثانى » : من تركيا ، وانجلترا ، والروسيا ، والنمسا ضد

فرنسا . وتقدم أحمد باشا الجزار «والى» عكا فاحتل قلعة العريش فى ٢ يناير سنة ١٧٩٩ . فحينئذ رأى نابليون أن لا بد أن يفاجىء أعداءه قبل أن يفاجئوه ، وكانت عقيدته دائماً : أن خير وسيلة للدفاع هى الهجوم.

فأعد حملته سريعاً فى أوائل هـذا العام وغادر القاهرة فى يوم ١٠ فبراير ١٧٩٩ ، ومعه ١٣٠٠٠ مقاتل قاصداً إلى الشام . فبعد أن استرد قلعة العريش ، واحتل فى طريقه خان يونس ، فغزه ، فالرملة ، فاللد — وصل إلى « يافا » فى ٣ مارس . وضرب عليها الحصار فدافعت حاميتها عنها دفاعاً مجيداً ، ولم تسلم إلا بعد أربعة أيام . و بعد أن أعطى أهلها عهد الأمان استعرض الأسرى وأمر بإعدامهم جميعاً رمياً بالرصاص : مخالفاً بذلك كل قوانين الحرب والإنسانية — فقتل منهم ثلاثة آلاف !

ثم استأنف السير حتى وصل إلى أسوار « عكا » . وكانت هذه المدينة مفتاح سوريا الشماليه ولبنان . فبذل كل ما فى وسعه واستخدم كل قواه ، وعاود الهجوم بعد الهجوم لـكى يستولى على هذه المدنية ولـكن خاب مسعاه . وكان ذلك راجعاً : إلى استبسال الأهالى فى الوقوف أمامه لما رأوا من وحشيته التى ظهرت عند استيلائه على يافا ، ولاستماتة الجزار فى الدفاع وقوة عزيمته ، ولمناعة الموقع ، وللحصار الذى ضربه الأسطول الإنجليزى بقيادة السير سدنى سميث على الشواطىء ، فوقعت فى يده أكثر المؤن والذخائر التى أرسلت إلى الجيش الفرنسى من مصر . فبعد حصار شهرين (من ١٩ مارس إلى ٢١ مايو) اضطر نابليون أن يرفع الحصار — وقد دفنت آماله فى فتح الشرق

تحت أسوار عكا — وعاد يجر أذيال الخيبة إلى القاهرة فدخلها فى ١٤ يونية. ولكن كانت له فرصة أخرى بعد شهر لكى يسترد هيبته : إذ أن الحملة التى تجمعت فى « رودس » قد وصلت إلى شاطىء « بو قير » ونزلت إلى البر فى ١٤ يولية بقيادة « مصطفى باشا » زعيم الانكشارية فأسرع نابليون إلى مهاجمتها وانتصر عليها فى موقعة حاسمة في ٢٥ منه . ولم يبق من هذا الجيش إلا فلول لاذت بالنجاة مسرعة إلى السفن التى كانت تنتظر قرب الشاطىء . وكان من بين هذه الجنود : « محمد على » الذى قدم مصر إذ ذاك لأول مرة .

على أن نابليون رأى أن كل هذا لا يخفف من حرج مركزه ، وقد رأى أنه محاصر من جميع الجهات وأن الحملة مقضى عليها ؛ وقد علم أن الدولة العثمانية تعد جيشاً جديداً . وسمع أخباراً سيئة عن بلاده ، وهزيمتها أمام جيوش النمسا والروسيا — فشعر إزاء هذا كله أنه إذا بقى فى مصر فستكون قبراً له ! فقرر العودة إلى فرنسا سراً وغادر القطر فى ٢٣ أغسطس ، فلم يصل إلى فرنسا إلا فى يوم ٩ أكتوبر . وكان رجوعه هذا اعترافاً صريحاً منه بفشل حملته على مصر ، وأنه لم ينل منها شيئا .

إلى نهاية الحملة :

لا يسعنا بعد عودة القائد ، واعترافه بفشل مشروعه على هذا النحو ، إلا أن نجمل الحوادث إلى نهاية الحملة : فقد أوصى نابليون خليفته أن يستعد

الجلاء إذا حصل على شروط مناسبة . ولما رأى « كليبر » وهو الذى خلفه أن جيشاً جديداً قد وصل تحت قيادة الصدر الأعظم : « يوسف ضيا باشا » دخل معه فى مفاوضات ، واتفقا على « هدنة العريش » فى ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ : التى تعهد الفرنسيون فيها بالجلاء فى مدى ثلاثة أشهر على أن ينقلوا إلى بلادهم فى سفن عثمانية . وأخذ فى تنفيذ هذه الاتفاقية حتى لم يبق على نهاية المدة إلا بضعة أيام فأرسل الانجليز إنذاراً إلى كبير الفرنسيين يخبرونهم أنهم لن يسمحوا لهم بالرحيل إلا إذا سلموا أنفسهم كأسرى بدون قيد ولا شرط . وكان هذا نقضاً للهدنة فصمم الفرنسيون على البقاء واستعدوا لمهاجمة الجيش العثمانى الذى كان قد وصل إلى « المطرية » .

وكانت القاهرة قد قامت على قدم وساق تطالب بالجلاء : ففى الوقت الذى كانت الموقعة ناشبة فيه بين الفرنسيين والعثمانيين فى « عين شمس » فى يوم ٢٠ مارس اضطرمت القاهرة ناراً بثورة جانحة أخطر من سابقتها اشترك فيها العلماء والتجار والاهالى وظهر كأن القاهرة قامت تتحدى الجيش الفرنسى وهى تتمثل بقول الشاعر :

إذا همّ ألقى بين عينيه عزمه ونكّب عن ذكر العواقب جانبا !

فبالرغم من هزيمة العثمانيين وتقهقرهم نحو بلبيس فالصالحية ، حتى جاوزوا الحدود استمرت الثورة فى القاهرة ٣٧ يوماً والأهالى يحاربون بكل ما تصل إليه أيديهم ، ولا يعبأون بما تصب عليهم مدافع الفرنسيين من قنابل ،

ولا بما يسقط بينهم من ضحايا ، ويرفضون أى مسعى للصلح . وقد أوجز الجبرتى وصف حالهم فى هذه العبارة : « ويقولون لا نرجع عن حربهم حتى نظفر بهم أو نموت عن آخرنا ! »[١] . وإذا صرفنا النظر عما انتهت الثورة إليه من عواقب فإن المؤرخ لايسعه إلا أن يسجل الحقيقة ويذكر هذه الهمة العالية ويتحدث عن تلك الروح الفدائية بكل فخر وإعجاب !

وقد كان زعماء الثورة من الشعب : السيد عمر مكرم النقيب السابق ، والسيد أحمد المحروقى كبير التجار ، والشيخ محمد السادات من كبار العلماء . ومعهم من المماليك: إبراهيم بك وحسن بك الجداوى ومحمد بك الألفى. ومن العثمانيين ناصف باشا ونصوح باشا . فقد اتحدت القوى الثلاث فى هذا الموقف على محاربة الفرنسيين ، ونسوا ما كان بينهم من خلاف ! وقد جاهدت « بولاق » فى هذه المواقع أعظم الجهاد ،وقدمت أكبر تضحية تحت زعامة بطلها الحاج « مصطفى البشتيلى » فلم تسلم إلا بعد أن هاجمها الفرنسيون من كل جانب ،وهدموا منازلها ،وأشعلوا فيها النيران !

وانتهت ثورة القاهرة الثانية هذه فى أواخر أبريل سنة ١٨٠٠ وتغلب الفرنسيون ، فى الظاهر — ولكن الشعب كان كالأسد الذى أثخن بالجراح وهو لا يزال متحفزا للوثوب والمقاومة ! وانقلب الفرنسيون إلى الانتقام كما فعلوا عقب الثورة الأولى ، ولكن فى هذه المرة كأنما جن جنونهم

---

(١) جـ ٣ ص ١٠٠ .

وفقدوا كل وعى أو تقدير لمبادىء العدل والانسانية : فقتلوا ، وسجنوا ، وعذبوا.. وفرضوا الغرامات الباهظة وخربوا الدور . وكان ممن وقع غضبهم عليه الشيخ محمد السادات فحبسوه وضربوه بالعصى فى السجن، صباحا ومساء وعذبوا أهله ، وصادروا أملاكه ! وهكذا فجر « كليبر » وجاوز كل حد حتى سلط الله عليه « سليمان الحلبى » فاغتاله فى قصر « الألفى بك » بالأزبكية فى يوم ١٤ يونيه سنة ١٨٠٠ . و « سليمان » تاجر من حلب ولكنه كان طالباً بالأزهر قبل ثلاث سنوات . وكان هذا أول اغتيال سياسى له آثار خطيرة فى تاريخ مصر الحديث .

فخلفه « مينو » — وعدل عن هذه السياسة الطاغية ؛ ولكنه استمر فى فرض الغرامات وإرهاق الناس بالضرائب . ولم يحدث فى بقية هذا العام حوادث مهمة إلى أن جمع العثمانيون والانجليز جموعهم وأعدوا عدتهم ، وقدموا لتوجيه الضربة القاصمة : فكان عام ١٨٠١ هو عام تسليم الفرنسيين .

ففى ٨ مارس وصلت الحملة الانجليزية بقيادة السير « أبر كرومبى » ونزلت على شاطىء « بوقير » ثم التقت مع الفرنسيين فى موقعة « كانوب » بالقرب من الاسكندرية (٢١ مارس) فهزم الفرنسيون ، واضطر « مينو » إلى الالتجاء إلى الاسكندرية فظل محاصراً بها منذ ذلك الوقت إلى يوم جلائه . وفى ٢٥ من الشهر وصلت الحملة العثمانية[١] بقيادة

(١) عندما علم الفرنسيون بقدوم هذه الحملات حبسوا أعضاء الديوان والشيخ السادات أيضاً ، خوف أن يقوموا بثورة كالأولى .

القبطان « حسين باشا » ومعه ستة آلاف من خيرة جنده[١] ، وتقدم الجيش الانجليزى العثمانى المختلط فاحتل « رشيد » . وكان « أبر كرومبى » قد قتل فى الموقعة السابقة وخلفه « هتشنسون » فبعد وصول العثمانيين قرر الزحف إلى القاهرة . واستولى الحلفاء فى طريقهم على الرحمانية (٩ مايو) بعد أن هزموا الحامية الفرنسية بها . وفى هذه الأثناء كان جيش عثمانى آخر يتقدم من طريق العريش ، بقيادة الوزير « يوسف باشا » واحتل الصالحية وهزم الفرنسيين شمال بلبيس . ثم التقت الجيوش جميعاً شمال القاهرة عند خط « إمبابة — منية الشيرج » وأعدوا الخطط لمهاجمة العاصمة والاستيلاء عليها . فأدرك الجنرال « بليار » وهو الذى أنابه «مينو» عنه أن لا فائدة ترجى من المقاومة فبعد أن استشار معاونيه قرروا التسليم وفاوضوا الحلفاء على أن يجلو عن البلاد على مثل الشروط التي اتفق عليها فى معاهدة « العريش » . فوقعت إتفاقية الجلاء فى ٢٧ يونيه وجلا الفرنسيون نهائياً عن القاهرة فى يوم ١٤ يوليه . وأما « مينو » فقد استمر يقاوم فى « الاسكندرية » ولكنه اضطر أخيراً إلى أن ينهج منهج زميله فوقع معاهدة التسليم فى ٣١ أغسطس . ثم أخذت الجنود الفرنسية تجلو عن ثغر الاسكندرية عائدة إلى بلادها فى خلال شهر سبتمبر من عام ١٨٠١ .

---

(١) كان من بين هذه الجنود : « محمد على » . وقد قدم مصر إذ ذاك للمرة الثانية وأقام بها منذ ذلك الحين .

وبذلك انتهت الحملة الفرنسية[1] .

صراع بين القوى :

عثمانيون ، ومماليك . وأرنؤود

أصبحت مصر بعد جلاء الجنود الفرنسية ميداناً لصراع عنيف بين قوى ثلاث : العثمانيين ، والمماليك ، والأرنؤود . وليس تاريخها فى السنوات الأربع التالية : (١٨٠١ — ١٨٠٥) — وهى مرحلة انتقال فى تاريخ البلاد — إلا تسجيلا للحوادث التى نشأت عن هذا الصراع ، والأدوار التى مر بها حتى انتهى إلى نتيجة حاسمة ، بفضل تدخل قوة رابعة كانت من الوجهة المعنوية أكبر من هاته القوى جميعا : ألا وهى قوة الشعب . وينبغى أن نذكر الآن كلمة عن كل من هذه القوى ، ومدى ما كان بينها من علائق ، وماذا كان أمام كل منها من فرص للغلبة أو الهزيمة ، فى تلك اللحظة التاريخية : التى كانت البلاد تقف فيها فى مفترق الطرق بين عهدين .

---

(١) أحضر « نابليون » معه بعثة « علمية » ، مؤلفة من نحو ١٥٠ عالما من نوابغ فرنسا فى مختلف العلوم والفنون . وقد لبثوا يدرسون أحوال البلاد ، ولكن لم يكن لهم أثر فى تاريخ مصر السياسى أو الفكرى فى ذلك الوقت . ولذلك لم نجد موضعا للحديث عنهم فى هذا الكتاب . وإنما كان الغرض من إحضارهم أن يعاونوا « نابليون » فى إنشاء « المستعمرة الفرنسية » ويذللوا له صعوبات الحرب ، وقد كان من أهم نتائج وجودهم وضع كتاب « وصف مصر » والعثور على « حجر رشيد » .

أما المماليك فكما ذكرنا كانوا هم الذين تلقوا الصدمة الأولى من الاحتلال . وقد كانوا الهدف الأول للحملة فأراد نابليون أن يقضي عليهم لأنهم كانوا يمثلون القوة الحربية الوحيدة فى البلاد ؛ وقد نجح فى تحقيق غرضه إلى حد كبير . وقد أبنا فيما سبق ما كان لموقعة « إمبابة » من أثر . ونزيد الآن أن الغالب صادر أملاكهم واستولى على أموالهم ، فجردهم أيضا من قوتهم الاقتصادية . واضطر كثير منهم إلى هجر حياة الجندية ، واندمجوا فى غمار الحياة العادية كأفراد من الشعب . وأما المحاربون فظلوا منقسمين فريقين : فريق بالشام تحت زعامة إبراهيم بك ؛ وفريق بالصعيد تحت قيادة مراد بك . وقد أخذ الأول ينحاز إلى جانب العثمانيين ، والثاني يهادن الفرنسيين ، وكاد أن يعقد حلفاً معهم . فحين قاربت الحملة على الانتهاء كان المماليك قد فقدوا وحدتهم ومُزقت صفوفهم ، وضاعت هيبتهم وانحطت قواهم المعنوية .

ثم ظهر كأن القدر يساعد أيضا فى التعجيل بزوال دولتهم : ففى الطاعون الذى انتشر فى البلاد فى خلال عام ١٨٠١ مات « مراد بك » — وكان أخطر شخصية فيهم جميعا — ودفن بمسجد الشيخ العارف بسوهاج ؛ كما مات بغزة : إسماعيل بك الجداوى ، وعثمان بك طبل . وكانا زعيمى الحزب الآخر الذى كان يشايع « إسماعيل بك » . ولم يكن موت « مراد بك » — فى هذا العام الأول من القرن التاسع عشر — حادثا عاديا يعنى وفاة فرد ، وإنما كان يرمز إلى زوال عهد بأسره :

وما كان « قيس » هلكه هلك واحد
ولكنه بنيان قوم تهدما !

والواقع أن مراد بك هو الذى كان يرجى أن يكون له الأثر الأكبر في محاولة إعادة مجدهم وبناء دولتهم . وقد لبث محور الحوادث نحو ربع قرن . وكان آخر المماليك الذين حكموا مصر حكما مطلقا كأنه أحد الأمراء المستقلين أو الملوك .

وآلت الزعامة بعده إلى كبيرى أتباعه وهما : « محمد بك الألفى » و « عثمان بك الطنبورجى » الشهير بالمرادى . وبعد مقتل الأخير خلفه « عثمان بك البرديسى » . وكان معهما : « إبراهيم بك » . فهؤلاء كانوا هم الزعماء فى مطلع العهد الجديد . ولكن إبراهيم بك أصبح شيخاً كبيراً ، ولم تكن له ، حتى منذ بداية عهده ، همة رفيقه الأول ولا حيويته . فغلب عليه زعماء الشباب . ووقعت الفرقة بين الألفى والبرديسى لأن شخصيتيهما كانتا متغايرتين تمام التغاير : فبينما كان الأول ذكيا واسع الخيال ، بعيد النظر قوى الشخصية ، كان الآخر غشوما قصير النظر يغلب عليه التهور ، ويمتلىء قلبه بالحسد والعجب . فأضمر الحقد لزميله ولم يرض أن يتعاون معه خوف أن تكون له الزعامة عليه . فكانت هذه الفرقة بينهما سبباً فى ضياع ما بقى في أيديهما من قوة أو نفوذ .

وقد كان لا بد للمماليك ، بعد انجلاء العاصفة ، من أن يحزموا أمرهم ويحاولوا إعادة بناء ما تهدم . ولكن أعداءهم لم يتيحوا لهم الفرصة ،

فعاجلهم العثمانيون بضربات متتالية ، أرادوابها أن يجهزوا على من بقى منهم ولم يتحرك الشعب لنصرتهم ، لأنه كان قد عرف فيهم أنهم قوم أفاقون لا مبدأ لهم — بل هم مستعدون للتضحية به فى سبيل تحقيق منافعهم الذاتية. وكانت روح العصر قد أخذت تتعارض معوجودهم : إذ أنه فى هذه الفترة ظهرت الحركة التى تدعو إلى إلغاء نظام الرق ؛ ووجدت الحركة صدى فى جميع أنحاء العالم . فكان إلغاء هذا النظام — وهو الأساس الذى يعتمد عليه وجود طبقتهم — مؤديا لا محالة إلى انهيار هذه الطبقة ، ثم انعدامها .

وذلك — بينما أفاد العثمانيون من تطورات الحوادث التى أدت إلى إخراج الحملة ، فصار مركزهم قويا بعد الجلاء . وتمكنوا من أن يفدوا إلى البلاد بجيش كبير كان قد انتفع بحركة الإصلاح التي قام بها السلطان « سليم الثالث » على ما فصلنا فيما سبق — ولو أنه كان إصلاحا جزئيا .. وأدرك الأتراك هذه الفرصة المتاحة لهم فسعوا إلى استغلالها . وكان يمكن أن ينتهى الأمر إلى تثبيت سلطانهم و بقاء حكمهم لولا أنهم أخطأوا فى فهم نفسية الشعب ، ولم يقدروا العوامل الجديدة التي طرأت على الموقف .. فعادوا بنفس الروح القديمة التى كانت ترتفع منها الشكوى ، وشهدت البلاد نفس المظالم التى احتجت عليها فى أيام بعثة القبطان حسن باشا ، فنفرت منهم ، و بدأت تؤ يد القوة الجديدة التى أخذت تنافسهم وهى قوة الألبان . ولم يكن اختيارهم لمحمد باشا « خسرو » ليكون الوالى الأول

فى هذا الظرف الدقيق اختياراً موفقاً : فقد كان مملوكا سابقا ، وكان من هذا الطراز القديم الذى لا يفهم الحكم إلا على أنه وسيلة للاستغلال والانتقام فأساء التدبير حتى أثار عليه جنده أنفسهم . وكان سقوطه وطرده — ومن ثم ضعف النفوذ العثماني — على أيدى أعوانه أنفسهم ، الذين كان يرجى أن يكونوا أدوات له للبطش بأعدائه .

أما القوة الطارئة الجديدة فكانت هى قوة الألبان أو « الأرنؤود » وكان هؤلاء قسما من الجيش العثمانى يعادل القسم الآخر الكبير : أى « الإنكشارية » . ولكن الأولين كانوا يكونوا وحدة تتميز بالتجانس والانسجام . كما كان يدفعهم شعور غامض بالعصبية أو القومية . وساعدهم الحظ فى أن كانت لهم زعامه رشيدة حكيمة . وكان مستواهم السياسى والعقلى أعلى من مستوى جنود الدولة القديمة . وهم ولا ريب قد وصلوا إلى لب السياسة حين رأوا أن يعتمدوا على القوة التى كان لها فى النهاية الفصل فى جميع الأمور: ألا وهى قوة الشعب . فأخذ زعماؤهم يتقربون إليه ويخطبون وده . وجنوا ثمار هذه السياسة : فتغلبوا على خصومهم ، إلى أن أصبحت لهم الكلمة العليا فى البلاد .

وفى خلال هذه التطورات لبث الشعب يرقب الحوادث عن كثب . وارتأى أن يستريح قليلا ، بعد معركة الصراع العنيفة التى دارت بينه وبين الغزاة الأجانب . وقد أظهر شعوره بالفرح لما أحرزه من نصر فى هذه الموقعة . وبدا كأن عنده بعض الأمل فى أن يكون العثمانيون قد انتفعوا

بتجار بهم القاسية الماضية ، وسيعودوا إليه بروح من الأخوة والعدل . ولكن بعد قليل سرعان ما كشفت له الحوادث عن الحقيقة ، وبدأ يتذكر المآسى التى ذاقها على أيديهم . فقرر الإعراض عنهم . ولم يكن المماليك خيراً منهم فهم مثلهم سواء فى الجهل والحمق والغشامة . فرأى أن يلجأ إلى هذه القوة الناشئة التى لم يجرّبها من قبل ، والتى أخذت تظهر له التودد والطاعة : ممثلة فى شخص هذا الجندى المغامر وهو « محمد على » وبدأت تداعبه الآمال فى أن هذا الاختيار سيفتح أمامه بابا ينفذ منه إلى الظفر بمآربه ، وتحقيق مطامحه .

وتنقل الصراع حتى انتهى إلى هذه النتيجة الحاسمة فى أدوار أربعة : فالدور « الأول » كان معركة التناحر بين العثمانيين والمماليك ؛ و« الثانى » كان عهد اتحاد بين المماليك والأرنؤود ؛ و« الثالث » كان محاولة العثمانيين إعادة نفوذهم ؛ وأما الدور « الرابع » والأخير فكان دور انتصار الشعب وتنفيذ إرادته .

ونستعرض الآن أهم الحوادث فى كل من هذه الأدوار إلى نهاية الفترة .

الدور الأول : المعركة بين العثمانيين والمماليك ١٨٠١ — ١٨٠٣

دخل القاهرة عقب جلاء الجنود الفرنسية : الوزير «يوسف» باشا ، والقبطان «حسين» باشا ، ومعهم من زعماء المماليك : إبراهيم بك ، والألفى

والبرديسى وغيرهم . كما عاد مع الجيش العثمانى السيد عمر مكرم نقيب الأشراف . وتظاهر العثمانيون فى بادىء الأمر بالصداقة مع المماليك ؛ وعينوا الألفى بك حاكما على الصعيد . ولكنهم كانوا ينوون الغدر بهم وأخذوا يدبرون المؤامرات للتخلص منهم : ففى أكتوبر من هذا العام (١٨٠١) استدعى القبطان حسين باشا جمعاً من زعماء المماليك إلى الاسكندرية لمشاهدة الأسطول وكان متفقاً مع رجاله أن يغتالوهم فى عرض البحر ، فحدثت موقعة قتل فيها : عثمان بك المرادى ، وعثمان بك الأشقر ، وإبراهيم بك السنارى وآخرون . كما جرح عثمان بك البرديسى وأخذ أسيراً . وفى نفس الوقت أصدر الوزير بالقاهرة أمره باعتقال كل من كان بها من المماليك ، وفى طليعتهم ابراهيم بك . ولكن المماليك نُجُّوا من كارثة محققة فى كلتا الحالتين بفضل تدخل الإنجليز الذين كانوا يعتبرون المماليك حلفاء لهم ، ويعدوهم ليمهدوا الطريق لهم لاحتلال البلاد فى المستقبل . فأجبروا العثمانيين على أن يفكوا إسارهم وذهب هؤلاء بعد ذلك إلى الصعيد وملء جوانحهم الرغبة فى الانتقام .

وفى أواخر هذا العام سافر « القبطان » إلى الأستانة ، بعد أن ظفر من الدولة بالموافقة على تعيين وكيله ومملوكه السابق « محمد باشا خسرو » والياً على مصر . ولكن هذا لم يحضر إلى القاهرة لمباشرة عمله إلا فى يناير من العام التالى (١٨٠٢) . وفى هذا الشهر سافر الوزير أيضاً ، فأصبح محمد باشا هو الحاكم المطلق فى البلاد . وقد لبث فى الولاية نحو عام ونصف ،

ولـكنه فشل فى تأدية مهمته فشلا ذريعاً : فقد تمثلت فى عهده كل مساوىء الحـكم العثمانى ، وأغضب الشعب والحاشية وجنده أيضاً ، وأضاع ما كان للأتراك فى بدء عهدهم الجديد من هيبة ونفوذ . وقد هزم أمام المماليك فى مواقع عدة أهمها موقعة دمنهور (٢٠ نوفمبر سـنة ١٨٠٢) . وبالرغم من الضرائب الـكثيرة التي فرضها والتي أغضبت الشعب فقد أصبحت خزانته خاوية ولما طالبه الجند بالرواتب المتأخرة رفض أن يعطيهم شيئاً . وفى نفس الوقت كان يريد إرسالهم إلى الصعيد لمحاربة المماليك فثاروا عليه وحاصروا منزله — وكان بقصر الألفى بالأزبكية — وأطلقوا عليه المدافع من القلعة وأشعلوا فيه النار ، فاضطر إلى الهرب وتوجه إلى المنصورة ، فدمياط (مايو ١٨٠٣) .

الدور الثانى : الاتحاد بين المماليك والأرنؤود ١٨٠٣ — ١٨٠٤

أصبح حاكم القاهرة حينئذ « طاهر باشا » ، قائد الأرنؤود : إذ أنه كان زعيم هذه الحركة ، وتمـكن فى أثناء الفتنة من احتلال القلعة . ولـكنه كان جندياً لا سياسياً : فحابى قومه من الأرنؤود على حساب الانـكشارية . فغضب هؤلاء وتوجه إليـه جنديان منهم هما « موسى أغا وإسماعيل أغا » فاغتالاه بالقلعـة ! ولم تطل مدة حـكمه أكثر من ستة وعشرين يوماً . فخلفه « محمد على » ، ولـكنه وجد نفسه فى مأزق إذ أن « الانـكشارية » قد عقدوا العزم على الاستئثار بالأمر ، وبايعوا

« أحمد باشا » والى المدينة المنورة وكان فى طريقه إليها — والياً . فلم يجد سبيلا لدفع هذا الخطر إلا بالاتحاد مع المماليك : فاجتمع بإبراهيم بك والبرديسى بك بالجيزة وعقد معهما حلفاً . و بهذا التعاون تمكنوا من إخراج أحمد باشا والتغلب على « الانكشارية » ؛ ثم نادوا عليهم بمغادرة البلاد فرحلوا إلى الشام . وكان هذا آخر عهد البلاد بهم ، كما كان فى الواقع نهاية النفوذ العثمانى .

و بواسطة هذا الاتحاد تمكن محمد على من تحقيق أغراض أخرى : فقد جردوا حملة على الوالى السابق « خسرو باشا » بدمياط ، وأحضروه إلى القاهرة حيث بقى سجيناً أكثر من عام . ولما عين الباب العالى والياً جديداً — خلفاً له — وهو « على باشا الجزائرلى » لم يمكنوه من الحضور إلى « العاصمة » لمباشرة سلطته ، فبقى فى الإسكندرية حتى دبروا مؤامرة لقتله واغتاله أحد الجند فى الطريق (يناير ١٨٠٤) . وحضر فى الشهر التالى محمد بك الألفى من رحلته التى قام بها إلى إنجلترا منذ نحو عام ، وكان يحمل مشروعاً خطيراً يتضمن تثبيت سلطة المماليك تحت حماية الإنجليز . فسلط محمدعلى عليه البرديسى منافسه فى الزعامة فأرسل إليه جنداً ، فاضطر إلى الاختفاء . ولما أدرك محمد على كل هذه الأغراض رأى أن الوقت قد حان للتخلص من شريكه أيضاً . وكانت السياسة التى اتبعها: أنه ترك البرديسى يتمتع بمظهر الزعامة وقنع هو بتمثيل دور ثان ، فكانت النتيجة أن البرديسى أغضب الشعب ، والدولة ، والجند ، وإخوانه من المماليك . وتحمل

نتائج كل أعماله . ولما فرض ضريبة جديدة على الناس ، وكان الشعب فى غاية الضيق ، قامت ثورة عليه فى القاهرة كان شعارها هـذه الأغنية التى كانت تتردد فى طرقات القاهرة : « إيش تاخد من تفليسى يا برديسى ! » . وانتهز محمد على هذه الفرصة وأمر جنـــده بمهاجمة « البرديسى » و « إبراهيم بك » فى قصريهما ، فاضطروهما إلى الفرار وكان هذا آخر عهدهما بالسلطة (مارس ١٨٠٤) .

الدور الثالث : محاولة العثمانيين إعادة نفوذهم ١٨٠٤ — ١٨٠٥

تخلص محمد على من منافسيه واحداً بعـد الآخر ؛ ولـكنه لم ير من الحكمة أن ينصب نفسه حاكما على البلاد فى ذلك الوقت : فقـد كان لا يريد أن يتحدى البـاب العالى ، أو يعلن عصيانه له جهاراً . بل على العكس حاول أن يقنعه بأنه كان يتعاون معه للقضاء على المماليك . وحمّل البرديسى مسئولية كل ما حدث . و بعـد أن قام بمحاولة لم تنجح لإعادة « خسرو باشا » إذ احتج عليها الأرنؤود من أشياع طاهر باشا — رضى أن يعمل تحت لواء الوالى الجديد الذى عينه الباب العالى ، وهو « أحمد خورشيد باشا » ، حاكم الإسكندرية السابق ، الذى اشتهر بمظالمه .

وقد حضر « خورشيد باشا » وعنده فـكرة ثابتة : أن يعمـل على إعادة حكم العثمانيين . وأخذ يتخذ لذلك الوسائل : فجعل يسـعى لدى الدولة لنقل « الأرنؤود » من البلاد ، و بدأ يتصل بالمماليك و يساومهم ،

وفى نفس الوقت وجه إليهم محمد على وحسن بك لمحاربتهم . وأخيراً استدعى من الأستانة جيشاً كبيراً من الدلاة أى « الأكراد » أراد به أن يقاوم نفوذ الألبان أو يخرجهم من البلاد . وقد حضر هذا الجيش فعلا وكان عدده ثلاثة آلاف . ولكن محمد على لما علم بذلك ترك على الفور ميدان الحرب ورجع إلى القاهرة ليواجه هذا الموقف الجديد . وكانت الدلائل تدل على أن الوالى سينجح فى مشروعه إذا سارت الأمور فى مجراها الطبيعى . ولكن هذا الجيش نفسه الذى استقدمه الوالى كان السبب فى انتقاض الأمر عليه ثم فشله وخلعه . وكان الفضل فى ذلك راجعاً إلى هذه القوة — وهى قوة الشعب — التى ظهرت أخيراً لتضع الحد الحاسم لحالة الفوضى والاضطراب هذه ، التى استمرت زمناً طويلا . وعانى الشعب من جرائها أشد الآلام .

إرادة الأمـــة

الدور الرابع : (مايو ١٨٠٥)

وهو يمثل المرحلة الأخيرة من هذه الثورة القومية التى بدأت فى مصر منذ أواخر القرن الثامن عشر . وكان سببها الأول الاحتجاج على ظلم المماليك ؛ ثم استعر لهيبها وتأجج ضرامها فى أيام الحملة الفرنسية ، وظلت كامنة طوال فترة الانتقال حتى انفجرت فى هذا الشهر التاريخى ، لتقرر مصير الأمة النهائى وتضع أسس مستقبل مصر الحديث .

ولقد كانت جذور الثورة ممتدة إلى سنوات بعيدة — كما رأينا — منذ داخل الشعب اليأس التام من حكامه : سواء أكانوا عثمانيين أو مماليك

وتطلع إلى عهد جديد . ولكن السبب المباشر فى هذا الدور كان هو عبث الجنود « الدالاتية » الذين استجلبهم الوالى ، فقد جاوز عدوانهم كل حد وارتكبوا كثيراً من الجرائم والفظائع ، فلم يطق الشعب صبراً على هذه الحال وقام بثورته الخطيرة ، محتجاً على الوالى وسياسته . ولم ينته حتى كان قد أثبت حقوقه ونفذ إرادته ، وانتقم من ظالميه .

بدأت الثورة فى يوم أول مايو فى حى « مصر القديمة » ؛ ثم انتقل مركزها إلى الجامع الأزهر وأغلق الجامع وعطلت الدروس . وأصبحت المدينة فى اضطراب . وظلت الحال هكذا حتى كان يوم ١٢ منه ، فاجتمع العلماء فى « بيت القاضى » وحرروا وثيقة بمطالبهم بعثوا بها إلى الوالى . فلما لم تجب اجتمعوا مرة ثانية فى اليوم التالى (يوم الاثنين ١٣ صفر ١٢٢٠هـ — ١٣ مايو ١٨٠٥) وهو يوم فاصل فى حياة البلاد — وقد عقدوا العزم على أمر جلل . ثم نهضوا وتوجهوا إلى بيت « محمد على » وهناك جرى بينه وبينهم هذا الحديث التاريخى التالى :

— إننا لا نريد هذا « الباشا » حاكما علينا ؛ ولا بد من عزله من الولاية .

— ومن تريدونه يكون والياً ؟

فقال الجميع : — لا نرضى إلا بك وتكون والياً علينا بشروطنا ؛ لما نتوسمه فيك من العدالة والخير[1] .

---

(١) الجبرتى : جـ ٣ . ص ٣٢٩ .

فامتنع محمد على أولا ثم قبل . وقام إليه الشيخ عبد الله الشرقاوى ، والسيد عمر مكرم فألبساه « كركا وعليه قفطان » ، وهى خلعة الولاية . ونادوا بذلك فى المدينة .

هكذا تمت الثورة الدستورية التى قرر الشعب فيها حقه فى اختيار من يتولى أمره ، وعزل من لا يراه صالحاً : فها هو ذا قد قرر خلع « خورشيد » وتولية « محمد على » ، ولم ينتظر حتى يعرف مشيئة « الدولة » أو غيرها لأنه هو صاحب الحق وهو مصدر السلطات . ولما أبى الوالى المخلوع تنفيذ القرار حاصره الشعب وأعلن عليه الحرب . واستمر الحصار ثلاثة أشهر — حضر فى أثنائها جواب الدولة بالموافقة مذيلا بهذه العبارة : « حيث رضى بذلك العلماء والرعية » (٩ يوليه) — إلى أن اضطر الوالى المعزول إلى تسليم القلعة ورحل عن مصر . (٥ أغسطس) .

إن هذه الثورة كانت دليلا على حيوية الشعب . وهى بدء حقبة هامة فى تاريخ البلاد . وإن الفضل فيها ليرجع إلى الوطنية الخالصة ، وروح التضامن التي كانت تتميز بها الأمة فى ذلك الوقت . كما يرجع إلى الزعامة الرشيدة ، زعامة العلماء الذين كانوا يعبرون التعبير الحقيقى عن إرادة الأمة ويدافعون عن الحق . كما يرجع بالأخص إلى النقيب « السيد عمر مكرم » : فقد كان روح كل حركة وقائد كل ثورة . وهو الزعيم الشعبى المجاهد ؛ وهو أكبر شخصية عرفتها البلاد فى مطلع تاريخها الحديث .

الفصل السابع

المسألة الشرقية فى دورها الثانى

تعريف « المسألة الشرقية » :

لم نحاول فيما مضى أن نذكر تعريفا للمسألة الشرقية ، واكتفينا بوصف تطورها التاريخى منذ القرن السادس عشر حتي أصبحت مشكلة خطيرة فى خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر ؛ وبينا أنها أخذت صفتها الدولية ووضحت أهميتها منذ تم التعاقد فى معاهدة « قينارجه » على الشروط الخاصة بمنح روسـيا حق الإشراف على معاملة الدولة لرعاياها المسيحيين (١٧٧٤) . كما أن روسيا نالت بهذه المعاهدة امتيازات دينية وسياسية أخرى .

وقد بدأ الدور الأول الجدى للمسألة منذ ذلك الحين ، ولم ينته إلا بعقد معاهدة « ياسى » فى عام ١٧٩٢ . وكانت الصفة المشتركة التى تميز هذا الدور أو تعطيه طابعه الخاص : هى مثابرة « كاترين الثانية » لتحقيق مطامع روسيا القيصرية التى وضعها ساستها منذ أوائل القرن الثامن عشر .

وكان أظهر هذه المطامع فى ذلك الدور هو : العمل على وصول « روسيا » إلى شواطىء البحر الأسود وامتلاك أهم القواعد والمدن الواقعة عليه ، كما كان من بينها أيضا دفع حدود الدولة إلى أبعد حد يمكن أن تدفع إليه فى ولايات البلقان الشمالية . فإذا نظرنا إلى شروط معاهدة « ياسى » وجدنا أن هذه الأغراض قد تحققت إلى حد كبير : فقد تمكنت روسيا حقا من امتلاك « القرم » ، وسباستبول ، وكوبان ، وآزاق ، وأوتشا كوف . . . الخ كما وضعت يدها على ولاية « چورچيا » فى القوقاز — تلك الولاية التى كانت المهد الأول للمماليك — فأصبحت متاخمة لفارس ، وهددت تركيا من ناحية أخرى أيضا .

وكانت نهاية هذا الدور — كما ذكرنا — راجعة إلى قيام « الثورة الفرنسية » : فشُغلت الدول بالحروب المتوالية التى نشأت عنها ، وكان لا بد لروسيا أن تشترك فيها لتدافع عن ممالك وسط أوروبا — كما أن مشكلة « بولندة » ظهرت ثانية إلى حيز الوجود : فتآمرت الدول الكبيرة المجاورة على التهامها . وتم تقسيمها « الثانى[1] » فى عام ١٧٩٣ بين الروسيا وبروسيا . ثم أعيد تقسيمها وهو « الثالث » عام ١٧٩٥ — بين هاتين الدولتين والنمسا . وكانت « كاترين » فى أخريات أيامها أيضا ، حيث ماتت فى العالم التالى — فانتهى الدور نهاية طبيعية ، وظلت المشكلة الشرقية راقدة بضع سنوات إلى ما بعد نهاية القرن .

---

(١) راجع ما ذكرناه عن تقسيمها الأول ص ١٧.

ولكنها عادت إلى الظهور مرة أخرى ، بل مرات فى خلال القرن التاسع عشر . وفى أدوارها الجديدة بلغت من الأهمية والخطورة حداً جعل ساسة الدول الأوربية يضعونها على رأس قائمة المشاكل التى صارت تهدد السلام وتنذرهم جميعاً بخطر الحرب ؛ لا بل إنها كانت — فعلا — سبباً فى حرب كبيرة تميز بها تاريخ منتصف القرن فى أوروبا — ألا وهى « حرب القرم » — كما كانت عاملا في حروب أخرى فى حدود محلية . وفى القرن الجديد اتخذت طابعاً آخر أو طوابع وتلاءمت مع روح العصر، وأصبحت لها دوافع وغايات، لم تكن موجودة فى عهدها السابق . ولما كانت المسألة فى الدرجة من الخطورة ولها نتائج بعيدة المدى، لها آثارها فى مستقبل كثير من الدول فى الشرق والغرب— فإنه ينبغى قبل أن نشرع فى بيان الحوادث التي يتألف منها « دورها الثانى » — وهو على وشك الوقوع الآن فى هذه المرحلة التى وصلنا إليها من الدراسة — أن نقف قليلا لنقرر لها تعريفاً يوضح ماهيتها ويحدد طبيعتها ، حتي نعرف بجلاء ما تشتمل عليه من عناصر ، ولا تختلط بغيرها من المشاكل التى تنتمى إلى مجموعات سياسية أخرى .

ومع أن هذا التعبير :وهو « المسألة الشرقية » قد دار كثيراً على ألسنة الساسة ودون مئات المرات فى الوثائق الدبلوماسية فإن المؤرخين يعترفون بأنه من الصعب الوصول إلى تعريف مقنع يرضى به الجميع ويُطمأن فى وقت

واحد إلى شموله ودقته . وخير ما يفعل هو أن نستعرض نماذج مما ذكره بعض المؤرخين فى محاولاتهم لتعريفها : —

فيقول « لورد مورلى » « Morley » : إنها هذه المجموعة المعقدة ، ذات الوجوه العديدة ، التى لا يستطاع حلها : من مصالح متضاربة ، وقوميات متنافسة ، وعقائد متضادة — وهى التى يطلق عليها جميعاً هذا الاسم السهل : « المسألة الشرقية » .

ويقول مسيو« إدوارد دريو » « Driault » : إنها مسألة اضمحلال القوة السياسية للاسلام .

ويقول دكتور « ملر » « Dr. Miller » : « إن مسألة الشرق الأدنى هى مشكلة ملء الفراغ الذى كان يوجد بالتدريج نتيجة لاختفاء الامبراطورية التركية من أوروبا ».

ولكن الأستاذ « ماريوت» «Marriot» — وهو الأستاذ المختص بتاريخ المسألة — يرى أنها هى تلك التى تتكون من كل العناصر الآتية[1] : « أولا » الدور الذى لعبه الأتراك العثمانيون فى تاريخ أوربا منذ عبروا بوغاز البوسفور فى منتصف القرن الرابع عشر الميلادى. «ثانياً » مركز الولايات التي يطلق عليها — بتوسع — اسم ولايات البلقان: سواء منها ما تم إخضاعه ثم أخذ يظهر بالتدريج كلما انحسر الفيض العثمانى ، كاليونان وصربيا و بلغاريا ورومانيا ؛ أو ما احتفظ باستقلاله كالجبل الأسود ، أو ما ألحق بأملاك

(1) J. A. R. marriott : « The Eastern Question »

آل هابسبورج كالبوسنة ، والهرسك ، وترانسلفانيا. «ثالثاً» مشكلة البحر الأسود والاستيلاء على المضايق الموصلة إليه ؛ ثم هذه المسألة الرئيسية الكبرى وهى امتلاك « القسطنطينية » . «رابعاً» مركز روسيا فى أوروبا ؛ واندفاعها الطبيعى نحو البحر الأبيض المتوسط ، ومحاولاتها المتكررة لتحصل على منفذ دائم إلى هذا البحر خلال المضايق . ثم علاقاتها مع إخوانها فى الدين الذين كانوا تحت حكم السلطان — وعلى وجه أخص من كانوا من الجنس « السلافى » . « خامساً » مركز امبراطورية آل هابسبرج ، ولا سيما رغبتها الملحة فى الوصول إلى بحر الأرخبيل . وعلاقاتها بالعناصر السلافية أو الرومانية أو غيرها فى البلقان . « وأخيراً » موقف الدول الأوربية على العموم ، وموقف انجلترا على الخصوص : إزاء كل هذه المسائل التى تقدم ذكرها أو بعض منها » .

فمن ذلك نرى أن التعاريف الأولى كانت إما ناقصة ، عامة ، أو مبهمة . والتعريف الأخير هو بلاشك يوضح حقيقة المسألة لأنه يحللها إلى عناصرها الأولى ، ولا عيب فيه إلا أنه مطول ؛ فإذا أمكن إيجازه خرجنا بأصح تعريف يمكن أن يوضع للمسألة وهو التعريف الذى نأخذ به فنقول : من حيث إنه يتبين من هذا التحليل أن المسألة — كما يقول علماء الفقه — لها أركان أربعة : الدولة العثمانية ، وروسيا ، وبلاد البلقان ، والدول الغربية . فخير التعاريف إذن أن يقال : « إن المسألة الشرقية هى مسألة العلاقات بين الامبراطورية العثمانية ، وروسيا ، وولايات البلقان ، الناشئة

عن ضعف الدولة العثمانية وعدم قدرتها على الاحتفاظ بأملاكها ؛ ثم موقف الدول الأوربية — وبصفة خاصة انجلترا — من هذه العلاقات ، أو بعضها » .
فهذا إذن هو القول الفصل فى الموضوع .

السياسة الدولية فى أوائل القرن التاسع عشر :

كان « نابليون » هو محور السياسة فى أوروبا فى أوائل القرن التاسع عشر. وقد رأينا أن حملته على مصر — بالإضافة إلى عوامل أخرى — كانت سبباً فى تكوّن « التحالف الدولى الثانى » ضد فرنسا : من إنجلترا ، والنمسا ، والروسيا ، وتركيا . وكانت نهاية هذه الجولة من سلسلة الحروب التى بدأتها الثورة الفرنسية هى عقد معاهدة « أميان » (مارس : ١٨٠٢) — وهى أول معاهدة دولية هامة تعقد فى القرن التاسع عشر .

وكان أهم شروط هذه المعاهدة فيما يتعلق بالشرق هو : تقرير جلاء الجنود الفرنسية والإنجليزية عن مصر. أما الأولى فكانت قد جلت بالفعل فلم يكن ما ورد بالمعاهدة إذن إلا إثباتاً للواقع من وجهة النظر القانونية ؛ وأما الأخيرة فقد تلكأت بعد عقد الاتفاق فلم يتم جلاؤها النهائى إلا بعد نحو عام : (مارس : ١٨٠٣) . وفيما عدا ذلك لم تكن هذه المعاهدة أكثر من هدنة : فلم يكد مدادها يجف حتى أخذ الطرفان يستأنفان الاستعداد لبدء جولة جديدة هى الجولة الثالثة .

وكانت تركيا أثناء هذه الجولة الثانية : (١٧٩٩ — ١٨٠٢) تعمل

إلى جانب انجلترا وروسيا — عدوتها القديمة — ضد « فرنسا » . وكان هذا وضعاً شاذاً : إذ أن روسيا عدوتها الأولى منذ أكثر من مائة عام ، التى لم تأل جهداً لإضعافها ؛ بل — إذا استطاعت — محوها من الوجود . بينما صداقتها التقليدية مع فرنسا كانت موضع حسد الساسة فى أوروبا وغيرتهم : إذ أنه يرجع عهدها إلى أيام « فرانسو الأول » و « سليمان القانونى » أى فى أواسط القرن السادس عشر — تلك الصداقة التى نشأت عنها الامتيازات الأجنبية التى بقيت آثارها فى بعض بلاد الشرق إلى عهد قريب . ولكن نابليون بحملته العدوانية الجنونية على مصر قد جعل المستحيل ممكناً : فبينما حول الصداقة إلى عداوة وَحَّد بين العدوين وجعلهما يتعاونان على إخراجه من الشرق !

على أن هذا الوضع الشاذ بعد انتهاء الحملة الفرنسية وفشلها — ما كان ليدوم طويلا . وقد كان نابليون يدرك ذلك . وأخذ بعد جلاء آخر جندى فرنسى عن مصر يعمل على إعادة الأوضاع القديمة ، وقد زال السبب الذى عكّر جو الصداقة بين فرنسا وتركيا . فعهد إلى رجل من خيرة رجاله هو الكولونل «سباستيانى» بأن يقوم برحلة إلى مصر والشام وتركيا ، فى أثناء خريف سنة ١٨٠٢ ؛ ظاهرها تنفيذ بعض الأعمال التجارية وغرضها الحقيقى فحص أحوال هذه البلاد ، والاتصال بالمسئولين تمهيداً لتصحيح العلاقات بين فرنسا والدولة العثمانية ؛ وإحباط خطط إنجلترا التى كانت ترمى إلى مد أجل بقائها فى مصر . وبعد عودته قدم تقريراً إلى حكومته كان له أثر فى

بإزعاج إنجلترا و إسراعها إلى إعلان الحرب على فرنسا (١٨٠٣) .

ثم عينه نابليون سفيراً لدولته فى الآستانة . فجعل الرجل كل همه — عن طريق تدبير المؤامرات والتفنن فى المكائد — العمل على إيقاد نيران الحرب بين تركيا وعدوتها التقليدية : روسيا ؛ وفى نفس الوقت بذر بذور الشقاق بينها و بين انجلترا أيضاً وهى حليفتها التي عاونتها على إخراج نابليون من مصر . ولبث يتغنى لرجال الدولة بعواطف الصداقة القديمة التي تكنها فرنسا لبلادهم حتي نجح أخيراً فى تحقيق أهدافه وأوجد أسباباً لقطع العلاقات بين تركيا وحليفتيها فى الحرب الماضية .

وكانت هناك عوامل خارجية تساعده على نجاحه فى مهمته : فإن روسيا قد انتهزت فرصة تلك الحرب التى كانت متحدة فيها مع تركيا وانجلترا واحتلت بعض جزر اليونان ذات المواقع الحربية الهامة ثم رفضت أن تجلو عنها ؛ وكان وجودها فى هذه الجزر ينطوى على خطر يهدد سلامة الدولة . كما أن نابليون أقنع تركيا بسوء نية إنجلترا نحو مصر ؛ وكان دليله على ذلك تلكؤها فى الجلاء عنها ثم احتفاظها بعد الجلاء بصداقتها مع المماليك مما يشعر أن لها رغبة فى العودة إليها .

وتغيرت الأحوال فى داخل روسيا أيضاً بحيث جعلت مثل هذا التحول فى السياسة الخارجية متفقاً مع طبيعة الأمور : فإن عرش روسيا فى بداية القرن قد آل إلى القيصر « الإسكندر الأول » ، وهو الذى خلف أباه « بول الأول » الذى لم يمكث على العرش أكثر من خمس سنوات

(١٧٩٦ — ١٨٠١) وهو الذى بدوره كان قد خلف « كاترين الثانية » — وكان ضعيف القوى العقلية ولم يحدث فى عهده أى تطور هام للمسألة الشرقية ؛ إلا أن نابليون أغراه بالخروج من « التحالف الدولى الثانى » وأراد أن يعقد معه حلفاً لغزو إنجلترا فى الهند عن طريق بلاد الفرس ؛ ولـكن شيئاً من ذلك لم يتم بسبب اغتيال « القيصر » (١٨٠١) .

أما « الإسـكندر » فـكان من خيرة الأباطرة الذين اعتلوا عرش روسيا . وقد خلف « كاترين » فى سياستها نحو الدولة العثمانية وهى التى ترمى إلى انتقاص أملاك تلك الدولة وخلق المشاكل الدائمة لها فى البلقان — كما ورث عنها بعض تعصبها القومى والدينى ، وإن كان يختلف عنها فى غير ذلك من الصفات : فبينما هى ثابتة الفكرة ، فولاذية الإرادة ، واقعية الغرض — كان هو كثير التقلب ، خيالى النزعة ، وذا شخصية معقدة : فهو تارة صوفى وطوراً واقعى ، وآناً يدعو إلى آراء حديثة وأحياناً يكون نصـير الرجعية . ولـكنه على كل حال كان يحمل فى قلبه هذه الـكراهية العميقة والحقد التى حملها من قبله قياصرة روسيا لدولة آل عثمان ولم يفتر عن مناوءتها وشن العدوان عليها كلما أتيحت له الفرصة .

على أنه كان من العوامل المباشرة — بعد هـذا كله — قيام ثورة خطيرة فى بلاد « الصرب » . وهى أولى الثورات التى حدثت فى البلقان من أجل الحصول على الاستقلال . ومن سلسلة هذه الثورات يتألف جانب كبير من تاريخ أوروبا والمسألة الشرقية فى القرن التاسع عشر .

ثورة الصرب(*) : ١٨٠٤

انفجرت هـــذه الثورة فى خلال عام ١٨٠٤ . وهى أول حركة تتمثل فيها فكرة القومية . وأول دعوة جادة منظمة فى ولايات البلقان للانفصال عن الامبراطورية العثمانية . وقد كان أثر الثورة الفرنسية فيها ظاهراً . وبها بدأ الدور الثانى من أدوار « المسألة الشرقية » الذى يمكن أن يقال إنه لم ينته إلا بمعاهدة « أدرنة » أى بعد ربع قرن . وكان طابعة المميز : السعى للحصول على الاستقلال الذاتى وتحقيق الآمال الوطنية .

وقد كان سببها أولا : احتجاج فلاحى هذه البلاد على طغيان ومظالم الانكشارية الذين استولوا على « بلغراد » ، وصاروا يحكمون الولاية حكما استبداديا ، شبه مستقلين عن السلطنة . ولم تكن المظالم واقعة على الأهالى الوطنيين فقط وإنما شملت أيضاً أمراء الإقطاع أى الملتزمين من فرسان العثمانيين (سباهى) الذين كانت الأراضى قد وزعت عليهم فى الأصل عند فتحها . فانضم هؤلاء إذن مع الوطنيين ضد جند الانكشارية . وكانت الثورة فى بادىء الأمر فى مصلحة الباب العالى لأن الانكشارية كانوا عصاة خارجين عليه ، ولذا فإنه أوعز إلى والى البوسنة : « بكير باشا » بأن يعاون الثوار ضد الخارجين . ولكن بعد أن قُضى على الإنكشارية طلب الباب العالى من أهالى الصرب أن ينزعوا السلاح فرفضوا ؛ وحينئذ

(*) بلاد يوجوسلافيا الآن .

أصبحت المعارضة مباشرة بين الباب العالى والثوار . واختار الوطنيون زعيما لهم من يدعى : « جورج بتروفتش » أو « قره جورج » ، أى الأسود . وهو أول زعيم وطنى فى البلقان . وكان الرجل ذا إرادة حديدة ، صلب القناة ، وكان متمرناً على فنون الحرب : إذ سبق له أن تطوع فى حرب (١٧٨٨ — ١٧٩١) مع الجيش النمسوى ضد تركيا — كما كان كثير أيضاً من أفراد الفرقة التى كونها للدفاع عن بلاده .

وأدت مقاومة الوطنيين إلى نشوب الحرب بينهم و بين الدولة — بعد فشل مفاوضات توسطت فيها روسيا — وكان ذلك فى أوائل عام ١٨٠٦ . وكاد الصربيون يحققون استقلالهم بدون مساعدة من الخارج . ولكن لما تحرج موقفهم أخذوا يتطلعون إلى صديقتهم « روسيا » ، لتنجدهم فى وقت الشدة . ولم تكن هى وانية عن مدّ يد المساعدة ، فلما تهيأت لها الفرصة بادرت إلى العدوان على الدولة .

الحرب بين روسيا وتركيا : ١٨٠٦

كل هذه العوامل التى فصلنا ساعدت على نجاح السياسة التى كانت فرنسا تعمل دائبة لتحقيقها ، لكى تفصل تركيا عن حليفتيها السابقتين . وكان أول بادرة لهذا النجاح أن تركيا رفضت أن تنضم إلى « التحالف الدولى الثالث » الذى تكون ضد نابليون : (من انجلترا والروسيا والنمسا والسويد) فى أثناء عام ١٨٠٥ . وكان هذا كسبا دبلوماسيا كبيرا له .

ثم حث سفيره فى الأستانة على أن يواصل جهوده ليدفع بالدولة أو يغريها على أن تأخذ الخطوة التالية الحاسمة : فما زال يسعى لدى رجالها ويبث دسائسه حتى حملها على إصدار قرار بعزل حاكمى ولايتى « الأفلاق والبغدان » وهما أميران يونانيان كانا معروفين بالولاء لروسيا ؛ وعينت بدلهما آخرين من ذوى الميول السياسية المضادة . فاعتبرت روسيا هذا عملا عدائيا ولا سيما أنه جاء ثمرة لجهود ممثل فرنسا . فما كان جوابها إلا أن أرسلت جيشاً يبلغ تعداده ٣٥٫٠٠٠ مقاتل . فعبر الحدود وشرع يحتل هاتين الولايتين بدون إعلان حرب . فاضطرت الدولة إلى إعلان الحرب عليها وذلك فى سبتمبر سنة ١٨٠٦ . وبذلك عاد جو العداء القديم إلى سابق عهده .

وهذه هى الحرب الأولى بين الدولتين فى القرن التاسع عشر . وإذا عددنا الحروب السابقة فى القرن الماضى فتكون إذن هى الحرب السادسة . ولم يكن مقدرا لها أن تنتهى — بالرغم من تخلل هدنة تبلغ نحو عامين — إلا فى سنة ١٨١٢ .

ولما كانت انجلترا حليفة روسيا فى ذلك الوقت وتعتبر « نابليون » عدوها الأكبر فكل من حالفه أو ساعده فهو عدوها كذلك . ولا ريب أن إعلان تركيا الحرب على روسيا كان لا بد أن يضعف هذه أمام نابليون ؛ إذ أنها ستضطر إلى تحويل جانب كبير من جيشها إلى ميدان آخر ، فتكون فى هذه مساعدة كبيرة لنابليون .

فقررت أن تقوم بعمل حاسم لتأييد حليفتها : فأرسلت أسطولا بقيادة الأميرال « دَكْوِرْث » ، فاقتحم بوغاز « الدردنيل » (١٩ فبراير ١٨٠٧) ؛ ودمر ما لقى من السفن العثمانية ، ثم تقدم يريد مهاجمة العاصمة فانتشر الذعر بين سكانها ! ولكن القائد توقف ريثما يتسلم نتيجة الإنذار الذى أرسله إلى رجال الدولة يطلب فيه : قطع العلاقات مع فرنسا ، وطرد الجنرال « سباستيانى » ، وسحب الجيوش من الأفلاق والبغدان . فى هذا الوقت الذى أضاعه فى المفاوضات تمكن المسئولون من نصب المدافع على الثغر ، ونشط السكان وعلى رأسهم أفراد الجالية الفرنسية لإعداد وسائل الدفاع ، وخرجت بعض السفن لملاقاة الهجوم — كما أنه جرى العمل بهمة لتحصين مضيق « الدردنيل » وأقيمت المدافع على شاطئيه : الأوروبى والآسيوى . فخاف الأسطول الإنجليزى أن يقع فى شرك الحصار بين مضيقين ، فقفل راجعا (٣ مارس) بعد أن نكب بخسارة فادحة : ففقد بعض سفنه الكبيرة ، وغرق من رجاله نحو ستمائه : وهكذا فشلت الحملة .

وفى نفس الشهر — وكأنما أرادت انجلترا أن تنتقم لنفسها — أرسلت حملة أخرى إلى مصر : فأنزل الجنرال « فريزر » جيشاً على شاطىء « الإسكندرية » واحتلها بسهولة بسبب خيانة « محافظها » . ولكنه حين تقدم لاحتلال « رشيد » قاومه الأهالى بمقاومة عنيفة . وحمل عليه جيش « محمد على » من الخارج ؛ فاضطر إلى رفع الحصار . ووقع كثير من رجاله فى الأسر . وهذه هى موقعة رشيد (٣١ مارس ١٨٠٧) التى تعد

إحدى مفاخر التاريخ المصرى . وكان للشعب فضل كبير فى رد هذا العدوان الأجنبى . ولم تفلح أية محاولة بعد ذلك للعودة لاحتلال المدينة . وما برح والى مصر يؤيده الشعب يضيق عليهم الخناق حتى اضطر الانجليز إلى الجلاء نهائيا عن البلاد . (سبتمبر ١٨٠٧) . ففشلت هذه الحملة مثل سابقتها !

مشروع تقسيم الامبراطورية :

هكذا ، بينما كانت تركيا تواجه هذه الأخطار وتتحمل كل هذه المتاعب من أجل صديقتها الحميمة فرنسا كان نابليون يساوم عليها أعدى أعدائها ليعقد معها صفقة يكون من بين موادها : العمل على تقسيم أملاكها ، أو حتى القضاء عليها نهائيا كدولة كبيرة .

وقد تمت هـذه المساومة فى المقابلة الشهيرة التى جرت بين القيصر « الإسكندر » والامبراطور « نابليون » على نهر « النيمن » (٢٥ يونية ١٨٠٧) على إثر هزيمة روسيا فى موقعـة « فريدلاند » (١٤ يونية) وضُمنت شروط الاتفاق فى بنـود سرية ألحقت بمعاهدة الصلح التى عقدت فى « تِلست » (٧ يولية) .

وقد عرض مشروعان للتقسيم : الأول ينص على أن تأخذ فرنسا ألبانيا واليونان؛ وتستولى الروسيا على الأفلاق والبغدان ، ثم بلغاريا . ويكون نصيب النمسا ولايتى البوسـنة والصرب . وأما الآخر فيقضى : بأن تضم

فرنسا إلى ما سبق : جزر اليونان فى بحر الأرخبيل ، وجزيرة قبرص ، ثم سوريا ومصر . وتمتد الأراضى التى ستقع فى حوزة روسيا إلى شواطىء البوسفور والدردنيل ؛ وتحتل هذه القسطنطينية أيضاً ، وكل الأراضى القريبة منها على الشاطىء الآسيوى . وتأخذ النمسا ولاية مقدونيا .

وقد أخفقت المفاوضات حول المشروع الثانى ، بسبب الخلاف بين روسيا وفرنسا على مصير « القسطنطينية » : فبينما تتمسك بها روسيا ترى فرنسا أنها مفتاح أوروبا والعالم ، ولا يمكن أن تسلم بها لأية دولة أوربية ولذلك اكتفى بالتفاهم على المشروع السابق ؛ وهو يبدو من الوجهة العملية أكثر قبولا للتنفيذ .

ولكن لا يستطيع أحد أن يجزم إلى أى حد كان نابليون جادا فى نيته لتنفيذ أى من مشروعى التقسيم ؟ فهل كانت الفكرة هدفاً حقيقياً ، أم أنها كانت مجرد مناورة سياسية ؟ على أن الثابت أن نابليون تحدث فى مذكراته عن قرب نهاية الدولة العثمانيـة ، وأعرب عن أمله فى أن يرى خاتمتها فى حياته ! وأن يكون لفرنسا نصيب وافر من التركة ! ومهما تكن درجة جديته فى تنفيذ المشروع فهذه السياسية ما هى إلا نموذج للعلاقات التى يمكن أن تنشأ بين الشرق والغرب ونوع التعامل بينهما ؛ وهى دليل على أن ادعاء الصداقة بينهما رياء ، وأن الغرب لا ينظر إلا إلى مصلحته الخاصة ، ولا يقيم سياسته إلا على أساس تحقيقها ، فقط .

* * *

والآن وقد أفضنا فى شرح الموقف الدولى ، و بينا السياسة الخارجية لتركيا وعلاقتها بكل من دول الغرب ، والتيارات الخفية أو الظاهرة التى كانت تتقاذفها — فإننا نعود الآن لوصف أحوالها الداخلية ، لندرك ما بين وجهى حياتها من ترابط . وسنرى أن هذه الأحوال ستتطور ، وتتوالى الحوادث بسرعة إلى أن تنتهى بتولية السلطان « محمود الثانى » الخلافة — الذى سيكون عهده أهم دور فى حياة الدولة العثمانية فى العصر الحديث .

السلطان محمود الثانى

ظروف توليته :

انتهينا فى الحديث عن « ثورة الانكشارية » فى نهاية الفصل الخامس[1] إلى المناداة بعزل السلطان « سليم الثالث » ، وتولية « مصطفى الرابع » بن السلطان عبد الحميد الأول (٢٩ مايو : ١٨٠٧) . وقد أصبح السلطان الجديد آلة فى أيدى الزعماء الذين أشرفوا على حركة الانقلاب ، يسيرونها حيث يشاءون : فوزعوا على أنفسهم الوظائف الكبيرة ؛ واضطهدوا أنصار العهد السابق ؛ وعين قائدهم المدعو : « قباقجى أوغلى » حاكما عاما على جميع قلاع البوسفور . ثم امتدت الفتنة إلى الجيوش المحاربة فى الميدان : فوقع الخلاف بين الجنود « النظامية » وغيرها ، وقتل

---

(١) راجع صفحات : ١١٠ — ١١٢ .

فى هذه الحوادث الصدر الأعظم « إبراهيم حلمى باشا » ، لأنه ظهر أنه من معضدى حركة الإصلاح .

وكان وقوع الانقلاب فى الوقت الذى كانت الدولة مشتبكة فيه فى حرب طاحنة : مع الروسيا وإنجلترا وولاية الصرب . فكان حدوث هذا الاضطراب وما نتج عنه من ضعف القيادة ، وفقدان عنصر الطاعة ، واختلال النظام مما يؤدى حتما إلى تعريض حياة الدولة للخطر . ولكن مكن الدولة من تفادى الكارثة أن العوامل الخارجية لم تكن مهيأة لوقوعها : وذلك أن روسيا نفسها كانت فى موقف لا يقل خطورة ولا تحرجا عن موقف أعدائها ، إذ أنها كانت مشغولة بمدافعة جيوش نابليون التى كانت تزحف على سهول « بروسيا » مقتربة من حدودها . ولم يمض أكثر من أسبوعين على حدوث هذا الانقلاب حتى منيت بهزيمة فادحة فى موقعة « فريدلاند » (١٤ يونيه) ، ثم تلا هذه الهزيمة المقابلة بين العاهلين التى أشرنا إليها ؛ ثم صلح « تلست » (٧ يوليه) .

وبالرغم من أن هذا الصلح قد احتوى على مواد سرية تضمنت مشروع « التقسيم » ، الذى دارت بشأنه المفاوضات بين القيصر ونابليون — فإنه اشتمل أيضا على نصوص كانت فيها فائدة كبيرة للدولة ، بل أنقذتها من هذا الموقف الخطر الذى كانت معرضة له : فإن نابليون طلب إلى المتحاربين وقف القتال ، وعرض عليهما وساطته سعياً للوصول إلى هدنة يكون هو الحكم فى وضع شروطها . وقد بدأ فعلاً بإرسال الوساطة ؛

وكلت المساعى بعقد هدنة « سلوبوزيا » (٢٤ أغسطس ١٨٠٧) . فانتهى بها الدور الأول من الحرب . وقد ظلت الهدنة معمولا بها نحو عامين ، شغلت خلالها كل من الدولتين بأمور أخرى أكثر أهمية . وكان نابليون من جهته حريصا على بقائها ، حتي يستطيع أن ينتفع بجهود كل من الطرفين فى تحقيق مطامعه ، وتنفيذ مشاريعه فى أوروبا والشرق .

مصطفى باشا البيرقدار :

كانت هذه الهدنة هى الفرصة لتركيا لتنجو من الخطر ؛ كما أن أنصار الإصلاح وجدوا فيها أيضاً فرصتهم المتاحة ليضموا صفوفهم ويوحدوا جبهتهم ، ليقوموا بعمل يبطلون به أثر هذا الانقلاب الرجعى الذى كاد يقضى على آمالهم وأدى إلى عزل السلطان ، وذهب ضحيته كثير من رجال الدولة الممتازين . وقد تزعم هذه الحركة « مصطفى باشا البيرقدار » . الذى كان حاكما لمدينة «روستجق» . وكان تحت إمرته نحو ١٦٠٠٠ من رجال البوسنه والألبان الأشداء ؛ دربهم على النظام الجديد واشتركوا معه فى الحرب الأخيرة فى ميدان الأفلاق . وكان يؤيده عبد الرحمن باشا والى القرمان ، الذى سبق ذكره ؛ وتحت قيادته نحو أربعة آلاف . ثم رامز باشا قائد البحرية .

وقد قرر مصطفى باشا العودة إلى الأستانة . وبدأ العمل بأن أرسل قوة تبلغ نحو مائة فارس من المغامرين ؛ فاغتالوا زعيم الانكشارية فى

قصره ! وكان قد استصدر أمراً من الصدر الأعظم يجيز له ذلك . ثم حضر بجنده وأقام معسكره فى إحدى الضواحى على أحد التلال المشرفة على العاصمة . فلما أحس السلطان مصطفى بالخطر المحدق به حاول أن يسترضى الثائرين وأراد أن يجمع الصفوف متبعا سياسة الرفق ، وسرح جنود الانكشارية الذين كانوا يحيطون به . وكان لدى زعيم الحركة أيضاً من الحكمة وسداد الرأى ما جعله يتظاهر بأنه لا يريد أن يفعل شيئا يغضب السلطان ، وأنه مستعد للدخول فى طاعته والانضواء تحت لوائه . ولبث يرقب الظرف الملائم بينما هو يرسم خططه ويحكم تدبير أمره ؛ حتى نضجت الفكرة وتهيأ الجو . وحانت ساعة العمل .

٢٨ يوليه ١٨٠٨ : وحانت هذه الساعة فى اليوم الثامن والعشرين من شهر يوليه فى عام ١٨٠٨ . فتوجه « البيرقدار باشا » إلى السراى السلطانية وطالب بإرجاع السلطان سليم، ونادى بعزل السلطان «مصطفى». فما كان من الأخير وقد وجد نفسه محصورا وفى حالة يأس — إلا أن أمر بقتل السلطان سليم — وهو ابن عمه — وإلقاء جثته إلى الثائرين ! كما أصدر أمره أيضا بإعدام نفس شقيقه الأمير الشاب محمود — حتى يصبح هو العقب الوحيد من نسل آل عثمان ؛ فلا يكون له منازع فى السلطنة ؛ ولا يجد الثوار مندوحة عن إبقائه على العرش .

ولكن هذا العمل الذى أقل ما يوصف به أنه عمل وحشى ، وقد جلل اسمه بالعار — لم يأت بالنتيجة المطلوبة . فزاد من حنق الثائرين ؛

ولما كان الحرس قد نجحوا فى تنفيذ الخطة بالنسبة للسلطان سليم وألقوا إليهم جثته فقد قرروا اقتحام القصر لعلهم ينقذون حياة الأمير الشاب الذى كان مختبئاً فى إحدى زوايا القصر . وفى نفس اللحظة التي كاد الحرس يعثرون فيها عليه كان الجنود المهاجمون قد ملكوا كل مكان ، فلم ينقذوا فقط حياة الشاب ؛ بل نادوا به فى الحال سلطانا وخليفة لدولة آل عثمان باسم « محمود الثانى » ؛ وزجوا بالسلطان المخلوع فى السجن بدلا من سلفه الذى قُتل ، حتي يرى السلطان الجديد ما يقضى فى أمره .

هكذا تمت تولية السلطان محمود الثانى فى وسط هذا الظرف المسرحى الدموى ! فكان أول عمل له أن أصدر أمره بتعيين « مصطفى باشا البيرقدار » صدراً أعظم . وكان السلطان نفسه قد تلقن مبادىء الإصلاح على يد ابن عمه السلطان سليم الذى لازمه حينا من الدهر فى سجنه ، وشاهد حوادث عهده . فعقد العزم مع وزيره الأكبر على أن يقوما بتنفيذ مشروعاته الإصلاحية ، مهما كلفهم ذلك من ثمن .

فدعا « البيرقدار باشا » رجال الدولة وكبار القواد والعلماء ، وقام فيهم خطيبا ؛ فشرح حال الدولة وما آلت إليه من التدهور ، و بين أن سبب ذلك كله يرجع إلى انحطاط الروح المعنوية فى الجيش ، وجموده فى أساليبه ، وعدم تزويده بالأسلحة الحديثة . وأهاب بهم أن يعضدوه ليسير قدما فى طريق الإصلاح . ثم أصدر السلطان — بإشارته — أوامر مشددة إلى رجال

الجيش بأن يراعوا الآداب والقوانين التى سنها السلطان «سليمان القانونى» فى أيام مجد الدولة ، حين كان اسمه مرهوبا فى جميع أنحاء أوروبا . وبدأ بتنفيذ خطته لإعداد جيش مزود بآخر معدات القتال ، مدرب على النظم الأوروبية الحديثة .

ولكن هيهات أن يرضى الانكشارية بتغيير طرائقهم أو انتزاع السلطة من أيديهم : فبينما هو ماضٍ فى خطته الإصلاحية إذا بهم يقومون بثورة أعنف من تلك التى قاموا بها فى عهد السلطان سليم (١٤ نوفمبر ١٨٠٨) وأعلنوا عليه الحرب . وكان الوزير قد اغتر بالنجاح الذى أحرزه ، وأرسل فرقا من جنده فى مهمات خارج العاصمة ؛ فحاصروه فى قصره وظل هو يحاربهم بكل بسالة وشجاعة . وكان شديد البأس جريئاً متفانياً فى سبيل مبدئه ووطنه . فلما أحس أن الثوار سيتغلبون عليه وأن عرش السلطان سيصبح فى خطر أمر — وقيل إن الأمر بهذا صدر من أحد رجاله — بإعدام السلطان مصطفى وإلقاء جثته إلى الثائرين — تماما كما فعل هذا بالسلطان سليم ! واستمر فى مقاتلة أعدائه وأبى أن يسلم لهم ما دام حيا ! فأشعل هؤلاء النار فى القصر الذى كان متحصنا به ومات حرقا ، وهكذا قضى شهيد مبدئه !

وكاد الثائرون يستولون بعد ذلك على المدينة ، لولا أن حضر عبد الرحمن باشا ورامز باشا ؛ ودارت معركة عنيفة بينهم وبين الانكشارية . وظل يسمع إطلاق المدافع بالعاصمة طوال اليوم . وأخيراً

لما شعروا بأن الهزيمة واقعة بهم لا محالة أضرموا النار فى المدينة ، فامتدت ألسنة النيران ، وكادت تحيل العاصمة إلى أكوام من الرماد ! وكان السلطان وأنصاره مصممين على إبادة الانكشارية فى هذه الموقعة . ولكنهم أمام هذه الكارثة اضطروا إلى إيقاف القتال وأعلنوا الهدنة ، فنجا الانكشارية بذلك إلى يوم آخر . ولم يحاول السلطان بعد ذلك أن يعيد الكرة لفرض الإصلاح بالقوة ، ولبث يتربص يومه الذى لم يحن له إلا بعد ثمان عشرة سنة ، فنجح إذ ذاك فى تحقيق فكرته التى كانت حبيبة إلى قلبه وكانت غاية آماله على ما سيجىء بيانه بعد .

السلطان والدولة :

كانت الدولة تحيط بها الأخطار من كل جانب حينما تولى السلطان محمود الثانى أمرها . فالنتيجة التى يستخلصها الإنسان حين ينظر فى أحوالها سواء فى الداخل أو فى الخارج فى ذلك الوقت الذى جرت فيه تلك الحوادث أن الدولة كانت تجتاز دور الأزمة فى حياتها ، وأن مصيرها كان معلقاً فى الميزان ، وأوشكت أن تقف من النهاية قاب قوسين أو أدنى ! ولكن القدر أتاح لها هذا السلطان فكان كفؤاً للمهام الكبيرة التى ألقيت على عاتقه ؛ ولبث يبذل ما فى وسعه ليدفع عن الدولة هذه الأخطار وينقذ حياتها من هذه الخاتمة التى كانت تتهددها — حتى نجح أخيراً برغم العقبات التى كانت تعترض طريقه والصعاب التى أعجزت من قبله أن يذللها

فى أن يضمن لها حياة آمنة سليمة ومد فى عمرها قرناً آخر ؛ فكذب الشامتين والحاقدين الذين كانوا يتنبأون لها بنهاية محزنة وينتظرون زوالها فى عهد قريب — فاستحق بذلك أن يثنى عليه المؤرخون وأن يصفه بعضهم بأنه « رجل عظيم »[١] .

فإذا أجلنا النظر فى أحوالها العامة كما كانت تبدو فى خلال هذين العامين : (١٨٠٧ ، ١٨٠٨) وجدنا أنها كانت لا تزال فى حالة حرب مع روسيا وانجلترا ، وهُددت عاصمتها وولاية كبيرة فيها (مصر) بالاحتلال ، وفرنسا تساوم شر أعدائها لتقسيمها ؛ والثورة مشتعلة فى بلاد الصرب ، والجمعيات السرية تتألف فى اليونان تمهيداً لحركة استقلالها الكبرى ، وجيوش الروسيا تحتل الأفلاق والبغدان ، وألبانيا تكاد تصبح منفصلة تحت زعامة على باشا والى يانينا ، واضطرابات « الانكشارية » التي وصفناها تقضى على هدوء الدولة الداخلى ، وهى تهدد العرش وتشل يد الإصلاح . وقد استطاع « محمد على » أن يثبت قدمه فى مصر بتأييد شعبها له ولم يعد من السهل زحزحته عنها وكان فى طريقه ليجعلها باقية في عقبه . والعراق كان فى أيدى المماليك ممن خلفوا سليمان باشا الكبير ؛ وثورات الأكراد لا تنقطع على حدوده الشمالية . والشام أو جزء كبير منه فى قبضة المماليك من أتباع الجزار . وأسس السعوديون دولة قوية فى جزيرة العرب وحكموا الحجاز وانتزعوا من السلطان هذا اللقب الذى كان يفخر به ، وهو من

---

(١) Creasy : " history of the Ottoman Turks" vol.2,P.391

أكبر أسانيده فى دعوى الخلافة وهو « خادم الحرمين الشريفين » .

فهذه أحوال الدولة كما كانت فى ذلك الوقت ؛ ومنها يتبين أنها كانت مهددة بالفناء، وماهذه الأعراض إلا نذر التفكك والانحلال ولكن السلطان محمود أخذ يعمل بهمة لا تعرف الكلل ، وعزيمة قوية ، وإرادة حديدية حتى دفع عنها جانباً من هذه الأخطار ، وخفف من شر بعض منها ، وأجل ما لبعض آخر من أثر . وسنرى كيف عالج هذه المشاكل واحدة إثر الأخرى فأخفق مرة ونجح مرة ؛ولكن النتيجة النهائية لمجموعة أعماله كانت نجاحاً كبيراً .

رأى السلطان أنه لا يستطيع أن يحارب فى أكثر من جبهة : فدخل فى مفاوضات مع انجلترا انتهت بالصلح ، وعقد معها معاهدة « الدردنيل » (يناير ١٨٠٩) و بدأ مفاوضات أيضاً مع روسيا ولكنها لم تنته إلى نتيجة بسبب أطماع القيصر ، إذ كان يصر على أن يستولى على ولايتى الأفلاق والبغدان ؛ فاستؤنفت الحرب ولبثت ثلاث سنوات تعاور فيها الجانبين النصر والهزيمة . وأخيراً أجبرت تطورات الحوادث الدولية « روسيا » على أن تسعى لطلب الصلح : إذ أن نابليون كان يعد غزوته التاريخية الكبرى لاجتياح أراضيها والإغارة على « موسكو » مما سيؤدى إلى الجلاء عنها و إحراقها . وضغطت انجلترا أيضاً على تركيا لتجعلها تقبل الصلح مساعدة لحليفتها روسيا ، فعقدت معاهدة «بوخارست» (٢٨ مايو ١٨١٢) وحاول نابليون أن يمنع عقد هذه المعاهدة ولكن الدولة كانت قد فطنت

لألاعيبه وثارت على عبثه بها ولم تنس غدره ؛ فلم تنخدع بعروض الصداقة التى قدمها هذه المرة !

وكان أهم الشروط التى احتوتها هذه المعاهدة : أن تسترد الدولة ولايتى الأفلاق والبغدان . وتأخذ روسيا إقليم بسارابيا ، وبذلك يصبح الحد بين الدولتين نهر « بروث » بدلاً من نهر « الدينستر » كما كان فى معاهدة « ياسى » ؛ واستولت روسيا كذلك على بعض مصبات الدانوب . وألحق بهذه المواد أيضاً تعهد من الدولة : بأن تعامل أهل الصرب بالرفق واللين ، وتضمن لهم الحرية داخل بلادهم ؛ ولكن فى نفس الوقت اشترط أن تُسلم حصون الولاية ولا سيما فى بلغراد إلى الدولة وتحتلها حاميات تركية . فكانت هذه أول مرة تذكر فيها بلاد الصرب فى معاهدة رسمية بين الدولتين .

وقد انتهت الحرب بين روسيا وتركيا . وانشغلت كل دول أوروبا من ذلك الوقت نحو عشر سنوات بشئون نابليون وحروبه ، وما نتج منها بعد ذهابه من عقد « مؤتمر فينا » وكثير من المسائل الشائكة التى دعت إلى عقد مؤتمرات أخرى . فأعطيت الدولة فرصة ثمينة استطاعت أن تتفرغ فيها لعلاج بعض مشاكلها الداخلية . وكان فى مقدمتها : خطر الوهابيين والخوف من استفحال أمر محمد على ؛ فرأت أن خير طريقة هى أن تسلط إحدى القوتين على الأخرى ، لأن نشوب الحرب بينهما سيؤدى إما إلى ضعف القوتين ، أو القضاء على إحداهما أو كلتيهما . وقد نجحت فى تنفيذ غرضها إلى حد كبير . ولكن الحديث عن ذلك سيكون موضعه فى الفصل التالى .

وأما الصرب فإن أهلها لم يرضوا بهذه المعاهدة ، واعتبروا أن روسيا خانتهم ؛ فثاروا مرة أخرى (١٨١٣) -- ولكن الدولة أخضعتهم بالقوة وعاد الملاك العثمانيون إلى إقطاعاتهم الأصلية وهرب زعيم الولاية قره‌جورج وأتباعه إلى النمسا . فتصدى للزعامة بعده « ميلوش » ، ورفع لواء الثورة مرة أخرى بعد عامين (١٨١٥) . وظلت الحرب سجالا بينه و بين الدولة حتى انتهت باتفاق عام (١٨١٧) : قبلت فيه الدولة أن تمنح الصربيين استقلالا ذاتياً ، وأن لا تتدخل فى شئونهم الإدارية والمالية ، وأنشىء مجلس نيابى رأسه « ميلوش » وأصبح أشبه برئيس للولاية . ولم يعد لدولة آل عثمان من سلطة فيها إلا مظهر بقاء حامياتها فى بعض حصون العاصمة ، والإقرار بالتبعية الاسمية لها . وتحسنت العلاقات بينهما بعد ذلك واغتال ميلوش منافسه فى الزعامة « قرة جورج » حين حاول العودة إلى البلاد ، لكى ينفرد بالأمر . وكانت هذه على كل حال هى المرحلة الأولى فى سبيل الاستقلال .

ففى خلال هذه المدة كانت الدولة قد انتهت إذن : من الحرب مع روسيا ، وإنجلترا ، والصرب ، وشغلت كلا من الوهابيين ومحمد على أحدهما بالآخر ، ووقفت تنتظر النتيجة ؛ واستردت ولايتى الأفلاق والبغدان وأما بقية المشاكل الداخلية : من القضاء على مماليك العراق والشام ، وإدخال الإصلاحات الإدارية والاجتماعية التى كان يتوق إليها السلطان ، فإنها ستتم بعد النجاح فى القضاء على الانكشارية أى فى العقد الثالث .

وتمكن السلطان أيضاً من التخلص من ثائر « ألبانيا » على باشا الملقب بوالى يانينا . فأرسل إليه قوة بقيادة خورشيد باشا أوقعت به ، ثم اغتيل عند حضوره بين يدى هذا القائد (١٨٢٢) انتقاماً لاغتياله أحد حاشية السلطان منذ عامين . ثم ظهرت مشكلة « اليونان » وكانت من أعقد المسائل التى واجهت السلطان ، وسنقول الآن كلمة عنها إلى أن انتهت بمعاهدة « أدرنة » وبها نختم هذا الفصل .

ثورة اليونان : ١٨٢١ — ١٨٢٩

هذه هى الثورة الثانية فى بلاد البلقان . وقد فتحت باب المسألة الشرقية على مصراعيه ؛ وتولدت عنها مشكلة من أعقد المشاكل الدولية فى تاريخ النصف الأول من القرن التاسع عشر . وهى إحدى الثورات الوطنية فى أوروبا التى ظهرت نتيجة انتشار مبادئ الثورة الفرنسية ، وتكوّن الوعى القومى .

مهد للثورة : تأليف الجمعيات السرية على نظام جمعيات «الكاربونارى» فى إيطاليا وأسبانيا ؛ وما بذلت الروسيا من جهود متواصلة لإثارة المشاعر العنصرية والدينية ؛ وازدياد حال الرخاء ونمو الثروة ، واشتراك اليونانيين فى وظائف الدولة العالية ؛ ونهضة أدبية ثقافية نتج عنها شعور بالكرامة وانتساب لتاريخ عريق ، وإيمان برسالة وطنية .

وكان أهم هذه الجمعيات : جمعية « هتريا » أى الإخوان — تألفت

بإرشاد وحماية قيصر روسيا « الإسكندر الأول » فى « أودسا » سنة١٨١٥ وانتشرت مبادؤها ، ووجدت أنصاراً عديدين ؛ وعطف عليها كثير من أهل الرأى وأصحاب النفوذ فى الممالك الأوروبية الأخرى . وقد لبثت تبث الروح الوطنية فى النفوس ، وتعد العدة للقيام بثورة مسلحة عامة من أجل تحرير اليونان .

وأعلنت الثورة أولا فى مدينة « ياسى » من بلاد الأفلاق ، لتكون قريبة من روسيا فتتلقى منها التأييد — وحمل لواءها الضابط « إبسلنتى » ولكن الإسكندر فى ذلك الوقت كان واقفاً تحت تأثير « مترنيخ » ؛ والحركة الرجعية على أشدها فى أوروبا ، فخاف أن يظهر بمظهر المؤيد للثورة وخذلها ! فلم تجد الدولة العلية صعوبة فى مقاومتها والقضاء عليها .

ولكنها انتقلت إلى الجنوب فى شبه جزيرة المورة ، مهد اليونان الأصلى ، وامتدت إلى جزر الأرخبيل وكريد . وهنا لقيت تأييداً عاماً . وأقبل الناس للانتظام فى صفوفها ؛ وكان زعيمها « كولوكترونيس » . وقد استفحل أمرها لأن الدولة كانت مشغولة فى ذلك الوقت بمحاربة الثائر الألبانى «على باشا» . ولكن الثورة خرجت عن أغراضها وانقلبت إلى حركة انتقام وحشية . . وتحولت إلى سلسلة من المذابح قضى فيها على كثير من الأبرياء والسكان الآمنين ! ولما فرغت الدولة من أمر على باشا وجهت جيوشها بقيادة « خورشيد باشا » فى خلال عام ١٨٢٢ لمحاربة اليونانيين . فبعد أن أحرز عدة انتصارات تغلبوا عليه واستولوا على كثير من البلاد .

وكان تفوق اليونانيين فى البحر من أسباب نصرهم ؛ وقد ارتكبوا عدة فظائع وأعادوا عهد القرصنة .

وأرسلت الدولة قواداً آخرين . . ولكنهم لم ينجحوا ؛ وظلت حال العثمانيين تسوء ! فحينئذ لم تجد بداً من الاستنجاد بمحمد على والى مصر : فجهز هذا حملة قوية بقيادة ابنه إبراهيم باشا ؛ وأقلعت الحملة من الاسكندرية فى يولية سنة ١٨٢٤ ووصلت إلى جزيرة المورة . فبعد صعوبات كثيرة تغلب إبراهيم باشا على اليونانيين ، وتمكن من فتح أهم حصونهم : فى « نافارينو » ، و « تريبولتزا » ، و « أثينا » ، و « مسولونجى » . وما حل عام ١٨٢٦ حتى كان قد سحق قوات الثائرين ؛ وكاد يعيد البلاد كلها إلى سلطة الدولة العثمانية .

ولكن « الثورة » كانت تتمتع بعطف كبير فى جميع أنحاء أوروبا : فقد كانت لليونانيين دعاية قوية ؛ وكان الأوروبيون ينظرون إليهم على أنهم أحفاد « هوميروس » و « بريكليس » وغيرهم من الإغريق — وأخذ كبار الشعراء والكتاب كبيرون ، وشيلى ، وفكتورهوجو يتغنون بمجد اليونانيين ، ويدعون إلى نصرتهم . وتطوع « بيرون » للقتال معهم ومات فى إحدى المواقع . كما كان للتعصب الدينى أيضاً أثره !

وكانت انجلترا أسبق الدول إلى مساعدة اليونانيين مالياً وسياسياً فقد كان وزير خارجيتها « كاننج » يعطف على حركتهم . ولكن لما أحرز إبراهيم باشا هذه الانتصارات نشطت الدبلوماسية الأوروبية ،

وعزمت على التدخل لإنقاذهم . وكان «الإسكندر الأول» قد مات وخلفه « نقولا الأول » فى عام ١٨٢٥ ؛ وكان هذا شديد التعصب ضد العثمانيين من طراز كاترين الثانية ، فخافت انجلترا أن ينفرد بالأمر لحل المشكلة . فاتحدت معه فى العمل وعقدا اتفاقية أبريل ١٨٢٦ ؛ التي قررا فيها أن تستقل اليونان استقلالا ذاتياً . ثم تحولت الاتفاقية إلى معاهدة « لوندرة » حين اشتركت فيها فرنسا (يولية ١٨٢٧) .

وقررت الدول الثلاث أن تقـوم بعمل حاسم لإجبار العثمانيين على قبول المعاهدة : فاتحدت أساطيلها وقامت بمهاجمة الأسطول العثمانى المصرى بدون إعلان حرب فى خليج « نافارينو » (٢٠ أكتوبر ١٨٢٧) فدمرته تدميراً . وكانت خسارة مصر فيه كبيرة .

ولما أبت الدولة العلية الخضوع لإرادة الدول أعلنت الروسيا عليها الحرب منفردة (١٨٢٨) منتهزة فرصة قضاء السلطان محمود على جيشه القديم وانشغاله بتأليف جيش جديد ؛ وسارعت فرنسا لإنزال جيش بالمورة وأرسلت انجلترا أسطولها إلى الإسكندرية ، لترغم محمد على على سحب جيشه واستدعاء ابنه ابراهيم — فعادت الحملة المصرية (أكتوبر ١٨٢٨) . وتدخلت الدول لإنهاء الحرب فعقدت معاهدة « أدرنه » (سبتمبر سنة ١٨٢٩) . وهى من أهم المعاهدات فى تاريخ هذا القرن . وبها ختم الدور الثانى من أدوار المسألة الشرقية .

وكان أهم شروطها : الاعتراف باستقلال اليونان استقلالا داخلياً ،

وفق ما نصت عليه معاهدة « لوندره » ؛ ووضع ولايتى الأفلاق والبغدان تحت حماية روسيا ؛ وتمتع جميع الدول بحرية التجارة داخل البحر الأسود والمضايق .

ثم عادت الدول فقررت فى العام التالى (٣ فبراير ١٨٣٠) أن يكون استقلال اليونان تاماً من كل الوجوه تحت ضمان الدول الكبرى . وبذلك انفصلت الولاية نهائياً عن الدولة . ورشح لها أمير ألمانى هو « أوتو » الباقارى فقبل العرش ؛ وأصبحت منذ ذلك الحين ملكية وراثية .

الفصل الثامن

محمد على

مصر — الحجاز — الشام

السنوات الأولى : ١٨٠٥ — ١٨١١

كانت نتيجة الثورة الدستورية[١] التى قام بها الشعب (مايو — أغسطس ١٨٠٥) عزل « خورشيد باشا » وتولية « محمد على » . ولم يرد الشعب أن يقطع الصلة بينه و بين الخلافة ، فإنه كان حريصاً على الاحتفاظ بالوحدة الدينية ؛ و إنما كل ما كان يريد هو الحصول على الاستقلال الذاتى ، وأن يكون له وحده الحق فى عزل ولاته واختيارهم .

ولقد أجبر الشعب « خورشيد باشا » على النزول من القلعة بعد أن ظل محاصراً بها ثلاثة أشهر ، ولم ينفعه عناده ولا إصراره أمام الإرادة العامة ؛ فكان آخر وال عثمانى يُعين من قِبل الآستانة . وأصبح مركز محمد على قوياً لأنه انتخب بهذه الإرادة ، وهى صاحبة الحق الشرعى — ممثلة فى

---

(١) انظر صفحتى : ١٥٦ ، ١٥٧ .

العلماء الذين كانوا فى ذلك الوقت زعماء الشعب وممثليه الطبيعيين — وربما كان مركزه أقوى مركز بين جميع الولاة فى مختلف أقاليم الدولة العثمانية ، لأنه لم يكن من بينهم من تسنده هذه القوة الشعبية الكبيرة مثله

ولكن إذا كانت الدولة قد رضخت لهذه الإرادة مؤقتاً — فإنه لم يكن من المتوقع أن تسمح بأن تستمر هذه الحالة ؛ ولا بد أنها ستحاول فى المستقبل أن تنقض ما تم ، وأن تسعى لكى تسترد نفوذها ، وأن تكون لها الكلمة العليا .

فكان هذا إذن هو الخطر الأول الذى كان على محمد على أن يتجنبه . ولم تكن الدولة بطيئة فى إظهار نيتها أو الكشف عما يخبئه ضميرها : ففى العام التالى — أى قبل أن يتم عام واحد على تعيينه — أصدرت أمرها بنقله إلى إحدى ولايات بلاد الروم وعينت من يدعى « موسى باشا » بدله . ووفدت على الإسكندرية عمارة عثمانية بقيادة القبطان صالح باشا (يوليه ١٨٠٦) وهى تقل الوالى الجديد لتنفيذ الأمر . وما كان محمد على ليستطيع أن يدفع هذا الأمر أو يقاوم الدولة لو لم تكن وراءه قوة الأمة تؤيده ؛ وقد وقفت إلى جانبه فى هذا الظرف كما وقفت من قبل عند تعيينه . فكتب العلماء ملتمساً إلى الباب العالى يطلبون إلغاء قرار النقل وإصدار الأمر بتثبيته ، وخاطبوا القبطان أيضاً فى مثل هذا الشأن . وأظهر الشعب إرادته واضحة فى أنه يريد بقاءه . فما كان من الدولة إلا أن أذعنت مرة أخرى لهذه الرغبة ؛ وما كان لها فى الواقع بديل عن ذلك .

وصدر الأمر بتثبيته (نوفمبر ١٨٠٦). وبذلك نجا محمد على من هذه الأزمة

وكان من العوامل التى ساعدت على إصدار هذا القرار أن الحرب بين تركيا وروسيا قد نشبت فى خلال هذه المدة (سبتمبر ١٨٠٦) وهى الحرب التي تكلمنا عنها فى الفصل السابق ؛ فشُغلت الدولة بأمر هذه الحرب وظلت مشغولة بها كما ذكرنا فيما تقدم إلى عام ١٨١٢ . وحتى فى عامى الهدنة اللذين تخللا سنى الحرب لم تجد الدولة أيضاً من الوقت ما يسمح لها بأن تنظر فى أمر الولاة بالخارج ؛ إذ شغلتها فتنة الانكشارية وما أدت إليه من الحوادث الخطيرة التى فصلنا أمرها فيما مضى . فكان هذا من حسن حظ محمد على : إذ أنه قد أعطى فرصة ثمينة لا تقدر قيمتها استطاع فيها أن يثبت قدمه ويوطد مركزه وينظم إدارته ، ويملأ خزائنه أيضاً بالأموال التى كان فى حاجة إليها — لكى ينفذ برنامجه الذى كان ينوى تحقيقه ليستقل فى المستقبل عن الدولة .

أما الخطر الثانى الذى كان على محمد على أن يواجهه فكان : خطر المماليك . ولكنه فى هذا الوقت كان قد تضاءل ولم يصبح أكثر من خطر محلى محدود بعد الخسائر والهزائم المتوالية التى منى بها المماليك ؛ ولم يعد من العسير التغلب عليه — بل ربما كان من المستطاع تفادى آثاره بحسن السياسة والدهاء حتى يأتى الوقت الذى يندمج فيه هؤلاء فى طبقات الشعب ويهضمهم المجتمع ، كما هضم كثيراً غيرهم من العناصر .

وكان أول حادث للمماليك قيامهم بالهجوم على القاهرة (أغسطس

١٨٠٥) أى بعد مبايعة محمد على ببضعة أشهر. ولكن زعماء الشعب تخلوا عنهم وخانهم من تحالف معهم ، وكانت خدعة — فحوصر عدد كبير منهم وأفنوا عن آخرهم . وراودهم الأمل مرة ثانية حين جاء الأسطول العثمانى بأمر نقل محمد على ؛ ولكن الشعب لم يقدم لهم إلا المقاومة كما حدث عند حصار الألفى لمدينة « دمنهور (١٨٠٦) ثم فشلت الخطة وعاد الأسطول أدراجه ، فضاع الأمل . ثم ظهر كأن الحظ أو المقادير — وكثيراً ما لوحظ فى تاريخ محمد على أن الحظ أو القدر كان له دخل كبير فى حياته — قد جاء أيضاً لمساعدته على الاقتراب من أهدافه : فقد مات البرديسى بك (نوفمبر ١٨٠٦) وأعقبه الألفى بك (يناير ١٨٠٧) فتخلص محمد على من أكبر عدوين كانا له فى داخل البلاد . ولم تعد للمماليك بعدهما زعامة قوية .

وحين جاءت « الحملة الإنجليزية » — (مارس ١٨٠٧) التى تحدثنا عنها فى الفصل السابق تحاول أن تحتل مصر معتمدة على تحالفها مع المماليك وجدت أن زعماء المؤامرة قد انتقلوا إلى العالم الآخر . ثم مات شاهين بك المرادى أيضاً الذى خلف البرديسى (مايو ١٨٠٨) وآلت الزعامة إلى « شاهين بك الألفى » ولم يعد المماليك أكثر من قوة مشاغبة محصورة فى الصعيد ، وكان عددهم آخذاً فى التناقص لأن روح العصر فى تطورها كانت ضدهم .

وقد رأى محمد على أن يستدرجهم إلى القاهرة ، فتظاهر لهم بالود وعرض عليهم الصلح ؛ وأذن لهم بالإقامة فى العاصمة وعلى رأسهم « شاهين بك » وعين « مرزوق بك » ابن إبراهيم بك الكبير حاكما

على جرجا . ثم بدا له أن يتخلص منهم نهائياً حين هم بإرسال جيشه إلى الحجاز، مخافة أن يقوموا بفتنة ، فدبر لهم مذبحة القلعة[١] (أول مارس ١٨١١). وكان ممن قتل فيها من زعمائهم : شاهين بك ، ونعمان بك ، ومرزوق بك ، ويحيى بك ، وآخرون . وقدر عدد من أعدموا فى هذه الموقعة وفى جميع أنحاء القاهرة فى ذلك اليوم بنحو ألف !

وكان يستطيع محمد على بعد أن أصبح فى مأمن من أخطار العثمانيين والمماليك أن يوحّد قوته مع الشعب و يتعاون مع زعمائه ، حتى يضموا جهودهم إلى جهوده فى أوقات السلم ، و يكونوا درعا له عند الملمات . ولكنه رأى أن هذه القوة التى استطاعت أن تعزل سلفه ، والتى كانت هى السبب فى وصوله إلى الحكم ، تستطيع أيضا أن تعزله إذا بدا لها أن سياسته لا توافق أغراضها .

فهذه القوة هى أيضاً خطر عليه ؛ ولذا قرر أن يتخلص منها كذلك . فلم يفكر فى إنشاء الديوان كما كان موجودا فى أيام نابليون والمماليك الذى كان يُرجع إليه كلما عرض أمر خطير ؛ وانفرد بالحكم . و بدأ ينفذ سياسته التى رمت إلى الاستيلاء على الأوقاف التى كان يتولى نظارتها عدد من العلماء ؛ أوفرض عليها الضرائب ، كما فرضها على أطيان الملتزمين وقاسمهم نصف إيرادها . فأدى هذا إلى اعتراض جمهور كبير من الملاك

---

(١) انظر تفاصيل مذبحة القلعة فى كتاب الأستاذ الرافعى بك «تاريخ الحركة القومية» : جزء ٣ ص ١٠٢ ومابعدها.

والعلماء والمستحقين ، ودب الخلاف بسبب ذلك بين الزعماء . وفى معالجة أسباب هـذا الخلاف صدر الأمر بأن يلزم السيد « عبد الله الشرقاوى » داره ولا يغادرها .

وفى عام ١٨٠٨ حدث قحط وغلاء ، وضاقت الحال بالناس مما دعاهم إلى إقامـة صلاة الاستسقاء ، وكان طبيعياً أن يشعروا فى أثناء ذلك بثقل وطأة الضرائب . فذهبوا إلى العلماء ، كما كانت عادتهم ، يشكون ، وخاطب السيد عمر مكرم محمد على فى ذلك ولـكن محمد على كان يرى رأياً آخر . إذ أنه كان يفكر فى تحقيق المشروعات الـكبيرة التى كان يطمح إليها ؛ فوقعت بينهما النفرة . ولما حدث اجتماع بالأزهر على نمط الاجتماعات التى كانت تعقد من قبل لإظهار الاحتجاج (٣٠ يونيه ١٨٠٩) أحس محمد على بالخطر فقرر إبعاد السيد عمر مكرم فنفى إلى دمياط فى ٩ أغسطس ١٨٠٩ . وكانت هذه هى خاتمة الحياة السياسية لهذا الرجل الذى لعب أهم الأدوار فى تاريخ مصر فى هذه الحقبة ؛ ولبث منفياً ما بقى من حياته .

ولا يسع المؤرخ إلا أن يلاحظ أنه إذا كان فى مقدور محمد على أن يستغنى عن القوة الشعبية فى هذا الوقت ، لأنه كان يريد أن يعتمد على قوته المادية وحدها ولأن مركزه أصبح آمناً — فإنه فى المستقبل حين يشتبك فى صراع رهيب بينه و بين السلطان محمود سيتلفت فيجد نفسه وحيداً ، ولا يجد هذه القوة التى آزرته من قبل مرتين ومكنته من أن ينتصر حتى على إرادة الدولة العلية نفسها . إنه بهذه القوة كان يستطيع أن يتحدى هـذه الدولة

مرة أخرى فى هـذا الظرف العصيب ؛ بل ربما كان يستطيع وهو معزز بتأييد القوتين المادية والروحية أن يعلن — إذا شاء — الخلافة فى القاهرة ويجعلها مركز العالم الإسلامى بدلاً من « الأستانة ».

ولـكن لا ينبغى أن نطلب من الرجل أكثر مما كانت تقتضيه طبيعة عصره ،وفوق المستوى الثقافى والاجتماعى للجيل الذى شهد هذه الحوادث ؛ وما كان لأحد أن يتنبأ بهذه النتيجة وهى لم تظهر إلا بعد سنين طويلة . ولننقل هنا ما ذكره الأستاذ الـكبير « الرافعى بك » عن نظام الحـكم فى عصر محمد على ، فقد قال [١] :

« كانت الحـكومة المصرية على عهد محمد على حكومة مطلقة تسود فيها قاعدة حكم الفرد ؛ لـكن الفرق بينها وبين ما كانت عليه فى عصر المماليك أن محمد على باشا وضع نظاماً لإدارتها فحل هذا النظام محل الفوضى والارتباك . فهو وإن كان يعد من دعاة الحـكم المطلق — وهذه نقطة ضعف فى تاريخه — إلا أن ميزته أنه كانت لديه فـكرة النظام والإصلاح كما أنه كان يميل إلى مشاورة مستشاريه فى الأمور قبل إبرامها » اه

ومهما يكن فإنه لم يحل عام ١٨١١ حتى كان محمد على قد جمع كل السلطات فى يده ولم يعد هناك من خطر يخشاه ؛ فأصبح حينئذ مستعداً للبدء فى تنفيذ مشروعاته الـكبرى . وهذه هى التى سنتكلم عنها الآن .

---

(١) تاريخ الحركة القومية . الجزء الثالث . ص ٥٧٠

الحرب فى الحجاز ونجد

الدولة السعودية والخلافة :

نمت الدولة السعودية نمواً مطرداً ، كما رأينا حين تحدثنا عنها فى فصل سابق[1] — حتى بلغت نهايتها من القوة فى عهد « سعود الكبير » . وقد ذكرنا أن هذا الأمير بويع بالإمارة عقب مقتل أبيه (١٨٠٣) ، ثم تمكن من إعادة فتح مكة والمدينة (١٨٠٥) ووضع يده على الحرمين الشريفين . فأصبح فى وقت واحد : سيد الحجاز ، ونجد ، والأحساء . ثم امتدت فتوحه شمالاً فى بادية الشام حتى ضواحى «دمشق» ، وفى داخل حدود العراق إلى مشارف بغداد ، وجنوباً إلى عمان ، وزبيد فى اليمن[2] .

أصبحت هذه الدولة التي أسسها آل سعود إذن خطراً على الخلافة العثمانية : ففضلا عن أنها نتاج حركة ثورية تدعو إلى الانتقاض على الخليفة ولا تعترف بسلطانه — قد اتسعت حدودها هكذا حتي صارت تجاور معظم الولايات العربية التابعة له . وكانت تطمح ولا شك إلى فتح بعض هذه الولايات لنشر دعوتها خارج حدود الجزيرة . وكان استيلاؤها فوق ذلك على الحرمين الشريفين أكبر ضربة وجهت إلى نفوذ الخليفة : إذ أن حماية الأراضى المقدسة كانت تعد أشرف وظيفة للخلافة وأجلى

(١) راجع الفصل الخامس . صفحات : ٩٧ — ٢٠٤ .

(٢) حافظ وهبه : « جزيرة العرب فى القرن العشرين » ص ٢٤٦ .

مظهر لوحدة البلاد الإسلامية تحت لوائها والرمز الأول لزعامتها ونفوذها الروحى . فكان المنتظر — وقد بلغت من القوة هذا المبلغ — أن يناوئها السلطان ولا يرضى بوجودها ؛ بل أن يعلن عليها حرباً لا هوادة فيها ، حتى يردها ثانية إلى قلب الجزيرة أو يقضى عليها نهائياً .

وقد بدأ حربه أولا بالدعاية : فذهب الرسل إلى كل مكان يعلنون أن هذه الحركة ما هى إلا بغى على سلطان الخليفة الشرعى ، وما هى إلا خروج على الإجماع ومروق من الدين ؛ وظلوا ينقلون عنها صوراً مشوهة ويحرفون أغراضها ، وينسبون إليها ما ليس منها . وفى نفس الوقت لم يُعن الوهابيون بأن ينفوا عن أنفسهم التهم الباطلة ، ولم يرسلوا رسلا إلى أنحاء العالم الإسلامى يقدمون صورة صحيحة عن أفكارهم ، ولم يحاولوا أن يخطوا خطوة يتقربون بها إلى قلوب الشعوب — بل على العكس كأنما كانت كل أعمالهم مقصودة لكى تثبت فى الأذهان ما كان يرميهم به السلطان وأتباعه وتزيد فى شعور الكراهية لهم والسخط عليهم !

فمن أمثلة ذلك : حادثة « كربلاء » التى أشرنا إليها من قبل ، وغاراتهم المتوالية على حدود العراق ، وما ارتكبوا من حوادث القتل والتدمير فى جهات « حوران »[1] بأطراف الشام ، وانتهابهم ما كان بالضريح النبوى من النفائس والجواهر ، وهدمهم القباب وطمسهم كثيراً من الآثار . وأخيراً بعد استيلائهم على مكة منعهم الناس من الحج :

(١) خطط الشام : للأستاذ محمد كرد على بك ح ٣ . ص ٢٩ .

قد ردوا قافلة الحج الشامى وكانت قد وردت تحت قيادة « عبد الله باشا العظم » بعد أن اعتدوا عليها وانتهبوا ما بها : (١٨٠٦) ومنعوا الحج المصرى أيضاً فى السنوات التالية ؛ وقد أشار إلى ذلك « الجبرتى » فى حوادث عام ١٢٢٣هـ (١٨٠٨) — وإن كان يعتذر عنهم بأنه لم يكن غرضهم تعطيل الشعائر الدينية وإنما كانوا يعترضون على البدع التى ترد مع الحجاج وما يأتون من أعمال يرونها مخالفة للسنة أو تتضمن معنى الشرك . ولكن منع الحج أصاب أهل الحجاز ، بصفة خاصة ، بضرر بالغ إذ أن موسم الحج كان أهم مورد من مواردهم الاقتصادية ، فأدى هذا إلى استيائهم من الحكم الجديد وكادت هذه الضائقة تنسيهم ما كان يرتكب بينهم الأشراف من قبل من مظالم .

فكل هذه الأعمال أثارت سخط الرأى العام الإسلامى عليهم ؛ وفى هذا الجو من الاستياء قرن السلطان حرب الدعاية بالحرب الفعلية : فسلط عليهم أولا كما رأينا ولاة العراق وأشراف الحجاز ولكنهم عجزوا عن صد عدوانهم . فلم ير حينئذ بدأً من الالتجاء إلى والى مصر واتصل السلطان « سليم » لهذا الغرض بمحمد على منذ عام ١٨٠٧ واعدا إياه بتوليته الحجاز إلى جانب مصر ، ولكن محمد على لم يكن مستعداً فى ذلك الوقت . فلما تقلد الخلافة السلطان «محمود» أظهر اهتماماً بالغاً بالأمر : فكلف أولا والى دمشق « يوسف باشا » بأن يعد حملة لتوجيهها إلى الحجاز ؛ ولكن الوالى عجز عن سوق هذه القوة . فما كان من السلطان إلا أن أهدر دمه وكتب إلى

والى « صيدا » وهو سليمان باشا خليفة الجزار يأمره بأن يتوجه إليه لقتله (١٨١٠) فلما اضطر هذا إلى الهرب مستنجداً بوالى مصر صادر السلطان أمواله كلها وكانت شيئاً كثيرا [١] .

فلم يعد بين الولاة إذن من يستطيع أن يقوم بهذا العمل غير « محمد على » وكان قد وطد مركزه فى الولاية وجمع كل السلطات فى يده وصارت تجبى إليه خيرات البلاد فصدرت إليه أوامر السلطان أن يجهز جيشاً كبيراً لغزو الحجاز، ولم يكن يستطيع أن يخالف هذا الأمر إلا إذا كان يريد أن يتحدى الدولة أو يعصى إرادة السلطان جهارا ولم يكن هو فى هذه الساعة يفكر فى مثل ذلك . ومع أن أغراض السلطان من وراء تكليفه بهذا الأمر كانت ظاهرة — ومن بينها رغبته فى أن يخلق لتابعه القوى مشكلة عويصة تشغله عن الخروج على الدولة وتستنزف موارده وربما أدت إلى القضاء عليه — فإن محمد على ، وهو لم يكن غافلا عن هذه الدوافع النفسية ، كانت له أغراض أخرى فوق أنه كان مضطراً لتنفيذ أمر السلطان هى التى جعلته يبدى استعداده لقبول الاضطلاع بإنجاز المهمة ، وهو يعلم حق العلم أنها ستكلفه أموالا طائلة وعتادا وعدداً لا يحصى من الرجال .

وكان فى مقدمة هذه الأغراض : حرصه على أن يقوم بعمل يكتسب به صفة البطولة ويحوز إعجاب العالم الإسلامى ، والتمهيد لتحقيق الآمال الكبيرة التى كان يطمح إليها وهى تأسيس امبراطورية واسعة يكون

(١) نفس المصدر السابق .

مركزها مصر ، وحاجته إلى التخلص من جنده « الأرنؤود » الذين أصبحوا مصدر شغب عليه وكانوا هم الخطر الرابع إلى جانب الأخطار الثلاثة التى عددناها فى الماضى الذى بقى عليه أن يتخلص منه ، كما أن هذه الحرب ستكون فرصة لتجريب قوته وتدريب قواده ، وستخلق الظروف الملائمة لإعادة تنظيم جيشه واستكمال عدته ، وستشغل الرعية والجند أيضاً عن التفكير فى أمور السياسة والولاية وتوجد مبررا لما يجمع منهم من أموال يرون أنها تنفق فى وجه يرتضونه .

وكان من العوامل المحركة لهذه الحرب : الشريف « غالب » ، وأفراد أسرته من الأشراف الذين شردهم الوهابيون فذهبوا إلى القاهرة والأستانة ينشرون الدعاية السيئة عن خصومهم ، ويتصلون بالولاة ورجال الدولة يطلبون النجدة ضد هؤلاء المغيرين على الأرض المقدسة الذين أخرجوهم من بلادهم . ولما كانوا هم حكام الحجاز قرونا طويلة قبل مجىء السعوديين ، وكان لهم هذا الأثر فى إيقاد جذوة الحرب ، كما كان لهم فضل فيما أحرزه جيش مصر من انتصارات فى المرحلة الأولى ، ولا يزال لأعقابهم كلمة فى توجيه مصير العالم العربى حتى اليوم — فينبغى أن نقول كلمة عنهم فى هذا المقام :

أشراف مكة :

بدأت دولة الأشراف فى مكة منذ عام ٣٥٨ هـ [١] تحت رعاية الخلفاء الفاطميين بمصر . وكان هؤلاء الأشراف أربع طبقات : الموسويين أى

---

(١) أى فى القرن العاشر الميلادى .

بنى موسى ، والسليمانيين ، والهواشم — وهذه الطبقات الثلاث حكمت مكة منذ ذلك الحين إلى سنة ٥٩٨ هـ [١] . والطبقة الرابعة : قتادة و بنوه . وهؤلاء حكموا من هذا التاريخ حتى القرن الحالى [٢] . وكان آخرهم الملك « على بن الحسين » [٣] .

وتاريخ الأشراف فى الحجاز ملىء بحوادث القتل والعنف : فالشريف منهم فى سبيل الإمارة لم يكن يتورع عن قتل أخيه وأبناء عمومته [٤] ! وكانوا يستعينون بكل من يمكن الاستعانة به من أمراء الحج المصرى أوالشامى . وظلوا يتعاقبون على الإمارة ، حتى فتح السلطان « سليم » مصر عام ١٥١٧ فاعترف شريف مكة فى وقته وهو « الشريف السيد محمد أبو البركات » بخلافته وخلع على السلطان لقب خادم الحرمين الشريفين . ولكن لما ضعف الأتراك فى القرنين التاليين أصبح الأشراف ذوى الكلمة المسموعة فى الحجاز والنفوذ الفعلى ، ولو أنهم ما زالوا معترفين بتبعيتهم للسلطان .

وأشهر هؤلاء الأشراف فى القرن الثامن عشر : « الشريف سرور » (١٧٧٢ — ١٧٨٨) وقد سبقت الإشارة إليه فى غير موضع . فهو أول من أقام حكما نظامياً فى مكة ، وأخضع سائر الأشراف الذين كانوا يحكمون

---

(١) أول القرن الثالث عشر الميلادى (٢) أى العشرين

(٣) وهو أخو الملك « عبد الله » ملك الأردن الحالى .

(٤) حافظ وهبه : « جزيرة العرب فى القرن العشرين » ص ١٦٦ .

حكما مستقلا أشبه بأمراء الإقطاع ولا همّ لهم إلا جمع المال بوسائل الظلم والعسف . ووطد دعائم الأمن . ويسر سبل الحج للناس. وضرب على أيدى الأعراب الذين كانوا يقطعون الطريق و يرتكبون حوادث القتل والسلب .

وخلفه « الشريف غالب » وهو يليه فى الشهرة ولـكنه كان أقل منه حزماً وكفاية ، ولم يكن محبوباً من أهل مكة مثله . وهو الذى فى عهده جرت الحوادث التاريخية التى ذكرنا ، فجرد حملة على السعوديين (١٧٩٧) لم تلاق النجاح ، وأخرجه الوهابيون من مكة مرتين (١٨٠٣ — ١٨٠٥) فلبث بعد ذلك مقيما فى جدة وهو يراسل السلطان ومحمد على يطلب منهما النجدة . وكان له أثر كبير فى توجيه حوادث الحرب لما كان له من نفوذ بين القبائل ولـكن محمد على أخذ يرتاب فى إخلاصه بعد هزيمة «طوسون» فحين قدم إلى الحجاز عام ١٨١٣ قبض عليه وأرسله إلى القاهرة ثم نفاه إلى « سالونيك » حيث مات هنالك .

سير الحرب :

الدور الأول : جهز محمد على جيشاً يبلغ عدده ثمانية آلاف أكثره من الألبانيين . وعين ابنه « أحمد باشا طوسون » قائداً عاما له . وكانت الخطة أن يتوجه معظم الجيش وهم من المشاة ومعهم المهمات والأدوات عن طريق البحر من السويس . ويتحرك الفرسان وعلى رأسهم القائد العام عن طريق البر من برزخ السويس فالعقبه . ووجهة الفريقين : « ينبع » . وقد أنشأ محمد على لهذه المناسبة أسطولا جديدا فصنعت السفن فى القاهرة

ثم حملت على ظهور الإبل أجزاء مفككة حيث ركبت فى ميناء السويس وأبحرت الحملة فى ٣ سبتمبر ١٨١١ فوصلت إلى ينبع واحتلتها من البحر ثم وصلت القوات البرية والتقى الجميع و بدءوا الزحف متجهين نحو « المدينة» فحدثت بينهم و بين طلائع الجيش السعودى والأعراب عند محلة يقال لها « بدر » معركة عنيفة دامت نحو ساعتين ثم تمكنوا من احتلالها . ولكن قوات الأعداء كمنت لهم عند قرية تسمى « الصفراء » وداهمتهم وهم يعبرون واديا ضيقا فحوصروا وكاد الوهابيون يفنون الحملة عن آخرها ففقد منها نحو خمسة آلاف واضطر طوسون إلى العودة بمن بقى إلى ينبع ثانية . ثم لبث هناك ينتظر المدد الذى أرسل إلى والده بشأنه ، وفى هذه الأثناء اتبع سياسة جديدة وهى سياسة استمالة الأعراب بالهدايا والرشا فكانت هذه الطريقة أجدى عليه . و بمساعدة الشريف غالب ونفوذه و بعد أن وصل المدد إليه استأنف السير متجها نحو المدينة فاحتل المواقع فى طريقه ومنها الصفراء دون مقاومة تذكر . ودخل المدينة فى يناير ١٨١٣ وكان هذا أول نصر كبير له .

بعد ذلك عاد إلى « ينبع » وأبحر منها إلى جدة حيث اتصل بالشريف غالب وقواته ، وتمكنوا من دخول « مكة » فى الشهر التالى . وسلم إليه الشريف مفاتيح الكعبة والبيت الحرام فأرسلها إلى والده إيذاناً بأنه قد استرد الحرمين و بعث بها محمد على فخوراً إلى السلطان ، فاستحق منه كل تبجيل و إكرام .

ولكن مركز « طوسون » بالرغم من ذلك لم يكن آمناً . فإن القوات السعودية ظلت سليمة محمية فى قلب الصحراء . وكانت الخطة التى آثرها سعود الكبير — وكان رجلا مشهوراً بالفروسية والمهارة فى الحروب وقائداً شجاعاً — هى أن يستمر فى مناوشة أعدائه ولا يلتحم معهم فى موقعة فاصلة ويستدرجهم إلى المواقع التى يريدها ، ثم يشن الهجوم عليهم فى الوقت الذى يختاره . وقد سار طوسون إلى الطائف فاحتلها ولكن حين تقدم فى الصحراء انقض عليه السعوديون بكامل قواتهم فأنزلوا به هزيمة فادحة كاد يُقضى فيها على جيشه فاضطر إلى الانسحاب . وبدأ الوهابيون حصارهم للمدينة وصار مركزه مهدداً . وهذه الموقعة تعرف بموقعة « تَرَبه » ، وهى بلدة تقع شرقى مكة .

محمد على فى الحجاز : فلما تحرج مركزه صمم محمد على الحضور بنفسه ليتولى قيادة المعركة فوصل عن طريق جدة إلى مكة فى أغسطس ١٨١٣ وكان أول عمل بدأ به أن قبض على الشريف غالب لأنه شك فى إخلاصه ونفاه إلى مصر ، ثم إلى سالونيك كما قدمنا . وأخذ يوثق علاقاته مع القبائل ويغدق عليهم المال . وكان « كتخداه » أى وكيله فى مصر « محمد بك لاظ أوغلى » قد أرسل إليه مدداً كبيراً وأموالا ، ولكنه فضل الانتظار ولم يلتحم مع أعدائه فى موقعة حاسمة . ثم كان من حسن حظه أن توفى خصمه الأمير « سعود » فى عاصمته بالدرعية (أبريل ١٨١٤) أثناء وجوده هناك وخلفه ابنه « عبد الله » وكان دونه فى الكفاءة والحزم

وحسن التدبير ، ولم يتبع الخطة التى أوصاه بها والده ففى أول معركة كبيرة حدثت بينه و بين المصريين هزمت قواته هزيمة شنيعة فى مكان يقال له « بِسْل » (يناير ١٨١٥) وأخذت كفة المصريين منذ ذلك الوقت فى الرجحان .

ولكن محمد على مع ذلك اضطر إلى العودة إلى مصر لما سمع من أخبار المؤامرة التى دبرت ضده وكان قائدها « لطيف بك » أحد المماليك وقد اكتشفها وأحبطها وكيله « لاظ أوغلى » ؛ ولما وصله من أنباء بعض الفتن التى أحدثها الجند ؛ وكانت الحوادث الدولية تجرى سراعاً إلى نهايتها فى ذلك الوقت لاقتراب عقد مؤتمر « ڤينا » وعرض المشاكل الدولية عليه — فلكل هذه الأمور عاد محمد على (يونية ١٨١٥) ؛ وكان قد رفض شروط الصلح التى عرضها عبد الله بن سعود ، لإصراره على التسليم المطلق ، ففشلت المفاوضات . و بعد قليل عاد « طوسون » أيضاً ليكون بجانب والده خلال حدوث هذه الفتن . وكانت عودته هى ختام الدور الأول من هذه الحرب (١٨١١—١٨١٥) . ولم يرجع بعد ذلك : إذ مات بالإسكندرية فى السنة التالية بعد مرض لم يمهله إلا ساعات ، فحزن والده عليه حزناً شديداً . وكان لم يتجاوز العشرين من عمره !

الدور الثاني : وابتدأ الدور الثانى (١٨١٦ — ١٨١٨) فأعد محمد على حملة أخرى قوية تحت قيادة ابنه « ابراهيم » ومعه عدد من الضباط الفرنسيين من خبراء الحروب . وكانت الوجهة هذه المرة هى نقل ميدان

الحرب إلى نجد نفسها والسير نحو « الدرعية » عاصمة السعوديين ومعقلهم الأول . وتوجهت الحملة عن طريق قنا فالقصير ثم أبحرت إلى ينبع فوصلت إلى المدينة (سبتمبر ١٨١٦) . ولما أخذ إبراهيم باشا يتقدم عبر الصحراء لاقى صعوبات شديدة ولا سيما عند حصاره « الرّس » ولكنه صمد لها وقابل كل الأهوال بثبات . وواصل السير حتى استطاع أن يستولى على « عنيزة » و« بريده » وهما مدينتان تجاريتان هامتان فى منطقة « القَصِيم » بنجد ؛ ثم احتل مدينة «الشقراء» (يناير ١٨١٨) وبدأ حصار «الدرعية» نفسها . ولتقدير المجهود الذى قام به إبراهيم يكفى أن نعرف أن هذه المدينة تقع على بعد ٤٠٠ ميل من المدينة المنورة . فقاومت العاصمة مقاومة عنيفة ودافع أهلها دفاعاً مجيداً وأخيراً اضطرت إلى التسليم بعد ستة أشهر وسلم أميرها عبد الله بن سعود نفسه إلى إبراهيم بعد أن اشترط عليه أن لا يمس الدرعية بأذى . وأعطى إبراهيم عهده بذلك ولكن والده كتب إليه يطلب هدمها وتخريبها فما زال بها حتي جعلها أطلالا ! وأما عبد الله فقد أرسل إلى مصر ثم إلى الأستانة حيث قتل . . وهكذا دالت دولة السعوديين الأولى بعد ما بلغت ذروتها !

بعد الحملة :

اعتقل إبراهيم أكثر أفراد أسرة آل سعود وبعث بهم إلى القاهرة حيث بقوا منفيين مدة طويلة . وظلت الحجاز محكومة حكماً عسكرياً فأقام المصريون محافظاً فى كل من مكة والمدينة ومع كل حاميته ، وولوا

الشريف « يحيى بن سرور » ولكنه حين قام بثورة بعد ذلك عزل وولى مكانه الشريف محمد بن عون . وأما نجد فقد رجعت إلى فوضاها القديمة وعادت القبائل سيرتها الأولى واختل الأمن ؛ ولكن أحد رجال الأسرة وهو « تركى بن عبد الله بن محمد بن سعود » أى ابن عم « سعود الكبير » نهض ليعيد للأسرة بعض مكانتها فنقل العاصمة إلى « الرياض » وظل يجاهد ليبسط نفوذ الأسرة على القبائل؛ وهو يعتبر مؤسس « الدولة السعودية الثانية » ولكنه اغتيل فى عام ١٨٣٣ . فخلفه ابنه « فيصل » و بعد أن أخذ بثأر والده أعلن نفسه إماماً وأميراً على نجد كلها ، فعلا شأنه وخافه الأتراك والمصريون فجردوا حملة عليه بقيادة « خورشيد باشا » (١٨٣٨) فرأى أن يسلم نفسه فنفى إلى مصر ، ثم أفرج عنه عباس باشا الأول الذى كان معجباً به . ولما كانت الجنود المصرية قد انسحبت من جزيرة العرب عقب عقد معاهدة لندن ١٨٤١ فقد عاد فيصل ليستأنف جهاده فى سبيل إعلاء شأن دولته . وكان أميراً قوياً عالى الهمة محمود الصفات وهو جد جلالة « الملك عبد العزيز آل سعود ملك الحجاز ونجد الحالى » .

الإصلاح فى مصر

نشأة فكرة الإصلاح وطبيعتها :

نبتت فكرة الإصلاح فى الدولة العثمانية فى عهد السلطان سليم الثالث على ما شرحنا ذلك من قبل ، وحمل لواء الحركة القبطان حسين باشا . وكان من أهم أسبابها ما آلت إليه الدولة من الضعف ، وأثر الثورة الفرنسية وما تلاها من نهضة حربية رائعة ، مع الصلة الوثيقة بين تركيا وفرنسا . ولم يكن محمد على إلا أحد أفراد الرعية العثمانية فى خلال الثلاثين سنة التى قضاها قبل مجيئه إلى مصر فى موطنه « قوله » على حدود إقليم « الروملى » القريب من الأستانة . فكان طبيعيا أن يسمع عن أنباء حركة الإصلاح ، وكانت تصل إليه أنباء الثورة أيضاً وحروبها وما نتج عنها من حوادث خطيرة ؛ وكانت له هو نفسه صلة مباشرة بفرنسا وأوروبا تتمثل فى شخص شريكه « المسيو ليون » التاجر الفرنسى الذى كان له أكبر الأثر فى توجيه حياة محمد على وطبع عقليته فى هذا الدور بطابع خاص .

وحين تطوع محمد على فى الجيش العثمانى وقدم مصر لأول مرة (١٧٩٩) كان أحد أفراد جيش « مصطفى باشا » رئيس الانكشارية وقد هزم هذا الجيش هزيمة منكرة أمام قوة مدافع نابليون ، ومتانة تنظيم جيشه وفنه الحربى ؛ وكاد محمد على نفسه يفقد حياته لولا أن أنقذه قائد

الأسطول الإنجليزى . فكان هذا درساً لم ينسه طول حياته . ثم حين عاد للمرة الثانية بعد عامين (١٨٠١) عاد كأحد الجنود النظامية تحت قيادة القبطان « حسين باشا » نفسه زعيم الإصلاح . وقد شاهد ما كانت عليه حال هذا الجيش وقارن بينه و بين الجيش السابق؛ ثم رأى أن الجند الجديد قد أحرز النصر فى مواقع عدة بالاتحاد مع القوات الإنكليزية . واشترك هو فى بعض هذه المواقع كما حدث فى « الرحمانية » . ورأى الجيش الفرنسى رأى العيان وعرف شيئاً عن خططه الحربية وطبيعة تكوينه .

وكان السبب فى قدومه إلى مصر أولا وآخراً هو: الحملة الفرنسية وقائدها « نابليون » ؛ وقد سمع كما سمع كل الأفراد من رعايا الدولة العثمانية عن هزيمة المماليك فى موقعة « إمبابة » فى أقل من ساعة على ما اشتهروا به من الفروسية والشجاعة ؛ وذلك بفضل مدفعية نابليون وأسلحته الحديثة ونظام جنده . ثم بعد مقامه فى مصر واشتراكه فى سياستها كان يسمع عن أخبار نابليون وانتصاراته الرائعة ونبوغه الحربى ، الذى أدهش العالم كله وجعل نابليون هو محور السياسة فى أوروبا وفى الشرق خمسة عشر عاما متوالية . وقد صار نابليون هو البطل الذى ينظر إليه والقدوة التى يقتدى بها الشبان الطامحون والولاة والقواد الذى كانوا يريدون أن يصلوا إلى قمة المجد عن طريق النجاح الحربى ؛ وقد اقتدى به على باشا والى « يانينا » . وكان هو المثل الملهم لمحمد على[1] فكان يرمق حركاته ويدرس مشروعاته

---

(١) راجع المقارنة التى عقدها الأستاذ جرجى زيدان بين هذين الواليين فى كتابه « مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر » ج ١ . ص ١٩٩ .

وهو يعلم أنه رجل عصامى مثله استطاع أن يكون دولة و يعلن نفسه أمبراطورا بفضل قوته المادية وحدها . وأصبحت فرنسا فى عهده ومنذ حدوث الثورة فيها أقوى أمة حر بية فى أوروبا ، فكانت فى أثناء هذه الفترة قبلة الأنظار والتى يتطلع إليها المصلحون والطامحون . و بعد انقضاء عهد نابليون تفرق كثير من ضباطه فى أنحاء الأرض فوفد على مصر عدد منهم فاستقبلهم محمد على أحسن استقبال ورحب بهم واستدعى بإرشادهم أيضاً كثيراً من الخبراء والفنيين فى ميادين الصناعة والعلم والهندسة ، وعمد إلى الانتفاع بخبرتهم جميعا .

فهذا هو الجو الذى عاش فيه محمد على ؛ وهذه هى العوامل التى كانت تؤثر في حياته والتى أوحت إليه بفكرة الإصلاح . وقد كان محمد على طموحا كبير الهمة واسع الخيال متوقد الذكاء يهدف إلى آمال بعيدة ، فكان لا بد لكى يتمكن من الوصول إلى هذه الآمال أن يوجد الأداة التى يستطيع بها أن يحقق أغراضه ولم تكن هذه الأداة كما تصورها ،وكما فكر فيها كل ولاة الشرق فى هذا العهد — إلا « القوة الحربية » . فكانت هذه هى الفكرة الأساسية وكل ما كان يعرض لهم من وجوه الإصلاح بعد ذلك فإنما كان تبعاً لهذه الفكرة ونتيجة لها . فتلك كانت طبيعة فكرة الإصلاح ولذا فإننا نرى أن مجالها كان محدوداً وقد اتخذت بحكم الواقع طابعاً شرقياً ؛ ولم نعرف عن أحد من هؤلاء الولاة أنه فكر فى أن يقتبس من فرنسا مثلا مبادئها السياسية أو نظمها الاجتماعية مع أنها كانت القدوة والنموذج لهم جميعا .

ولانستطيع أن نلم الآن بكل المشروعات التفصيلية التى أتمها محمد على؛ فحسبنا أن نذكر الحقائق الكبرى ونرسم الخطوط الرئيسية لنقدم صورة عامة عن خطته الإصلاحية .

منهج الإصلاح :

الجيش : كان جيش محمد على مكوناً أولا من الألبانيين . وكانت الرابطة التى تربطه بهم هى العصبية ، ثم المصلحة المشتركة فقد كانوا صفاً واحداً ضد العثمانيين الأتراك والمماليك . ولكن لما انتصروا على خصومهم بدأوا ينقلبون عليه فإن عقليتهم كانت أشبه بعقلية « الانكشارية » وقد ربوا على النظام القديم . فحدثت أول فتنة فى عام ١٨٠٨ وكادوا يهددون مركز الوالى لولا أن آزره الشعب فتربص بهم وحذر منهم ، وحين جاءت فرصة حرب الوهابيين رحب بها فأودى منهم فى هذه الحرب عدة آلاف . وبعد عودة محمد على من الحجاز سنة ١٨١٥ فكر فى تطبيق النظام الجديد ولكنه لقى معارضة شديدة ودبرت مؤامرة ضده فى القاهرة ، لولا أن نمى إليه خبرها لتحولت إلى شر مستطير . فسكت إلى حين . ولم يتمكن من بدء الإصلاح الحقيق إلا منذ عام ١٨١٩ إذ قدم إليه الكولونل « سيف » أحد الضباط المتقاعدين من جيش نابليون فعهد إليه تدريب جنود جديدة من السودانيين فى «أسوان» وأسست مدرسة للتدريب على النظام الحديث هناك ، ثم لما كثرت بينهم الوفيات استبدلوا بالفلاحين « أى المصريين » بالرغم من نفورهم ومعارضتهم الشديدة لذلك . كما أنشئت بعد قليل مدرسة

للمشاة فى الخانكة ، ومدرسة للفرسان بالجيزة ، وأخرى للمدفعية رأسها « سيجيرو بك » أحد الضباط الأسبان . وأسست دار صناعة « ترسانة » بالقلعة لصنع الذخيرة وسبك المدافع وعمل الأسلحة الحديثة ، لتزويد الجيش بما يلزمه من المهمات . وظل الكولونيل سيف « سليمان باشا الفرنساوى كما عرف فيما بعد » يعمل بهمة ، وظل الجيش ينمو حتى كان عدده ٢٥٫٠٠٠ فى سنة ١٨٢٣ و ٩٠٫٠٠٠ فى سنة ١٨٢٦ ثم ١٥٠٫٠٠٠ سنة ١٨٣٢ من الجنود النظامية فقط ، عدا المتطوعين والأنواع الأخرى . و بلغت القوات الكلية وقتاً ما ٢٧٦٫٠٠٠ . ولكن الضباط كانوا من أبناء الأتراك أو الألبان أو المماليك

البحرية : أسس محمد على « ترسانة » فى بولاق لصنع السفن ، و بنى بها أول أسطول له فى عام ١٨١١ بمناسبة حربه مع الوهابيين . وهذا الأسطول هو الذى قام بنقل الجيش ومهماته إلى الحجاز . ولكنه كان بدائياً صغيراً فأوصى على عدة سفن حربية مزودة بالمدافع الحديثة ، فصنعت له فى موانى البندقية وطولون ومرسيليا . و بذلك أصبح لديه أسطول قوى وهو الذى حمل جيش إبراهيم و إمداداته إلى اليونان . ولكنه دُمر فى موقعة « ناڤارينو » (١٨٢٧) فاضطر محمد على إلى أن يبنى أسطولاً من جديد فأنشأ ترسانة فى الإسكندرية سنة ١٨٢٩ ومديرها مسيو « دى سيريزى » ومدرسة للبحرية بها ورئيسها « مسيو بيسون » و بعد سنوات قليلة كان لمصر أسطول كبير فبلغت عدد قطعه فى سنة ١٨٣٢ ثلاثين قطعة وهى

تحمل ١٣٠٠ مدفع وبها من البحارة مالا يقل عن ١٢٫٠٠٠ نفس . كما أن والى مصر أرسل عدداً من التلاميذ ليتمرنوا على متون المراكب الإنجليزية وشيد الحصون على السواحل ، واستحضر لذلك عدداً من المهندسين الأجانب .

الصناعة والثروة : أوجد محمد على معامل عديدة لغزل ونسج القطن والصوف والحرير مفرقة فى أمهات المدن ، كان أهمها معمل « بولاق » الذى كان يشتغل به عدد كبير من العمال المالطيين برياسة « مسيو جوميل » حتى سمى معمل مالطة ، ومصنعاً للطرابيش بفوة ، ومعاصر للزيوت ، ومعامل للسكر بالصعيد . وعُنى بزراعة القطن وتربية الأغنام لإنتاج الصوف ودودة القز للحرير وأدخل بعض المحاصيل . وألغى نظام الالتزام ، ووضع يده على الأوقاف ومحا الملكية الفردية فصار هو المالك الوحيد والمنتج الوحيد والتاجر الوحيد الذى يتعامل مع الخارج . ومن الأعمال العامة التى أتمها : توسيع ميناء الإسكندرية وتوصيل هذه المدينة إلى النيل بقناة المحمودية وبدء مشروع القناطر الخيرية تحت إشراف « مسيو لينان » وإن كان لم يتم إلا بعد موته ، ولم يحقق الغرض الذى كان يرجىء من إنشائه .

التعليم : افتتح عدداً من المدارس الأولية : « الكتاتيب » ، وبدأ الاتصال بأوروبا : فأرسل أول بعثة كبيرة إلى فرنسا فى عام ١٨٢٦ وكانت تتألف من ٤٠ طالباً . وأرسل بعثة صغيرة عام ١٨٣٣ ثم أخرى كبيرة عام ١٨٤٤ . ومن أشهر من نبغ فى هذه البعثات « رفاعة بك رافع » . وافتتح مدرسة للطب عام ١٨٢٧ برياسة « كلوت بك » بأبى زعبل

ومدرسة للهندسة بالخانكة برياسة « لامبير بك » . وأنشأ ديوان المعارف ومديره أدهم بك . ثم فى آخر عهده أنشأ مدرسة «الألسن» وبها قلم للترجمة باقتراح « رفاعة بك » وجُعل هو ناظرها . كما أن من أهم الأعمال التى كان لها أثر فى نشر الثقافة تأسيس « مطبعة بولاق » .

فهذا هو المنهج الإصلاحى الذى نفذه محمد على ؛ وكان الهدف الأول كما قلنا هو إيجاد جيش قوى ، وتوفير كل شىء يحتاج إليه فى داخل البلاد وكان يريد بهذا الجيش تكوين امبراطورية كبيرة ؛ ومن أجل هذه الامبراطورية خاض حرب الشام التى سنأخذ فى الحديث عنها الآن . وهى أهم حروبه على الإطلاق . ولكن قبل أن نتحدث عنها ينبغى أن نستعرض أحوال الشام قبيل صدور الأمر بإنفاذ حملة « إبراهيم باشا » .

الشام قبل حملة ابراهيم باشا

سليمان باشا . وعبد الله باشا الجزار . والأمير بشير الشهابى

تكلمنا على الشام إلى نهاية عهد « أحمد باشا الجزار » (١٨٠٤) . فبعد موته خرج رجل من سجنه وكان من أتباعه ، وهو يدعى « إسماعيل باشا الأرناؤودى » وتغلب على الولاية . ولكن الدولة أرسلت إليه من حاربه وقتله . ثم عينت واليا على دمشق « إبراهيم باشا الحلبى » وضمت إليه ولاية « صيدا » وكتبت إلى الأمير بشير الشهابى أمير لبنان أن يدخل فى طاعته .

وبعد عام واحد انفصلت الولايتان : فعين « عبد الله باشا العظم » للمرة الثالثة واليا على دمشق ، وسليمان باشا « الكرجى » وهو من مماليك الجزار واليا على « عكا » . وذلك فى عام ١٨٠٥ . وقد استمر سليمان باشا خليفة الجزار حاكما على الولاية نحو خمسة عشر عاما إلى عام ١٨١٩ فظفرت الولاية إذن بنوع من الاستقرار فى الحكم . ويجب أن نعرف أن ولاية صيدا أو «عكا» كان يقصد بها الولاية التى كانت تشمل «لبنان» والجزء الأكبر من « فلسطين » ولا سيما المناطق الساحلية . فكانت هى الولاية الثانية بعد دمشق وإن كانت فى الحقيقة أقوى منها ، لدخول الجبل فى حكمها برجاله الأشداء المفطورين على الحرب والقتال والمعروفين بنزعتهم الاستقلالية الصارمة ، ولامتلاكها الساحل فهى متحصنة من حيث الموقع وهى منفذ التجارة مع الخارج ولامتداد حدودها إلى الجنوب حتى تجاور مصر .

وكان حاكم « لبنان » طول هذه المدة الأمير « بشير الشهابى » الثانى وقد أشرنا من قبل إلى أن الجزار ولاه عقب مقتل ابن عمه الأمير يوسف الشهابى سنة ١٧٩٠ فظل يحكم الجبل نحو خمسين عاما إلى نهاية حرب محمد على فى الشام . وقد لعب دوراً كبيراً على مسرح السياسة فى سوريا ولبنان : فقد انضم إلى نابليون عند غزوه بلاد الشام ثم غضبت عليه الدولة وعزل من الولاية ، ثم تصالح مع الجزار وعاد فتغلب على من أقيموا فى مكانه. ثم أظهر الولاء والطاعة للدولة ووثق علاقاته مع خليفة الجزار سليمان باشا ، وكان دائماً ينضم إلى جانب والى صيدا ضد والى « دمشق » إذا قامت

حرب بينهما . وكانت الغلبة فى أكثر الأحوال لوالى صيدا بفضل مساعدة اللبنانيين له . وسيكون له أثر كبير فى حرب الشام فيتحالف مع محمد على ويؤيد ابنه ابراهيم وييسر لهم الأمور فى داخل البلاد . ثم يظل حليفاً مخلصاً إلى نهاية الحرب . فبعد انسحاب الجنود المصرية وعقد معاهدة لندن ينفى من الشام ، ويذهب إلى مالطة ، ثم إلى الأستانة حيث يلاق منيته هناك .

وكنا قد ذكرنا الصفات العامة للحكم العثمانى فى الفصل الرابع ، فظلت هى هى كما كانت فى هذا العهد لم تتغير : فالمظالم وطرق الجباية ونوع الإدارة كله كما عرفنا ، وولاة دمشق يتعاقبون والسعيد منهم من يمكث فى الولاية عامين . وأسرع منهم فى التبدل ولاة « حلب » وهم أكثر من الأولين ظلما وأشد قسوة . أما ولاية «صيدا» التى تشمل لبنان وفلسطين فقد ظفرت بعهد مستقر . وعلى كل فقد تنفست البلاد الصعداء بزوال عهد الجزار باشا الذى دام نحو ربع قرن ، وبزوال حكم « محمد باشا أبو المرق » الذى كان حاكما على يافا والقدس أى جنوب فلسطين ، وكان تابعاً للجزار ثم شق عليه عصا الطاعة واشتط فى ظلمه حتى اضطر السادات الأشراف من أهل البلاد أن يبيعوا أبناءهم كما تباع العبيد والجوارى [١] . ولكن الجزار تغلب عليه فى أخريات أيامه وقتله . فاستراحت البلاد من شر الطاغتين . وكان « سليمان باشا » أكثر تعقلا وأرقى ثقافة وأرق قلبا ؛ وقد أراد أن يرفع جانبا من المظالم التى ابتدعها الجزار ويفرضها على التجار الأجانب . وقد أثنى عليه « مشاقة » أحد مؤرخى الشام فذكر أنه خدم

---

(١) خطط الشام : لمحمد كرد على بك ج ٣ . ص ١٨ .

الدولة والرعية خمسة عشر عاما بالعدل والأمانة . وعلى كل فلم يكن شريرا بطبعه وله كلام جميل يوجهه إلى عماله يحثهم فيه على اتباع العدل وتجنب الظلم . وإن كان كغيره من الحكام العثمانيين — بالرغم من ذلك — شَرِهاً فى جمع المال ، ولا تطابق أقواله أعماله كثيراً فخلف بعد وفاته أموالا طائلة استولت عليها الدولة .

أما أهم حوادث الشام فى هذه المدة فهى : أولا خروج عبدالله باشا العظم بالمحمل سنة ١٨٠٦ ورد الوهابيين له على مقربة من المدينة ، كما أشرنا إلى ذلك من قبل . وقد توفى فى عام ١٨٠٨ فبموته انقرضت دولة آل العظم بالشام ، الذين حكموا ولاياته أكثر سنى القرن السابق . وكان عبد الله باشا رجلا محسنا عادلا أثنى عليه المؤرخون . وتولى بعده « كنج يوسف باشا » فمكث عامين . وهو الذى كلفه السلطان محمود بالتوجه لمحاربة السعوديين بالحجاز فعجز عن إنفاذ الحملة ، فكتب السلطان إلى سليمان باشا يأمره بقتله . فاضطر هذا إلى الهرب مستنجداً بوالى مصر فعفا السلطان عن دمه ولكنه صادر أمواله كلها ، وكانت شيئاً كثيراً . لأن كل همه أثناء ولايته كان جمع المال وادخاره — مستعملا فى ذلك كل طرق العسف والظلم .

وقد اضطهد هذا الوالى أثناء حكمه : طائفة « النصيرية » . وهم قوم من غلاة الشيعة يسكنون الجبال القريبة من اللاذقية . فشن عليهم الحرب شهرين . وأراد أن يخرجهم من بلادهم . ثم سبى نساءهم وأولادهم و باعهم بيع العبيد . فلم يعف عنهم إلا بعد أن افتدوا أنفسهم بكل ما قدروا عليه .

وخلف سليمان باشا على ولاية « عــكا » : عبد الله باشا (١٨١٩) وهو أحد مماليك الجزار أيضاً ، وهو الذى بقى إلى حين قدوم الجيش المصرى، وكان النزاع بينه و بين محمد على أحد الأسباب التى أدت إلى هذه الحرب على ما سيجىء .

وأهم الحوادث موقعة كبيرة جرت فى بداية عهده بينه و بين والى «دمشق» درويش باشــا ؛ وانضم الأمير بشير ومن معه من الدروز إلى والى عكا . وقد كان النصر فى جانب العكاويين واللبنانيين ؛ وأسر من رجال درويش باشا وقتل عدد كبير . وسميت هذه الموقعة موقعة « المزة » نسبة إلى البلدة التي جرى فيها القتال وأحرقت فى أثناء هذه الحرب . ولما وجدت الدولة أن عبد الله باشا صار أقوى رجل فى الشام ولا يمــكن التغلب عليه اعترفت به . وضمت إليه ولاية « دمشق » حيناً واتسع ملــكه ، فــكان يوقع هــكذا : « أمير الحاج السيد عبد الله والى دمشق وصيدا وطرابلس ومتصرف ألوية غزة و يافا ونابلس وسنجق القدس الشريف — حالا »[1]

ومن أهم الحوادث قبيل حملة ابراهيم باشا أن والى دمشق أراد أن ينتقم من الأروام فى أثناء نشوب حرب اليونان (١٨٢٨) فلم يوافقه مجلس الأعيان من الدمشقيين على ذلك ، وقالوا إن هؤلاء ذميون كما يأمر بذلك ديننا .

وثار أهل « نابلس » فى عام ١٨٢٩ واعتصموا بقلعة « ســانور » احتجاجاً على مظالم والى دمشق ؛ فلما توجه لإخضاعهم عجز عن ذلك فتعهد

(١) خطط الشام : للأستاذ محمد على كرد بك ج ٣ . ص ٣٦ .

عبد الله باشا للدولة بأن يتولى الأمر : وأرسـل إليهم الأمير بشير الشهابى بجيش قوى من الدروز فدك القلعة وتغلب عليهم بعد حرب طويلة دامية !

وأقرب الحوادث قبيل الحملة : مصرع « سليم باشا » قاهر جيش الانكشارية ، على يد أهل دمشق : فقد كان والياً على حماه واشتهر بالظلم وحبه لسفك الدماء فخاف أعيان دمشق أن يسير فيهم نفس السيرة فثاروا عليه واشتبك مع العامة فى إحدى المعارك فقتل . ولم تستطع الدولة أن تفعل شيئاً لأنها كانت مهددة بحرب محمد على التى كانت على الأبواب . ويقول بعض المؤرخين إن والى مصر كانت له يد فى هـذه الفتنة التى حدثت بالعاصمة . فهذه صورة عامة لحال الشام فى هذه الفترة ومنها يتبين أن الحكم العثمانى فيها كان غير مستقر، وأن الثورات كانت تندلع فيها من وقت لآخر ولم يفقد أهل الشام ما اشتهروا به من صفات الشجاعة وما عرف عنهم من طبيعة الشمم والإباء .

الحرب فى الشام

أسباب الحرب :

كان لمحمد على يد على عبد الله باشا الجزار والى عكا ، إذ أنه كان قد توسط له لدى السلطان منذ عشر سنوات ، أى عام ١٨٢١ ، ليعفو عنه وعن الأمير بشير الشهابى لمحاربتهما درويش باشا والى دمشق . وكان عليه أموال متأخرة للدولة فدفع عنه نصفها أيضاً . ولهذه المناسبة كان قد قدم الأمير بشير إلى مصر فأكرم محمد على وفادته وأسكنه فى بنى سويف ؛ والظاهر

من الروايات التاريخية التى يوثق بها أن محمد على فاوض الأمير منذ ذلك الوقت فى مسألة غزو سوريا ، وأنه عقد معه معاهدة سرية تقتضى تعاونهما إذا حدث هذا الغزو . وهذا يدل على أن فكرة ضم سوريا إلى مصر كانت تجول بخاطر محمد على منذ وقت طويل ، بل هناك ما يشير إلى أنه كان يفكر فيها قبل ذلك بسنوات أيضاً . فلم تكن المسألة إذن وليدة حادث فجأئى أو سبب عارض ؛ وإنما كانت هدفاً أساسياً من أهداف سياسة محمد على ظل يعمل طويلا من أجله وينفذ مشاريع الإصلاح ، ويعد له الوسائل — حتى إذا أحس أنه قادر على تحقيقه بادر إلى اتخاذ الخطوات إليه .

والواقع أن محمد على كان يرى أن حدود مصر الطبيعية إنما تقع فى جبال « طوروس » . وأن الذى يملك مصر لا يكون آمناً عليها إلا إذا استولى على سوريا كذلك . وكان ينظر إلى الفوائد الكبيرة التي كان يمكن أن يجنيها لو تمكن من ضم الشام إليه : ومنها وضع يده على حاصلاته الزراعية والصناعية العظيمة القيمة ، وفى مقدمتها الفواكه والأخشاب والفحم والنحاس والحرير — كما أنه سينتفع بموانيه وسيملك ذخيرة بشرية يستطيع أن يكوّن منها جيشاً قوياً . إلى غير ذلك من الفوائد . ولن يكون الشام إلا الركن الأكبر من تلك الامبراطورية التي كان يحلم بإنشائها ، منذ تمكن من النجاح فى الاستيلاء على مصر ووطد أقدامه بها ، والتي كانت هى الغاية الكبرى لأهدافه ؛ ولا يمكن فهم أعماله

إلا إذا نظرنا دائماً إلى هـذه الغاية . وفى أيامه الأخيرة ، وحرب الشام مستعرة الأوار ، كانت تراوده فكرة القضاء على الخلافة العثمانية وإقامة دولة « علوية » جديدة فى مكانها . أو الاقتصار على امبراطورية تضم الولايات العربية كلها ، ولكنها منفصلة ومستقلة تمام الاستقلال عن الأستانة . وكاد ينجح فى تحقيق هذه أو تلك ، ولكن الدول تدخلت وحرمته من أن يجنى ثمار انتصاراته على ما سيجىء بيانه .

أما الأسباب المباشرة التى يذكرها المؤرخون لحرب الشام أو الظروف التى مهدت لوقوعها وعجلت بحوادثها فهى : أولا امتناع عبد الله باشا الجزار عن تسليم المصريين الذين فروا إلى ولاية عكا ، هربا من الضرائب والسخرة والجندية . وكان عددهم يبلغ ستة آلاف من أهالى الشرقية — محتجاً بأنهم لجأوا إلى أراض عثمانية فلا يجوز ردهم عنها ، ثم امتناعه كذلك عن توريد الأخشاب اللازمة لبناء الأسطول ، وعدم مراعاته على العموم لواجب حسن الجوار . وإلى جانب ذلك سوء العلاقات بين والى مصر والسلطان بسبب رفضه مد يد المساعدة له حينما أعلنت عليه روسيا الحرب ، فى نهاية حرب اليونان . وكان محمد على قد رأى أنه تحمل نفقات طائلة وتكبد خسائر فادحة ، بل فقد أسطوله — دون أن يجنى من وراء ذلك شيئاً . ولم تكن « كريد » كافية للتعويض عن بعض هذه الخسائر . فرأى أن العدالة والمنطق تقضيان أن يمنحه السلطان إلى جانب ذلك ولاية « عكا » . ولكن السلطان أبى عليه ذلك .

ولم يفت محمد على ما كان عليه السلطان من الضعف فى ذلك الوقت : فقد عرف ذلك عن يقين فى حرب اليونان ، وكان السلطان قد حطم جنده القديم ولم تعطه الروسيا الفرصة لإنشاء جيش غيره ، فأعلنت عليه الحرب وخرج مضعضعاً منهوك القوى . وانتزعت الدول منه اليونان . فكانت الظروف إذن ملائمة كل الملاءمة لشن هجوم جديد عليه .

سير الحرب : بدأت الحرب فى أكتوبر ١٨٣١ . فتحركت القوات البرية عن الطريق المألوف[1] من العريش قاصدة إلى « يافا » ؛ وأبحر الأسطول وعلى ظهره القائد « إبراهيم باشا » ورئيس أركان حربه « سليمان باشا الفرنساوى » متجهاً أيضاً صوب المدينة . فاحتلتها القوات وتجمعت هناك ، ثم زحفت بقيادة إبراهيم إلى « حيفا » فسلمت بدون مقاومة . فجعلها إبراهيم قاعدة أعماله وبدأ حصاره لعكا . وقد قاومت هذه المدينة ستة أشهر ولكن القائد شدد عليها الحصار من البر والبحر وعاونه الأسطول معاونة فعالة على خلاف ما كان عليه الحال فى أيام نابليون إذ كانت المدينة محمية من البحر — وأخيراً سلمت فى مايو ١٨٣٢ . وأخذ عبد الله واليها أسيراً فأرسل إلى مصر . وكان لسقوطها دوى كبير . وكان إبراهيم فى أثناء الحصار قد أخضع كثيراً من مدن فلسطين ، كما هزم والى طرابلس حين قدم لرفع الحصار . وأصبح الطريق بعد ذلك مفتوحاً أمامه

(١) فى مدى ستين عاماً توجهت من هذا الطريق حملات : على بك الكبير ١٧٧١ فمحمد بك أبي الذهب ١٧٧٥ فنابليون ١٧٩٩ ثم محمد على ١٨٣١ .

إلى الشمال فدخل دمشق (يونيه) واستولى على البلاد المجاورة .

ولكن الدولة كانت تتخذ الأهبة للالتقاء معه فى موقعة فاصلة : فأرسلت جيشاً كبيراً تحت قيادة « حسين باشا » مبيد الانكشارية . فالتقى إبراهيم أولا بطلائعه وهزمها عند « حمص » ؛ ثم دحر حسين باشا نفسه وقواته الأصلية فى موقعة « بيلان » بالقرب من الإسكندرونه (٣٠ يوليه) فلم يعد أمامه أى عقبة فى تقدمه إلى الأناضول : فعبر جبال « طوروس » ، واستمر فى التقدم إلى « قونيه » . وهناك كانت الدولة قد أعدت جيشاً جديداً ووكلت قيادته إلى « رشيد باشا » — الذى كان مشتركا مع إبراهيم فى حرب اليونان — فجرت موقعة كبيرة فى « قونية » هزم فيها العثمانيون شر هزيمة وكانت نصراً عظيما للجيش المصرى . وأخذ رشيد باشا نفسه أسيراً (٢١ ديسمبر).

فذعرت الدول إذ أن إبراهيم أخذ يواصل تقدمه نحو البوسفور ، ولم تعد لدى الدولة قوة تمنعه من ذلك . وأسقط فى يد السلطان فلم ير بداً من طلب العون والالتجاء حتى لأعدائه . وكانت روسيا فى الانتظار لانتهاز الفرصة : فعرضت على السلطان حمايتها فقبل ؛ وبدأت ترسل جيوشها إلى الشواطىء الآسيوية بالبوسفور ودخل أسطولها مياه الأستانة . وضغطت على محمد على بمعاونة فرنسا حتى جعلته يأمر بإيقاف الزحف عند كوتاهية . وبتدخل الدول عقدت « اتفاقية كوتاهية » (مايو ١٨٣٣) التى تنازل فيها السلطان لمحمد على عن : سوريا ، وكريد ، وبلاد العرب ، إلى جانب مصر كما عين إبراهيم حاكما على «أضنه» بالأناضول، وجابياً لخراجها. وبذلك حقق

محمد على فى هــذا الدور أمله فى تكوين الأمبراطورية التى كان يحلم بها .

ولـكن السلطان ما كان يسكن لهذه المزيمة ، ولم يعقد هذه الاتفاقية إلا مرغما : فقبل أن تنسحب جيوش روسيا عقد معها معاهدة سرية هى التى سميت معاهدة « هنـكر اسكله سى » (يوليه ١٨٣٣) : تعهدت فيها روسيا بحمايته ، فى مقابل إغلاق الدردنيل فى وجه سفن الدول الأوروبية الأخرى . وكان لهذه المعاهدة أثر كبير : إذ جعلت إنجلترا تغير موقفها وتسرع إلى التدخل فى قضية النزاع بين الوالى والسلطان حتى لا تمـكن روسيا من الانفراد بالأمر ؛ واتخذت موقف العداء ضد محمد على من البداية إلى النهاية .

حكومة ابراهيم فى الشام : وكان إبراهيم فى أثناء هذه الهدنة قد أخذ يرتب أموره لتنظيم حكومة الشام . فأنشأ دواوين المشورة فى أكثر المدن ، وساوى بين الطبقات ، وحكم بالعدل ، وضمن الحرية الدينية ، ونظم طرق الجباية وعنى بالعمران . وقد أحبه الناس فى بداية عهده ورحبوا بحكمه . وساعده زعماء نابلس انتقامامن عبدالله الجزار لمحاربته لهم قبيل الفتح كما قدمنا . وعاونه الأمير بشير معاونة كبيرة فى أثناء حصار عكا و بعده . ولـكن وجدت أسباب خطيرة جعلت الأمور تتحول إلى الضد ، فبدأت الثورة عليه ثم استفحل أمرها واتسع نطاقها . وكانت أسباب الثورة هى (١) التجنيد الإجبارى العام . (٢) تعميم الضرائب على جميع الأفراد . (٣) نزع السلاح من السوريين . (٤) احتـكار أصناف الحرير . قامت الثورة أولا فى نابلس

بزعامة بيت « أبي غوش » ، وحوصر إبراهيم فى القدس لولا أن حضر والده بنفسه لإنقاذه ، وامتدت إلى جهات السلط والكرك . وثار الدروز فى حوران ، وفى وادى التيم بلبنان تحت زعامة شبلى العريان . وثارت طائفة « النصيرية » التى تسكن جبال اللاذقية . وكبدت هذه الثورات كلها إبراهيم خسائر فادحة ، وأوجدت له شواغل عديدة . واختل الأمن .

وانتهزت الدولة الفرصة فعادت إلى استئناف القتال وجهزت جيشاً كبيراً هو الثالث بقيادة « حافظ باشا » . فالتقى به إبراهيم فى « نصيبين » وجرت هناك أهم موقعة فى هذه الحرب (٢٤ يونيه ١٨٣٩) بدد فيها شمل القوات العثمانية ، ونال إبراهيم نصراً مؤزرا . وليزداد الموقف سوءا بالنسبة إلى الدولة مات السلطان محمود فى أثناء حدوث الموقعة قبل أن يصله خبر الهزيمة وخلفه ابنه السلطان عبد المجيد وكان لا يزال غلاما فى السادسة عشرة ؛ فعين « خسرو باشا » صدرا أعظم وكان مكروها من رجال الدولة فخضر أحمد فوزى باشا قائد الأسطول العثمانى إلى الإسكندرية وسلمه إلى محمد على .

تدخل الدول ومعاهدة لندن : ١٨٤٠ — ١٨٤١ :

هال الدول هذا النصر الباهر الذى أحرزه والى مصر ، فتحركت وعلى رأسها انجلترا لتحرمه من ثمار عمله . وكانت انجلترا تعارض دائماً فى قيام دولة قوية فى الشرق الأوسط حتى تحفظ طرق مواصلاتها إلى الهند سليمة ، وتريد أن تبقى على الدولة العثمانية فى ضعفها ما دامت تحت نفوذها . وكانت تخشى أن تنفرد روسيا بالأمر وأرادت أن تلغى أثر المعاهدة التى عقدتها مع

تركيا ، كما أنها كانت حاقدة على محمد على لصداقته مع فرنسا . فحمل لواء المعارضة والهجوم على محمد على وزير خارجيتها « بالمرستون » ، واتصل بالدول و بالاتفاق مع الروسيا و بروسيا والنمسا وفرنسا أُرسلت مذكرة إلى الباب العالى (يوليه ١٨٣٩) تعلن فيها الدول أن لها مصلحة فى الموقف ، وتطلب منه أن لا يعقد اتفاقاً إلا بعد الرجوع إليها وموافقتها . وأنذرت محمد على بأن يوقف زحفه ودخلت معه فى مفاوضات : على أن تكون مصر له وراثية وسورية طول حياته . ولكنه رفض وشجعته فرنسا على ذلك إذ كانت تريد أن تعطيه سوريا وراثية أيضاً ، واستدعى لويس فيليب « تيير » وعينه رئيساً للوزارة تأييداً لهذا الطلب .

فلم يكترث « بالمرستون» لذلك وانفرد بالأمر واتفق مع الدول الباقية وهى « الروسيا والنمسا و بروسيا وتركيا » على أن ينفذ مشروعه فقط ؛ ولتحقيق ذلك عقدت معاهدة لندن (١٥ يولية ١٨٤٠) بين هذه الدول ، تقرر فيها أن يرجع محمد على إلى الدولة كل ما فتحه — ما عدا ولاية عكا فتعطى له طول حياته ، و ينسحب من كريد وجزيرة العرب ؛ وأن الدول تعمل باشتراك لحمله على قبول هذا القرار . فإذا رضى بذلك فى مدة عشرة أيام انتهى الأمر ، و إلا فيمهل عشرة أيام أخرى وتكون له مصر وراثية فقط ؛ فإذا رفض بعد ذلك كان للدول النظر فى الأمر وللسلطان الحق فى حرمانه من مصر نفسها .

ولما علمت فرنسا بهذه المعاهدة هاج الرأى العام وطالب بإعلان الحرب

لمنع تنفيذ المعاهدة ، وأصر محمد على على رفضها مرة وثانية وثالثة . ولكن بالمرستون كان يوقن أن فرنسا غير جادة ، فبدأ الحرب مع محمد على بالاشتراك مع النمسا. وصدق ظنه فإن فرنسا تقهقرت وتخلت عن صديقها وأسقطت وزارة «تيير» (أكتوبر ١٨٤٠) وتُرك محمد على يواجه أعداءه وحده . واستمرت الحرب فأرسلت إنجلترا أسطولها بقيادة الأميرال « ستوبفورد » و « نابييه » واحتلت ثغور الشام وضربت بيروت ، وأجبرت إبراهيم على الانسحاب وساعدتها الثورات من الداخل ؛ فقرر إبراهيم الانسحاب وتم ذلك فى آخر العام « ديسمبر » — ولكن بعد أن فقد نحو ثلثى جيشه فى هذا التقهقر وتحمل خسائر كبيرة .

طلب « بالمرستون » حينئذ من الباب العالى أن يمنح محمد على مصر وراثية ، فتم ذلك فى فرمان أصدر فى (١٣فبراير١٨٤١) . ولكن اشترط السلطان : أن يكون له الحق فى اختيار الوالى ، وأن الوالى المختار يجب أن يتوجه إلى الأستانة لتقلد منصبه . وجعلت الجزية الواجب على الوالى دفعها ربع خراج مصر ، وأن الجيش ينقص عدده إلى ثمانية عشر ألفاً فقط . ونص على أن مصر ولاية تابعة للدولة العثمانية . وقد عدلت بعض هذه الشروط فى فرمانين صدرا فى ١٣ مارس و ٢٠ يونية ١٨٤١ فجعلت التولية وراثية فى أكبر الأولاد ، وحدد مقدار الجزية بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ر جنيه بدلا من ربع الإيراد . وكل هذه الشروط الأصلية ومجموعة الفرمانات المعدلة تسمى « معاهدة لندن » . وبها ختمت هذه الحرب وكانت هى الختام الحقيقى لعهد محمد على .

تتمة ونظرة أخيرة :

كانت معاهدة « لندن » أهم معاهدة عقدت فى تاريخ مصر فى القرن الماضى . ولكن أهميتها لم تكن مقصورة على ما لها من أثر فى تاريخ مصر وحدها بل كانت ذات أهمية بالغة أيضاً فى تاريخ الدولة العلية نفسها والشرق العربي . و إذا نظرنا إلى نتائجها العامة ثم إلى الظروف والأحوال التى أحاطت بها ، فإنه ينبغى أن تعتبر حداً فاصلا بين عهدين . فقد انتهى بها عهد الحرب والنزاع الداخلى ، وبدأت فترة ستكون طويلة من السلام والاستقرار . ونجت الدولة من هذه المحنة التى كادت تودى بها وعلت هيبتها وأخذ يمتد نفوذ الخلافة : فقد عادت إليها مصر و إن كان الحكم فيها صار وراثياً ؛ وعاد إلى حظيرتها الشام والحجاز أيضاً ، واستردت بقوتها العراق ؛ وهذا كله من الوجهة الداخلية . وأما من الناحية الخارجية فقد ازداد اعتمادها على الدول و بدا ضعفها وعدم قدرتها على الدفاع عن نفسها ، فاضطرت إلى أن توثق علاقاتها مع بعض دول الغرب وأن ترمى بنفسها بين أحضانها .

وفى هذه الفترة بدا أن ظواهر وخواص قد اختفت وظهرت صفات ومميزات أخرى فأصبح جلياً أننا ودعنا عصراً مضى ، وأننا نستقبل على عتبة الزمن عصراً جديداً فأينما ولينا وجهنا لم نعد نرى أى أثر للماليك أو للانكشارية ؛ وانقضى عهد هذه الهيئات والطبقات التى كان وجودها من أظهر خصائص العصر القديم . ولكن هذه الصورة التى نقدمها عن العصر لا تتم إلا إذا تكلمنا على حادثتين هامتين . وقد أجلنا الحديث عنهما إلى هذا الوقت لأن دلالتهما فى توضيح هذه الحقيقة التى نذكرها والبرهنة عليها كبيرة . وهاتان

الحادثتان هما : تحطيم « الانكشارية » (١٨٢٦) . ونهاية أسرة المماليك فى العراق (١٨٣١) .

أما الأولى فقد كان بطلها السلطان محمود . وكانت هى النهاية الأخيرة لهذا التصارع الطويل بين الخلفاء ووزرائهم من ناحية وبين الانكشارية الذين كانوا يعارضون الإصلاح . وقد صبر السلطان طويلا ثم بعد ما شاهد من حروب نابليون أمر بأن تعد له قوة خاصة من المدفعية الثقيلة وفى اليوم الموعود حين أعلن الإصلاح من جديد فقام هؤلاء يثورون فى وجهه مرة أخرى دعا الصدر الأعظم «محمد سليم باشا» ونهض بنفسه فحمل البيرق النبوى وسار يتبعه الوزراء والعلماء ، والتف حوله الجماهير ثم قاد المعركة بنفسه فى أشهر ميدان من ميادين « الأستانة » وهو « آت ميدان » جرت الموقعة الرهيبة فسحقت قوات الانكشارية وأبيدوا عن آخرهم !

وأما العراق فإنه ظل غارقاً فى الظلام تائها في بيداء الفوضى والظلم بعد وفاة « سليمان الكبير » ، ولبث يتناهب أمره ولاة كلهم من مماليك هذا الباشا لا قيمة لهم ولا خطر ، ولم يقع فى عهدهم أى حادث ذى بال من حيث أثره فى تقدم الولاية أو تبديل طبيعة العصر : فخلفه « على باشا » (١٨٠٢ — ١٨٠٧) وكان مشغولا بحملة وهابية ثم أخرى كردية إلى أن اغتاله أحد المماليك ؛ ثم ابن أخته ويدعى « سليمان الصغير » ١٨٠٧ — ١٨١٠ ولكن السلطان حرض عليه زعيمى أسرتى « بابان » من الأكراد و « الجليلى » فى الموصل لعدم دفعه الخراج ،ثم أسر وقتل .

وأعقبه « عبد الله باشا » (١٨١٠ — ١٨١٣) وهو زميل الأول ، فثار عليه شيخ « المنتفق » حمود الثامر فحاربه وقتله وولى مكانه « سعيد أفندى » (١٨١٣ — ١٨) بن سليمان الكبير وكان شاباً ضعيفاً فأساء الحكم واضطرب الأمن فى عهده فثار عليه « داود أفندى الدفتردار » . وكان هذا آخر المماليك وصار « داود باشا » وقد استمر حكمه ثلاث عشرة سنة (١٨١٨ — ٣١) . وكان رجلا مهيباً وقوراً اشتهر فى العراق بعلمه وأدبه وكان متفقهاً فى الدين ، وفى عهده بدت بعض مظاهر التقدم ولكن العراق ظل فى عزلته بعيداً عن مجرى الحضارة وعن تطور الحوادث العالمية . فبعد أن فرغ السلطان من أمر الانكشارية أرسل قوة من الجيش الجديد على رأسها « على رضا باشا » فحاصرت بغداد وساعدتها كوارث الطبيعة من وباء وفيضان فلم يسع الوالى إلا أن يسلم فنفاه القائد العثمانى إلى الأستانة وأباد من بقى من المماليك [1] وبذلك انتهى عهدهم وابتدأ العراق حياة جديدة .

ففى هذا الوقت عقب « معاهدة لندن » إذن — إذا ألقينا نظرة عامة على أحوال الدولة وجدنا أنها قد استردت كلا من العراق والشام ومصر والحجاز وأن هذه الأقطار عادت مرة أخرى تكون مع تركيا وحدة فى ظل الخلافة . وكل الدلائل كانت تشير إلى أن هذا العالم العربى العثمانى قد بدأ يدخل فى طور جديد من الحياة ؟

---

(١) لدراسة عصر المماليك فى العراق بالتفصيل ارجع إلى كتاب :
S.H. Longrigg : « Four Centuries of Modern Irak » , Oxford.

الفهرس

استدراك

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٤٣	١٥	أعمل	أكمل
٤٥	٢	وكانت	وكان
٥٦	١٣	شيعة	شيعته
١٣٢	١٦	وكان فى هذا	وكان هذا
١٥١	١٢	ويعدوهم	ويعدونهم
١٦٠	٩	فى الدرجة	فى هذه الدرجة
١٧٢	١٥	السياسية	السياسة
١٨٢	١٢	منها	عنها

